

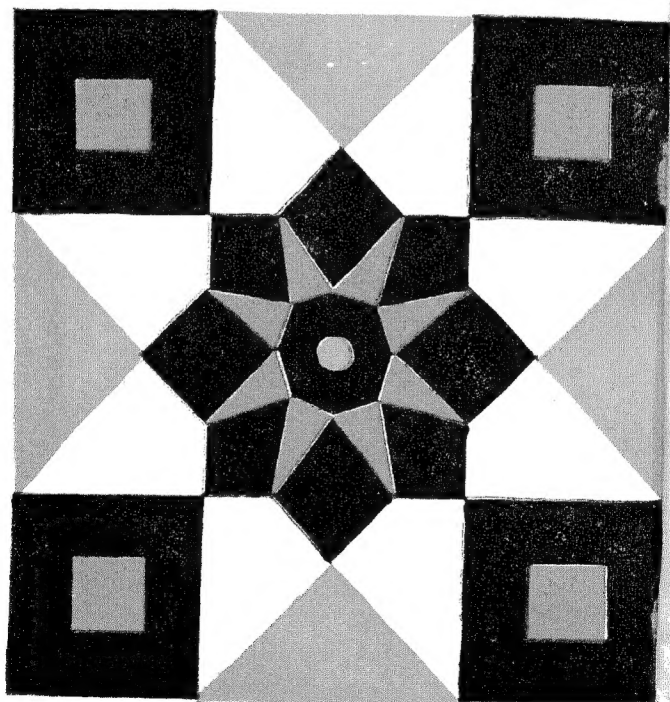
لال

كتاب

المختزلة والثورة

دكتور محمد عمارة

المكتبة
القومية
بمصر



كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة، مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير، كمال النجدي

مكثير التحرير، عايد عياد

مركز الادارة

دار نهلال ١٦ محمد عز العرب

بليهور : ٢٠٦١٠ عشره خطوط ١

KITAB ALHILAL

العدد ٤٠١ - شعبان ١٤٠٤ - مايو ١٩٨٤

No. 401 — May 1984

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي « ١٢ عددا » في جمهورية مصر العربية أربعة جنيهات مصرية و ٨٠٠ مليم بالبريد العادي وفي بلاد اتحادى البريد العربى والافريقى والباكستان عشرة دولارات او مايعادلها بالبريد الجوى . وفي سائر انحاء العالم عشرون دولارا بالبريد الجوى .

والقيمة تسدد مقدما لتقسم الاشتراكات بدار الهلال في ج . م . خ تقدا او بحواله بريديه غير حكومية وفي الخارج بشيك مصرفى لامر مؤسسة دار الهلال . وقضاف رسوم البريد المسجل على الاستمار الموضحة اعلاه عند الطلب .

كتاب الهلال



سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

الغسلالاف يرشة
الفتاة سمية حسين

دكتور محمد عمارة

المخزلة والشورة

دار الهلال

كلمة

في هذا القسم - الثالث ، والاخير - من دراستنا عن « فلسفة الحكم في الاسلام » يأتي حديثنا عن الجانب التطبيقي للفكر النظري الذي عرضنا له بالدراسة في القسم الاول ، والقسم الثاني ..

ففي القسم الاول رأينا تجربة العرب المسلمين في تكوين « الدولة والسلطة » ، وعرضنا للدلالة هذه التجربة التي تجسدت في « دولة الخلفاء الراشدين » وما صاحب قيامها من فكر نظري في حقل السياسة وفلسفتها .. وما شهدته من صراع على السلطة ، والدلالة والاسباب التي ارتبطت بذلك الصراع ..

كما عرضنا للدلالة السياسية لنشأة كل التيارات الرئيسية في حياة المسلمين السياسية والفكرية ..

وفي القسم الثاني من هذه الدراسة عرضنا لصلب القضية .. قضية فلسفة الحكم في الاسلام .. وآراء الفرقاء المختلفين حول طبيعة السلطة العليا في المجتمع ، وشروطها وصفاتها ، والطريق لقيامها ، والمؤسسات السياسية والدستورية اللازمة لاكتمال بنائها ..

وفي هذا القسم - الثالث والاخير - نعرض بالذمير

لقضية هامة تؤكد لنا دراستها ان « المعتزلة » - وهم
'خطر تيارات الاسلام الفكرية - لم يكونوا مجرد مفكرين
نظريين ، وانما كانت لهم جهود سياسية تطبيقية عملاقة ،
حاولوا من خلالها وبواسطتها وضع فكرهم السياسى
النظرى فى التطبيق ، وتجسيد فلسفتهم السياسية فى
المجتمع الذى عاشوا فيه ..

فبعد ان حددوا طبيعة السلطة ، ميزوا بين ماهو
اختصاص للسلطة العليا وماهو حقوق للامة .. ثم
مارسوا الدعوة لسيادة هذه الحقوق والحصول عليها فى
المجتمع العربى الاسلامى ، منذ تبلور تيارهم الفكرى
وحتى المحنة الكبرى التى اصابتهم بها قوى المحافظة
والتخلف والجمود فى العصر العباسى ..

وسيرى الباحث والقارئ من خلال صفحات هذا القسم
مكان قضية « الثورة » فى فكرنا السياسى الاسلامى ،
وموقف التيارات الفكرية الاسلامية المختلفة من هذه
القضية « القديمة - الجديدة » .. كما سيلمس عظم
العطاء الذى تقدمه دراسة هذه الصفحات من تراثنا حتى
للعصر والمجتمع الذى نعيش نحن فيه !

د . محمد عمارة

السبوتة

والنشاط السّياسي

الفصل الاول

ماذا للإمام؟ وماذا للأمة؟

ان عملية اختيار الامام ، وترشيحه وتمييزه من بين من يتفوقون معه في التحلى بصفات الامامة وشروطها ، ومبايعته بالامامة ، تمثل تعاقدًا دستوريا حقيقيا بكل مقاييس هذا التعبير ، فهناك اهل الاختيار ، بواسطة ممثليهم المعبرين عن ارادتهم والحائزين لثقتهم ، طرف أول ، وهناك الامام الذى بايعه وعقد له هؤلاء الممثلون ، طرف ثان ، واكل من الطرفين شروطه المحددة ، وصفاته المنصوص عليها ، وكما لا تضح البيعة تحت ظروف من الاكراه والقسر للطرف الاول ، والا خرج الامر من الامامة الى سلطة التغلب ، فذلك لابد من قبول الطرف الثانى للمنصب الذى اختاروه له ، وذلك تفاديا من تولى من لديه صفات مستترة تقدر في اهليته للمنصب ، قد لا يعلمها الناس ولا اهل الاختيار ، « فلا بد من قبول الامام للعقد .. لانه اعرف بنفسه وبباطنه منهم ، وربما علم بما يقتضى تحريم دخوله فى الامامة .. فلا بد من اعتبار الرضا والقبول فيه » (١) . وحتى اذا لم يكن به ما يمنع من

(١) (المبنى) ج ٢٠ ق ١ ص ٢٧٠ .

توليه المنصب ، وأراد الاعتذار عن القبول ، كانت له حرية الاعتذار ، مع تبيان سبب اعتذاره ، ولا ترقى البيعة إلى مستوى التكليف والالزام إلا إذا كانت صفات الإمامة غير مجتمعة في أحد سواه ، عند ذلك يغلب الالزام والتكليف جانب حرية واختياره ، وتعلو إرادة الأمة على رغبته في الاعتذار عن عدم القبول .. (٢) ..

وهكذا تكتمل لهذه المهمة السياسية والدستورية مقومات « التعاقد الدستوري » بين الأمة وحاكمها : وكما يقول الماوردي ، فإن الإمامة يعهد بها إلى « أكثرهم فضلا ، وأكملهم شروطا ، ومن يسرع الناس إلى طاعته ، ولا يتوقفون عن بيعته .. فإن أجاب إليها بابعوه عليها .. وإن امتنع لم يجبر عليها ، لأنها عقد مرأضة واختيار لا بدخله إكراه ولا إجبار (٣) .. » .. ولأن الولايات أجمع لا بد فيها من الاختيار .. » (٤) ، كما يقول قاضي القضاة .. والأمر الذي يؤكد المضمون الاجتماعي لهذا العقد هو لزوم طاعة الرعية للإمام فيما هو من طاعات الله ، لأن لا يستطيع أن ينجز المهام التي فوضت إليه إنجازها إلا بطاعتها له في تنفيذها ، وأمانتها له على هذا التنفيذ ... فهي إذ تطيعه ، في غير المعاصي ، تنزل عن قدر من حريتها الخاصة ، وتقيد إطلاق هذه الحرية في مقابل نهوضه بتنفيذ ما فوضت إليه تنفيذه من المهام : وهذه القاعدة الجوهرية في « العقد الاجتماعي » ، يعبر

(٢) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١ ص ٢٥١ .

(٣) (الأحكام السلطانية) ص ٧ .

(٤) (المغني) ج ٢ ق ١ ص ٢٧٠ .

عنها القاضى عبد الجبار عندما يقول : « .. ومن جملة ما يدخل فى الامامة : انه يلزم سائر الناس طاعته فيما ليس فيه معصية ولا اقدام على محظور ومحرم .. فيجب ان يطاع فى ذلك الباب . وهذا مما يختص به دون غيره . لان الطاعة لا تجب . على هذا الوجه . الا له .. فمن لم يطعه فهو مخطىء . وان كان مشاقا له فهو فاسق ... لانه - « اى الامام » - قد لزمته للامة امور لا يمكنه القيام بها الا بغيره ، فلو لم نقل : ان طاعة غيره له لازمة لم يتمكن مما ذكرناه » من المهام المفوض اليه انجازها .. (٥) .

فهو « عقد اجتماعى » ، قائم على المراضاة والاختيار . فاذا تم عقد المراضاة هذا ، تم التكليف وقام الالتزام بالنسبة للامام ، ولذلك امتنع عليه ان يستقيل من منصبه ويتخلى عن مهامه طالما لم يوجد ما يمنع من نهوضه بتنفيذ ما فوضت اليه الامة ، ويستدلون على ذلك بما روى من « ان ابا بكر لما فرغ من قتال اهل « الردة » قام فى الناس خطيبا ثلاثة ايام ، يقول : اقبلونى .. » فرفض المسلمون استقالته ، فاستمر فى النهوض بمهام الخلافة (٦) . وان كان البعض يجيز استقالته استنادا لتلك الواقعة ، اذ لو لم يعلم ابو بكر جوازها لما عرضها .. واستنادا الى خلع الحسن بن على نفسه ، ولانه وكيل للمسلمين ، وللوكيل عزل نفسه .. (٧) .

(٥) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧٤ .

(٦) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٤٦ .

(٧) (كتاب الامامة) لايبى يلى . ص ٢١٢ ، ٢١٤ .

أما طبيعة الأمور التي تفوضها الأمة إلى الإمام ، وتبايعه
 كي يختص بنظرها والقيام عليها وتنفيذها ، والتي هي
 مجموع سلطاته ، وفيها نطاق اختصاصه ، فإنها تجعل
 دولة الإمامة دولة أقرب إلى ما نسميه في عصرنا « بالدولة
 الشمولية » ، أي التي لا يقف سلطانها عند حد الحكم
 بين الناس فيما يترافعون به إليها من المنازعات ، وحفظ
 الأمن الداخلي ، والدفاع عن البيضة والحوزة والاستقلال
 فقط ، ثم ترك ماعدا ذلك لمبادرات الناس الذاتية وحرية
 الخاصة ، وإنما هي دولة تمتد بنشاطها ونفوذها وسلطانها
 إلى كل مجالات الحياة ذات الطابع العام المتصل بمجموع
 الناس وجماعتهم ، فكرية كانت تلك المجالات أو اقتصادية
 أو اجتماعية ، ولا تدع للفرد أن يحتكر لذاته وحرية
 الخاصة من المجالات إلا ما يختص بذاته ، دون تأثير على
 المجموع ، حال كونه قادراً على النهوض بما تختص به
 هذه الذات الفردية ، فإذا عجزت عن الوفاء بحق عالمها
 الخاص امتدت يد الدولة لتدبر لها شؤونها الذاتية
 الخاصة ، وعدت عندئذ من المجالات العامة التي تشملها
 سلطة الدولة والإمام ..

والحسن البصري يقول أن الإسلام قد أعطى من شؤونه
 ومجالاته إلى السلطان أربعة مجالات ، هي : « الحكم ،
 والقىء ، والجمعة ، والجهاد » فهذه « أربعة من الإسلام
 إلى السلطان » (أ) .. وفي الحكم ، كما هو ظاهر ، وكما
 حدث في التجربة ، يدخل التنفيذ بأجهزته ، والقضاء

(أ) (عيون الأخبار) لابن قتيبة . مجلد ١ ص ٢٠ طبعة دار الكتب
 القاهرة .

بأجهزته ، وفي الفء يكون دور الدولة في المال والاقتصاد ،
وفي الجهاد يكون دورها العكرى : وفي الجمعة يأتي دور
الامام في القيادة الدينية والروحية ، كقدوة حسنة
ترعى شعائر الاسلام وتنتصر لآخلاقيات الدين الحنيف . .
وهذه الميام الاربع نجدها مفصلة بعض التفصيل عند
الماوردى ، حين يقول : « . . والذي يلزم سلطان الامة من
أمورها سبعة أشياء :

أحدها : حفظ الدين من تبديل فيه ، والحث على
العمل به : من غير اهمال له .

والثاني : حراسة البيضة ، والذب عن الامة من عدو
الدين أو باغى نفس أو مال .

والثالث : عمارة البلدان باعتماد مصالحها ، وتهذيب
سبلها ومسالكها .

والرابع : تقدير مايتولاه من الاموال بسنن الدين ، من
غير تحريف في اخذها واعطائها .

والخامس : معانة المظالم والاحكام ، بالتسوية بين
اهلها ، واعتماد النصفة في فصلها .

والسادس : اقامة الحدود على مستحقها ، من غير
تجاوز فيها ولا تقصير عنها .

والسابع : اختيار خلفائه في الامور أن يكونوا من اهل
الكفاية فيها ، والامانة عليها . . « (٩) .

ثم يرتفع هذا العدد الى عشرة ، عند الماوردى أيضا ،
وعند أبي يعلى ، ولكن دون الخروج عن هذه الاصول لهذه

(٩) (ارب الدنيا والدين) ص ١٣٩ .

المهام التى هى حدود تفويض الامة فيما فوضت
للالام .. (١٠) .

ونحن نلاحظ أن المهمة السابعة التى « تلزم » السلطان
من أمور الامة ، هى اختيار الخلفاء والاعوان ، من الامراء
والحكام والقضاة ، وباقى أجهزة الحكم والتنفيذ ،
والقضاء ، والامن .. الخ .. الخ .. على أن يكونوا من
اهل الكفاية والامانة .. أى أن تصور الفكر السياسى هنا
خاص بالحديث عن « دولة » و « جهاز دولة » ، وليس
عن « امام فرد » وكفى .. فمبحث الامام والامامة هو
عنوان لمبحث الدولة وسلطة الحكم فى البلاد .. وكل ذلك
مندرج ومعنى عند بحث ما يتعلق بالامامة والامام ...
وسنرى أن لبعض هذه الاجهزة نوعا من الاستقلال ،
يجعلها احيانا خارج سلطة الامام ، على نحو ما ، رغم أنه
هو الذى يوليها ويقيمها كى تباشر ما لها من مهام ..
كما نلاحظ أيضا أن المهام المالية والاقتصادية للدولة قد
ثبت امرين من الامور السبعة - الثالث والرابع - حيث
يقرر أن للدولة سلطانا فى عمارة البلدان ، أى دورا فى
الاقتصاد ، حفظا ، وتجديدا ، وانشاء .. كما أن عليها
أن تقدر الحدود بين ما تنصرف فيه من الاموال وما تدع
التصرف فيه للفرد وفق حريته الخاصة .. وهو
ما سنتناوله بعد قليل ..

ومادامت الامامة عقد مرضاة واختيار ، عهدت الامة

(١٠) (الاحكام السلطانية) للماورى . ص ١٥ ، ١٦ . و (الاحكام
السلطانية) لابي يعلى . ص ١١ ، ١٢ .

بموجبه الى الامام ان يتصرف في هذه الامور السبعة من امورها ، بحيث يعلو فيها سلطانه على سلطان الفرد والافراد الذين تتكون منهم هذه الامة ، فان بحث العلاقة بين الانسان الفرد وبين الدولة ، هو امر هام ، وتحديد الحدود التى لكل منهما هو المدخل لبحث سلطات الامام .. وماذا له ؟ وماذا للامة ؟..

ولقد حدد المعتزلة الفواصل بين اختصاص الفرد واختصاص الدولة تحديدا دقيقا ، وبرزوا وجهة نظرهم فى هذا الموضوع على نحو يستحق الاعجاب .. فعندهم :
اولا : ان دوافع الامام وغاياته ، سواء فى امور الدين او الدنيا ، يجب ان تحكم بمبدأ أساسى وهام وهو : تحقيق ما يعود بالنفع ، وما يندفع به الضرر .. اى جلب المصالح ، ودرء المفسد .. هذا هو المبدأ الاساسى والغاية العامة التى تستهدفها الدولة والامام ..

ثانيا : ان سائر مجالات النفع العام ، وميادين النشاط التى يتحقق عنها عائد على الجماعة هى من اختصاصات الدولة والامام .. على سبيل الوجوب ، لا الجواز .. فالدولة مكلفة بالنهوض بمهام تلك المجالات .

ثالثا : ان جلب المنافع ودفع المضار فى الامور التى تخص الفرد ، للفرد ان يسعى فيها وفى تحصيلها ، دون الدولة ، على أن يكون اختصاصه بها مشروطا بأن يكون ذلك السعى « بالوجوه المعقولة » .. وهذا الاختصاص هو على سبيل الجواز لا الوجوب ..

رابعا : ان على الدولة ان تتدخل ، بدلا من الفرد ،

للنهوض بالامور التى هى من اختصاصه كفرد ، اذا عجز
عن القيام بها ، او قام بها على نحو غير كامل ..

خامسا : ان للدولة والامام ، فوق كل ذلك ، حق
التدخل والتداخل فى « مواضع مخصوصة » وأوقات
مخصوصة فيما للفرد خصوص السعى فيه ..

وهذا التحديد لعلاقة الفرد بالدولة ، ودور كل منهما :
وهو التحديد الذى يميل ، كما قلنا ، الى طابع « الدولة
الشمولية » ، يقدم له القاضى عبد الجبار صياغة دقيقة
التعبير عندما يقول : « ان الامام مدفوع ، فيما يتصل
بأمر السياسة ، الى امرين : أحدهما : أمر الدين ، والآخر
أمر الدنيا . وفى كل واحد منهما يلزمه النظر من
وجهين : أحدهما : ما يعود بالنفع ، والآخر : ما يندفع به
الضرر . وانما نصب لهذه الامور التى ذكرناها ، اذا كانت
عائدة على الناس ، لان ما يخص كل واحد من اجتلاب
المنفعة ودفع الضرر ، بالوجه العقولة ، قد يجوز له
السعى فيه ، الا فى مواضع مخصوصة . وانما يراد
الامام لما لم يجز للانسان السعى فيه ، ولمن لا يكمل
التصرف فى منفعه ومضاره ، ولما يعود النفع والضرر فيه
على الكافة دون الاعيان المخصوصة .. » (١١) .

تلك هى الحدود العامة بين ما للفرد ، خاصا به ، وبين
ما للدولة والامام ..

أما المهام التى فوضت الامة أمر انجازها للامام ومن
يوليه ، أى للدولة وجهازها ، فانها كثيرة ، تناسب فى
الكثرة والاتساع مع « الطابع الشمولى » الذى مال اليه

(١١) (المقتضى) ج ٢٠ ق ١ ص ٩٧ .

هذا الفكر السياسي .. ومن هذه المهام ما تختص الدولة بتديره وانجازده وحدها .. ومنها ما تقوم فيه بدور المدير مع الاستعانة بالامة على انجازها . لما لهذه المهام من طابع عام لا تستطيع الدولة بجهازها القيام بها وحدها من دون الجمهور ..

فمن النوع الاول مهام مثل :

١ - القيام على الاحكام اللازمة في المنازعات والاختلافات بين الرعية .. اذ الفصل في هذه القضايا ، والقطع فيها هو من اختصاص الامام والدولة ، لان في هذه الاحكام جبرا للبعض على رد حقوق للبعض الآخر ، وتنظيما للشهاد . وتعديلا للشهود ، وغير ذلك من الامور التي لا يحق لغير الامام ودولته التصدي لها .. (١٢) .

٢ - اقامة الحدود وتنفيذ العقوبات .. ولقد منع المعتزلة ان يتولى ذلك احد غير الامام وجهاز دولته ، لان العقوبة اذا كانت حقا لله فالامام او من ينبيه هو المتولى لانزالها ، وان كانت حقا لفرد او جماعة من الامة فانزالها حق الامام الذي فوضوا اليه هذه المهام .. حتى لقد فرقوا وميزوا بين النهي عن المنكر والمنع منه ، الذي هو واجب عامة المسلمين ، وبين اقامة الحد على مرتكب المنكر ، فأوجبوا الاول على الكل وخصوا الامام واعوانه بالثاني ، لان « النهي عن المنكر : هو مايجرى مجرى المنع منه ، فأما اقامة الحد فجار مجرى الجزاء على المنكر ، واحد الامرين يخالف الآخر » وضربوا لذلك مثلا بأن على الانسان ان يمتنع عن المنكر بأمر أكثر وأشد من تلك التي يمنع

(١٢) المصدر السابق ج ٠ ص ٢٠ ق ٢ ص ١٦١ .

بها غيره من المنكر ، ومع ذلك فلا يجوز للمرء أن يقيم الحد على نفسه ! ..

واختلفوا مع الذين جعلوا لملك الرقيق اقامة الحد عليه ، وتأولوا الحديث النبوي الذي جاء فيه أن للرجل اذا زنت امته أن يجلدها .. وقالوا : يجب ان يحمل على معنى : « انه يتوصل الى جلدها بأن يحملها الى الامام ، كما يقال في الامام : انه يجلد ، على سبيل ذلك » .

واستأنسوا لموقفهم هذا بالاجماع على أن شهود اثبات الزنا ، مثلا ، لا يحل لهم ان يقيموا الحد ، مع أنهم هم شرط اقامة هذا الحد ..

كما جعلوا للامام وحده قتل المرتد .. وقالوا : ان اهدار دم المرتد ، وسقوط القود عن يقاتله ، اذا قتله ، لا ينفي أن حق قتله خاص بالامام ..

ولم يجعلوا لمولى الدم تنفيذ القصاص ، وانما له المطالبة به ، كما له العفو عنه ، أما استيفاء القود فحق الامام ، لا يجوز لغيره أن يفعله ..

وميزوا بين ذلك وبين أن يقتل الانسان من أراد نفسه أو ماله ، لانه عندئذ يكون دافعا للضرر عن نفسه وماله ، وحتى في مثل تلك الحالات فانه لا يحل له قتل المعتدي اذا استطاع منعه بما هو دون القتل ..

ورأى المعتزلة أن اختصاص الامام واعوانه باقامة الحدود وتنفيذ العقوبات هو الذي يجعل الامام حاكما لا مجرد حكم بين الناس ، والقول بغير ذلك يفتح الباب للفوضى عندما تتحول هذه المهام من اختصاص الامام

الى امور عامة يمارسها الناس كما يمارسون حقوقهم
المستتره .. (١٢)

٣ - تكوين جهاز الدولة .. فذلك الامر خاص بالامام ،
واى وال او امير او حاكم لا يكتسب « الشرعية » فى
ولايته . فيحقق له الصرف : الا اذا كانت اقامته من قبل
الامام .. ولذلك فان الولاية والامراء الذين يوليهم السلطان
المتغلب المقتصب للسلطة لا شرعية لولاياتهم ولا لتصرفاتهم
واحكامهم ، حتى لو توفرت فيهم شروط الولاية وجرى
تصرفاتهم على مقتضى السنة والقانون .. « لان ذلك ليس
الا للامام ، وما يفعله غيره لا يؤثر » ، واذا مضت فى الناس
تصرفات ولاية السلطان المتغلب كانت هذه التصرفات مثل
مشورة الحكم يتوقف امضاؤها وتنفيذها على رضى طرفى
النزاع ، ومن هنا فارتقت حكم الحاكم الشرعى المتولى من
قبل الامام ..

وهؤلاء الولاية والحكام الذين يوليهم الامام ، لهم نفس
شرعيته وسلطانه ، فمن كان منهم صاحب ولاية مطلقة
كانت له سلطة الامام المطلقة فى ولايته ، ومن كان صاحب
ولاية خاصة فله فيها سلطات الامام كذلك ، ولهم على
الرعية الطاعة فى الاحكام .. (١٤) .

اما هذه الولايات التى يختص بها الامام فهى اربعة
اقسام :

القسم الاول : اولئك الولاية الذين تكون ولاياتهم عامة
فى الاعمال العامة ، كالوزراء ..

(١٣) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٢ - ١٥٧ .

(١٤) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ و (ادب

القاضى) ج ١ ص : ١٣٩ ..

والقسم الثاني : الولاة الذين تكون ولاياتهم عامة فى أعمال خاصة ، بحكام الاقاليم ..

والقسم الثالث : الولاة الذين تكون ولاياتهم خاصة فى الاعمال العامة ، نقاضى القضاء ، والعائد العام للجيش ..

والقسم الرابع : الولاة الذين تكون ولاياتهم خاصة فى الاعمال الخاصة ، وهم الذين يتولون الوظائف المحلية ، كقاضى الاقليم ، وجامع الضرائب فيه (١٥) .

{ - تولية القضاء ، ورعاية أعمالهم .. فليس لغير الامام ، او من ينوبه ، تولية القضاء . ومثلهم مثل الولاة والحكام لا تحصل الشرعية لولايتهم وتصرفاتهم الا باستنادها الى الاختيار الحر من الامام .. وتقليد القضاء فى الدولة واجب وفرض متعين على الامام ، لانه لا يصح الا من قبله ، ولانه داخل فى عموم ولايته وسلطانه .. (١٦) .

ومع ان القضاء يتولون مناصبهم من قبل الامام ، وتتوقف شرعية أحكامهم وقوتها على هذه التولية منه ، فان لهم من الاستقلال والسلطان ما يضمن لمنصبهم واحكامهم اداء ما ينيط بهم من مهام العدل بين الناس ... فالقاضى بعد توليه القضاء ، يصبح نائبا عن الامة مستنابا فى حقوقها ، لا نائبا ووكيلا عن الامام ، ومن ثم فانه لا يعزل بعزل الامام ولا بموته ، بل ان لجهاز القضاء ثباتا مستمدا من استمرار الامة وسلطتها .. » فالخليفة

(١٥) (الاحكام السلطانية) للماوردي . ص ٢١ . و (الاحكام السلطانية) لابي يعلى . ص ١٢ .
(١٦) (ادب القاضى) ج ١ ص ١٣٧ .

يستنيب القضاة في حقوق المسلمين ، فلم يعزلوا بموته وتغير حاله ... ولذلك لا يجوز للحليفة أن يعزل القاضي بعير موجب « .. كما يعزى الماورى .. وليس له عزله الا بموجب يقتضى ذلك . كان يضرب ضعفه في عمله ، او لوجود من هو اكفا منه واقدر على اشاعة العدل فى الاحكام ، ولا يكون عزله الا باجتهاد .. فاذا خالف الامام ذلك ، وعزل القاضي بلا اجتهاد وبلا موجب ، كان مخالفا للاولى ، وهذا العزل يمتضى - لانه حكم من احكام الامام - اذا لم يخالف نصا او اجماعا ، والا رد العزل واوقف تنفيذه ، رغم انه حكم السلطة العليا فى البلاد (١٧)!

ويؤكد استقلالية القضاء انه - رغم تولى رجاله امرهم من قبل الامام - هو جهة الفصل فى القضايا التى يكون الامام طرفا فيها : لانه جهاز له من الاستقلال ما يجعله مستنابا فى حقوق المسلمين لا فى حقوق الامام .. فاذا اراد الامام محاكمة خصم جاز ان يحاكمه الى قضائه ، لانهم ولاية فى حقوق المسلمين ، وان صدرت عنه ولاياتهم .. « .. اما اذا اراد ان يجعل النظر فى هذه الخصومة الى من يتولاه من خارج الجهاز القضائى - كما يشهد عصرنا فى المحاكم الاستثنائية والعسكرية احيانا - فاذا صدر امر الامام بتقليد القضاء لذلك المتولى قبل رفع هذا النزاع الذى هو طرف فيه ، مضت جهة التقاضى هذه فى نظر القضية والفصل فيها دون ان يكون لخصم الامام حق الاعتراض عليها ، اما اذا حدث الترافع فى النزاع ، ثم انشأ الامام جهة التقاضى هذه بعد ذلك ،

(١٧) المصدر السابق . ج ٢ ص ١٤٢ ، ٣٩٩ .

فلا يحق لها الفصل في الخصومة الا برضا الخصم ، اذ يكون له عندئذ حق الاعتراض عليها .. وكما يقول الماوردي : فانه « ان حاكم الامام خصمه الى واحد من عيته جاز ، ثم نظر : فان قلده خصوص هذا النظر صار قاضيا خاصا قبل الترافع اليه ، فلم يعتبر فيه رضا الخصم ، وان لم يقلده النظر قبل الترافع اعتبر فيه رضا الخصم .. » (١٨) ، فالمحاكم الخاصة التي يشهدها عصرنا ، والتي تتألف بقرارات تصدر بعد وقوع الحدث موضع التجريم ، لخصوم الدولة والامام - حسب رأى المعتزلة - ردها والاعتراض عليها !؟ ..

هـ - مدخل الامام في الشؤون المالية والحيساسة الاقتصادية .. ويمثل هذا الجانب من جوانب سلطات الامام ومهامه احد القضايا التي تدل على نظرة المعتزلة التي اختارت « الطابع الشمولى » للدولة ، كما يقدم نموذجا للتوازن الذى حاولوا اقامته بين حقوق الفرد وحرياته وحقوق المجتمع وحرية الدولة والامام .. فهو مبحث هام فى موضوعنا هذا ، من زاوية فلسفته الاجتماعية ودلالاتها ، ومن زاوية تجديد طابع الدولة التي نحاولها فكر المعتزلة ..

لقد قرر المعتزلة حق الامام فى التدخل فى الاموال الخاصة بالافراد ، سواء بالاضافة لهم والتعليك اياهم ، او بالاخذ منهم والازالة عنهم .. وقالوا : « ان للامام مدخلا فى مال اهل التمييز والعقل .. لانه قد نصب

(١٨) المصدر السابق . ج ٢ ص ٤١٦ ، ٤١٧ .

لتدبير خاص وعام في النفوس والاموال وما يتبعهما ...
هذا من حيث المبدأ العام والقاعدة الكلية .

وهم يميزون بين نوعين من الاموال :

١ - الاموال الظاهرة ، ٢ - والاموال الباطنة ...
وبين نوعين من التصرف :

١ - التدبير . ٢ - والملكية .

فالاموال الظاهرة : هي التي تأتي الى بيت المال وخزانة الدولة ، ثم تخرج منها الى مصارفها المحددة .. وفي هذه الاموال للامام مدخل ، فله ان يملك اصحاب الحقوق في هذه الاموال حقوقهم فيها ، بأن يصرف لهم انصبتهم وسهامهم .. كما ان له ان يأخذ من هذه الحقوق والسهم ما للغير .. فالارض العشرية أو الخراجية ، مثلاً هي نموذج لهذه الاموال الظاهرة ، والامام يأخذ منها العشر أو الخراج ، وهذا هو الاخذ والازالة .. كما انه يضيف الى القائمين عليها ويدع لهم ما سوى الحقوق المقررة فيها ، وهذا هو التملك والاضافة ..

وليس هناك خلاف على ان للامام هذه الحقوق في هذه الاموال الظاهرة ..

اما الاموال الباطنة : فهي القائمة في حوزة الافراد .. وفيما يتعلق بتدبير هذه الاموال والتصرف فيها « تشغيلها » فيما نسميه « بالدورة الاقتصادية » والتكسب بها في انواع المكاسب المختلفة ، لا خلاف على ان ذلك كله حق مصون لاصحابها وحائزها اذا كانوا عاقلين ، مميزين ، قادرين على ادارة التصرف الرشيد

(١٩) (المقتصر) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٨ ، ١٥٧ .

في هذه الاموال .. اذ « العاقل المميز هو املك بتدبير نفسه وماله ، في اجتلاب المنافع اليها ودفع المضار عنها ، فلا مدخل للامام في هذا الباب » .

اما اذا فقد الحائز للمال هذه الصفات « كالصبي ، والجنون ، ومن لا تمييز له اصلا » او امتنع عليه القيام بهذا النشاط الاقتصادي لما يعمنعه من ذلك ويحول بينه وبينه ... فان للامام مدخلا في حفظ ذلك المال وتشغيله ..

هذا عن « تدبير » الاموال الباطنة .. وهو امر متفق عليه ، ولا خلاف فيه ..

بقيت قضية « الملكية » في هذه الاموال الباطنة ، لمن هي ؟ الامام والدولة ؟ ام للافراد الحائزين ؟؟ .. اذ اختلفوا في هذا الموضوع .. فمنهم من اجراها مجرى الاموال الظاهرة ، فجعل حق الملكية فيها للامام والدولة ، ومنهم من جعل ملكيتها للحائزين لها .. وبعبارة القاضي عبد الجبار فانهم « اختلفوا في الاموال الباطنة ، فمنهم من يقول : تجرى مجرى الاموال الظاهرة - « فتكون ملكيتها للامام » - وفيهم من يقول : قد جعل الملك مرتبها به » ، اي بمديرها وحائزها ..

والذين قالوا انها ملك للحائزين لها اختلفوا في اصل ملكيتهم لها ومستند هذه الملكية ، وفي نوعها ، ومداهها كذلك .. فقال فريق منهم قولا يجعل من هذه الملكية ملكية « منفعة » لا ملكية « رقة » ، لانهم جعلوا الحق في هذه الاموال للامام ، وجعلوا الحائز وكيله في هذه الاموال عن الامام .

وبعض من هذا الفريق قال ان مستند هذه الوكالة عن الامام هو عقد امام سابق ، هو عثمان بن عفان الذى اقطع الصوافى والاموال العامة واباح للعرب تملك الارض المفتوحة بعد ان منع ذلك عمر بن الخطاب .. فتصرف عثمان هو العقد الذى يمثل مستند هذه الوكالة فى الاموال الباطنة .. ومنع هذا البعض فسخ هذا العقد ، اى منع تغيير الوكيل ونزع صفة الحيازة عنه وحرمانه من التصرف الحر فى حيازته .. لانه « صار وكيل الامام بعقد امام متقدم لا يجوز فسخه » .

والبعض الآخر ، من هذا الفريق ، وافق على : ان الحق فى هذه الاموال هو للامام ، وعلى ان للحائز صفة الوكيل عن الامام فيها .. ولكنه خالف فى تأييد هذه الوكالة ، وقال : ان « للامام ان يعزل رب المال ، ويصير عند ذلك هو احق ، لان عثمان هو الذى جوز ذلك فى ارباب الاموال ، فليس فعله بقضية واجبة على كل الحكام ! .. »

هذا عن الفريق الذى جعل ملكية « الرقبة » فى هذه الاموال للامام .. اما الفريق الثانى فهو الذى قال بان حيازة هذه الاموال الباطنة انما هو على سبيل ان ملكية رقبتهما للحائزين لا للامام ، فهم يقومون فيها « على طريق الوكالة ، لانهم اولى بذلك » من الامام ..

هذا هو رأى المعتزلة فى مدخل الامام والدولة وتدخلهم فى الاموال : وفى الاموال الظاهرة : الملكية والتصرف للامام .. وفى الاموال الباطنة : له مزية ومدخل ، يتراوحان بين الملكية ، عند البعض ، وبين الرعاية لضمان

« التشغيل » بواسطة أصحابها اذا استطاعوا والا فبواسطة الدولة ، عند البعض الآخر .. (٢٠) .

فاذا اضعفنا الى ذلك مقالته المعتزلة عن تفويض الامة لامامها ، بموجب عقد الامة ، النهوض بعمارة البلدان ، صيانة وتجديدا وانشاء ، وذلك باعتماد مصالحهما ، وتهذيب سبلها ومسالكها .. (٢١) ، علمنا مقدار ما للامام من حقوق في الاموال والاقتصاد ..

تلك نماذج من المهام التي يختص الامام بمباشرتها ، بنفسه وبجهاز دولته ..

وهناك مهام يختص الامام بتديرها ، لكن ليس وحده ، ولا بجهاز الدولة فقط ، وانما بواسطة الامة ككل ، وهي تلك التي يكون تدبير الامام فيها داخلا في نطاق المسائل التي تعم الامة ، فلا يتيسر انجازها بجهاز الدولة وحده ، وذلك مثل : الجهاد ضد اعداء الدين المعاندين له ، والغزاة الطامعين في نفس الوطن او ماله ، وحفظ البلاد « والحماية عليها والدفع عنها وعن أهلها .. (٢٢) » .. ففي هذه المهام يجتمع تدبير الامام والدولة الى الجهد العام للامة لتحقيق الغايات المرجوة في تلك الميادين ...



وقضية أخرى عرض لها المعتزلة في مبحثهم الخاص بمهام الامام وسلطاته واختصاصاته ، وهي التي نسميها

(٢٠) المصدر السابق ٠ ج ٢٠ ق ٢ ٠ ص ١٥٧ - ١٥٩ .

(٢١) (أدب الدنيا والدين) ص ١٣٩ .

(٢٢) (المغني) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦٣ .

في فكرنا اندستورى المعاصر بقضية « الفصل بين سلطات الدولة الثلاث » : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية .
ولقد اشرنا من قبل الى ذلك الحق في الاستقلال الذى تقرر للتشاء ، ونشير هنا الى أنهم قد قرروا لسلطة التشريع ايضا استقلالا يميزها عن سلطة الامام ، التى هى في الأساس سلطة تنفيذ . . ولقد مرت بنا نصوص كثيرة تحدث فيها المعتزلة عن أن الامام تنصبه الامة لتنفيذ الاحكام واقامة الحدود . . وليست مهمة التشريع من بين الامام التى تفوضها له الامة بموجب عقد الامامة ، ولم يذكرها المعتزلة في الامور السبعة التى اعطت الامة امامها الحق في تدبيرها . .

صحيح ان شرط الامام ان يكون مجتهدا ، ولكنه واحد من المجتهدين ، وليس الوحيد في الاجتهاد ، « والتشريع يصدر عن الكتاب والسنة ، او اجماع الامة ، او الاجتهاد ، وهو بهذا مستقل عن الامام ، بل هو فوقه ، والامام ملزم ومقيد به . وما الامامة في الحقيقة الا رئاسة السلطة التنفيذية . . » (٢٣) . . وكما يقول المستشرق جيوم : فان الامام « لا يملك اية مقدرة على تحويل القانون ، بل هو مضطر الى تطبيقه بحذافيره . . » (٢٤) .

والقاضي عبد الجبار يحدد الطبيعة التنفيذية لمنصب الامام فيقول : « اعلم أن الامام انما يحتاج اليه لتنفيذ هذه الاحكام الشرعية ، نحو اقامة الحد ، وحفظ البلد ، وسد الثغور ، وتجهيز الجيوش ، والغزو ، وتعديل

(٢٣) (النظريات السياسية الاسلامية) ص ٣٣٥ .

(٢٤) (القانون والمجتمع) ص ٤٣٦ .

الشهود ، وما يجرى هذا الجرى .. » (٢٥) ، وهو فكر كان موضع التطبيق في الفترات العادلة من تاريخ الحكم في الدولة العربية الاسلامية ، عندما التزم بعض الخلفاء حدود المهام المفوضة اليهم ، على نحو ما فعل ، مثلاً ، عمر بن عبد العزيز ، الذي يقول فيما يرويه عنه أنس بن مالك : « لست يقاض ، ولكنى منفذ ، ولست بخير من احد ، ولكنى أثقلكم حملاً ! .. » (٢٦) .

تلك هي اختصاصات الامام ، كما رآها المعتزلة ، وهذه هي حدود التفويض الممنوح له من الامة بموجب « العقد الاجتماعي » ، عقد الامامة .. فللفرد نطاق وحرية وتدير .. وللإمام نطاق وحرية وتدير ، وهناك محاولة لاجاد توازن بين الطرفين .. ولكن كفة الميزان في هذه المحاولة ، ومن خلال فلسفة المعتزلة في الحكم ، تميل لصالح الامام والمجتمع و « الدولة الشمولية » ، كما اتضح من النماذج التي اشرنا اليها ، وخاصة نموذج الاموال والاقتصاد .



ويديهي أن سلطات الامام هذه مرهون ممارسته لها بانتفاء عجزه عن هذه الممارسة ، ولذلك فليس في فكر المعتزلة أو غيرهم تحديد لمدة معينة تنتهي بانتهاؤها ولاية الامام ، فعقد التراضي غير مشروط بمدة زمنية ، وإنما هو مشروط ، ضمناً ، بصلاح الامام وقدرته على انجاز

(٢٥) (شرح الأصول الخمسة) ص ٧٥٠ .
(٢٦) (طبقات ابن سعد) ج ٥ ص ٢٧١ .

ماهو مفوض اليه من اعمال .. ولذلك فان المرض ، مثلاً ،
يقدم في امامته اذا اثر في الصفات التي يجب توافرها
فيه . اما اذا لم يؤثر في تمكنه من مهامه وقدرته عليها فلا
يحول بينه وبين الاستمرار في الامامة .. فلا يخرج الامام
الصالح القادر عن منصبه الا الموت او الامر الذي يحل محل
الموت بالنسبة له كامام . لا كفرديها الحياة بمعناها
اللغوي .. ومثل الموت في ذلك مايعرض له من : « الجنون ،
وبطلان الاعضاء والحواس ، والخرف ، والكبر .. الى
غير ذلك . لان في مثل هذه الاحوال يتعذر عليه القيام
بما يختص الامام : فتصر حياته كموته في وجوب
الاستبدال به ، وذلك واجب من جهة العقل ، لا يحتاج
فيه الى سمع . لان المقصد باقامته اذا كان مما يبطئ
ويزول بهذه الامور ، فلا بد من ان يخرج من كسونه
اماماً .. » (٢٧) .

اما اذا عجز الامام عن النهوض بمهام الامامة لاسباب
خارجة عن ذاته : مثل ان يغلب عليه البغاة والخوارج او
يقهره الاعداء : فان صفة الامامة وحقوق الامام لا تزول
عنه بذلك القهر : ولا يصح ان يتخذ الناس لهم اماماً
جديداً .. « لان ذلك يجري مجرى العارض المانع من
التصرف » .. ، لانهم لو اقاموا اماماً جديداً مع بقاء القهر
والتغلب كان حاله حال الامام المغلوب ، وان اقاموه بعد
زوال القهر والتغلب كان الاول هو الامام ، لبقائه على
صفاته وحقوقه في الامامة ، اذ لا يصح تنصيب امامين في
وقت واحد .. اما تصريف الامور وتسيير مصالح

(٢٧) (المتن) ج ٢٠ ق ٢٠ من ١٦٩ .

الناس وأحكامهم في فترة القهر والتغلب ، حال كسـون
الامام مـقهورا ، او مـحبوسا ، او اسـيرا ، مثـلا ، فانه يتم
عن طريق تعيين من ينوب عنه في القيام بذلك ، كنائب
عن الامام ، وليس كامام جديد . . وذلك مشروط بأن يكون
القهر والتغلب خاصا بذات الامام وشخصه ، اما اذا كان
عاما للامة فان تعيين من ينوب عنه في تسيير أمور الامامة
لن يكون مجديا ، اذ لن يسمح به المتغلبون والاعداء . .
والجهة التي تقوم بتعيين النائب هو الامام المقهور ، اذا
استطاع ، فان عجز ، سواء بالقول أو الكتابة ، كان لاهل
الاختيار أن يختاروا من بينهم من ينوب عن الامام في
تسيير أمور الحكم حتى يزول العارض الذي يمنع من
تصرف الامام . .

وعلى حالة القهر هذه قاس بعض المعتزلة وضع البـلاد
اذا اتى عليها حين من الدهر تعذر فيه نصب الامام ،
لاستمرار الفتن والخروج وتمكن الخارجين ، او للافتقار
الى من تتوفر فيه صفات الامامة ، فقالوا : ان « للمسلمين
ان يقيموا ، والحال هذه ، حاكما أو اميرا معن يصلح
لذلك ، لان هذا الحال حال عذر وضرورة . . » (٢٨) . .
هذا عن حال الامام وتصرفه عند حدوث القهر له
والتغلب عليه . .

اما حكم التغلب وتصرفه ، فان المعتزلة ترفضه
وترفض اعطائه أية شرعية مهما تكن الظروف فليس هناك
مجال لتجوز تصرفاته ، بل الواجب هو منعه من بغيه
وتسلطه وابطال ما هو عليه ، وبطلان تصرفاته نابع من
(٢٨) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١٦٥ - ١٦٧ و (الاحكام
السلطانية) للماوردي . ص ١٩ ، ٢٠ .

استناده فيها الى امر باطل وهو البغى والقهر والاستيلاء ..

لكن القضية التى فصل فيها المعتزلة ، بل واختلف البعض منهم مع جمهورهم فيها ، هى الكلام فى حكم التصرفات التى قام بها المتغلب ، والتى أنجزها بالفعل ، رغم عدم جواز ذلك له ومنه . هل تجزى هذه التصرفات وتبرىء ذمة الناس اذا كانت زكاة جمعها منهم مثلا ، او قود و قصاصا انزله بمستحقه ، او احكاما فصل فيها ؟ وهل يجوز للناس الذين وقعوا تحت تغلبه أن يستعينوا به فى الترافع عنده والاحتكام اليه ؟ .. أى ان القضية هى : ما حكم التصرفات الواقعية والفعلية التى تنجزها سلطة المستبد ودولته ؟ وموقف الناس من جهاز دولة الاستبداد والتغلب ؟

ان بعض متأخرى المعتزلة الذين عاشوا فى زمن أصبح التغلب فيه هو الطابع الغالب على المجتمعات الاسلامية - مثل الماوردى « ٣٦٤ - ٤٥٠ هـ - ٩٧٤ - ١٠٥٨ م » - قد مالوا الى القول بامضاء تصرفات المتغلب ، اذا جرت وفق احكام الدين ومقتضى العدل ، حتى لا تتوقف مصالح الناس وتفسد حياتهم ، فأدخلوا حالة الضرورة القائمة ، وشبه العامة ، فى الاعتبار ، ولكنهم ظلوا على التزامهم بأن هذه السلطة ليست هى الامامة وان صاحبها « متغلب » وليس بامام .. وفى ذلك يقول الماوردى : انه ينظر فى افعال المستبد المتغلب الذى « يستبد بتنفيذ الامور » ، من غير تظاهر بمعصية ولا مجاهرة بمشاقة .. فان كانت جارية على احكام الدين ومقتضى العدل جاز اقراره

عليها ، تنفيذاً لها وإقراراً لأحكامها ، لئلا يقف من الأمور الدينية ما يعود بفساد على الأمة . وإن كانت أفعاله خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل لم يجز إقصراره عليها » .

أى أن الماوردى يجيز أمضاء أحكام المستبد المتغلب وتصرفاته بشرطين :

١ - أن يكون تغلبه واستبداده بحيث لا يلغى كليسة سلطة الامام ومنصب الامامة ، بل يترك الامامة والامام - ولو من الناحية الشكلية - كما كان الحال على عهده مع خلافة بغداد بالنسبة للدول التى تغلبت على النواحي - وخاصة البويهيين - فلا يجاهر الامام بالمشاقه والمعاندة ..

٢ - أن تجرى الاحكام والتصرفات على قاعدة الدين ومقتضى العدل والانصاف .

أما اذا تخلف هذان الشرطان ، أو أحدهما ، فلا شرعية لأحكامه وتصرفاته ، وعلى الامام أن يسعى لإزالة سلطة المتغلب ، « وأن يستنصر من يقبض يده ويزيل تغلبه .. » (٢٩) .

ورأى الماوردى هذا ليس برأى جمهور المعتزلة ، لانه قد عاش فى عصر غلبت عليه سلطة المستبدين ، حتى لقد عجز هو عن أن يعلن مذهبه فى الاعتزال .. أما جمهور المعتزلة فانهم يختلفون مع هذا الرأى ، فهم يمنعون اجازة أحكام المتغلب وتصرفاته فى كل مالا يجسوز التصرف فيه الا للامام .. فليس له ، ولا لمن يستنبيهم ، أن يحاكم الناس ويقضى بينهم ، وليس له أن يحبس الناس

(٢٩) (الاحكام السلطانية) ص ١٩ ، ٢٠ .

حبس عقوبة . ولا أن يقيم الحدود . ولا أن يتدخل في
 الاموال تدخل الامام .. فاذا حدث وقام بشيء من ذلك
 فان كان مما يمكن تداركه واعادة انجازه كان ماقام به
 فيه باطلا غير مجزئ ، أما اذا لم يمكن تداركه فانه يمضي
 ويكون مجزئاً .. فاذا أخذ من اموال الناس بعضها
 وصرفها في المصارف التي حددها ، كان ذلك بمثابة
 الاغتصاب ، واذا اخذ منهم رثاة اموالهم لم تجز هذه
 الزكاة الا اذا ضمن دافعها ، بالتتبع والمراقبة ، وصولها
 الى مستحقيها ، وامضاؤها والحكم باجزائها في تلك الحال
 تابع من كون حالها كحال ما اذا كان صاحبها هو الذي
 اخرجها وصرفها في مصرفها ، دون المستبد المتغلب ..

اما اذا اقام حدا لا يمكن تداركه : كأن قطع عضو
 مثلا ، أو اعدم للقصاص ، فان الحد والقصاص يسقط
 بإقامة المستبد له .. اما اذا كان الحد مما يمكن تداركه
 واستثنائه : كالجلد مثلا ، فانهم اختلفوا فيه ، فمنهم
 من يقول : سقط الحد ، لان الاستيفاء من الظهر قد
 حصل ، ومن حق الحدود أن تدرا بالشبهات ، ومنهم من
 جعل ذلك بمنزلة الضرب الذي يصيب عامة الناس فمن
 سلطة الاستبداد ، فوجوده - في مقام الحد والقصاص -
 كعدمه ، لا يجزئ ولا يسقط الحد عن من وجب
 عليه ..

وفي الاحكام والترافع والمقاضاة ، منع جمهور المعتزلة
 من أن يستعين الناس بالبلغاة ، ولم يجيزوا امضاء الاحكام
 والترافع اليهم الا اذا كانت الحالات لا تحتاج الى الاجتهاد
 لأن يكون الحق معلوما ، ولا شبهة في عدالة البيعة ،

أو كان هناك اقرار بموضوع النزاع .. فلاستعانة بهم جائزة في الحالات التي يستطيع فيها الإنسان أن يتناول حقه بنفسه ، لانتفاء الحاجة الى الاجتهاد ، وفي الحالات التي هي موضع اتفاق .. وذلك على شرط أن لا يكون في هذه الحالات ما يجرى مجرى الحدود والعقوبة ، لأن ما كان كذلك فغير جائز الاستعانة فيه بالمتغلب بأي حال من الاحوال (٣٠) .. بل لقد منع أكثر المعتزلة من الصلاة خلف الامام الجائر ، جمعة كانت الصلاة أو غير جمعة ، وأوجبوا على من صلى خلفه إعادة الصلاة (٣١) !! .. ذ الموقف منه هو وجوب نخله وازالته والثورة عليه ..

ولقد قالت الزيدية والخوارج بقول المعتزلة هذا ، فدعوا الى الخروج على التغلبين وازالة سلطتهم ..

أما أهل السنة ، سواء اكانوا من اصحاب الحديث ، أو الاشعرية ، أو الماتريدية - ومعهم في هذا الموقف الشيعة الامامية - فانهم وان استنكروا الاستبداد والتغلب من حيث المبدأ ، إلا أنهم رجحوا كفة الاعتبارات العملية الداعية الى امضاء الاحكام واقامة الحدود ، وتصريف الشؤون حتى تستمر حياة الناس وتستقيم على نحو ما من الاستقامة ، رجحوا كفة هذه الاعتبارات العملية ، وظوهم الواقع الذي سادت فيه ظاهرة التغلب ، فأقروا المستبدين على السلطة ، وقالوا بشرعية تصرفاتهم ، واستنكروا الخروج عليهم بالثورة والسيف والقتال ... قالوا بذلك ، وأن تفاوتت مواقف فرقهم واعلامهم بين

(٣٠) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦٠ ، ١٦١ .

(٣١) (مقالات الاسلاميين) ج ٢ ص ١٣٩ .

التشدد والاعتدال والاستسلام لسلطان المستبدين ..
فأبو يعلى ، من اصحاب الحديث ، يقف نفس موقف
الماوردي ، فيجيز اقرار المستبد وامضاء احكامه ، واعطاءها
الشرعية بشروط سبعة :

احدها : ان يحفظ منصب الامامة ، فلا يغيرها ولا
يلغيها .

والثاني : ان يظهر الطاعة للامام ، دون العناد
والمباينة .

والثالث : ان يؤدي موقفه الى جمع كلمة المسلمين ،
لا تفرق كلمتهم .

والرابع : ان تظل عقود الولايات التي عقدها الامام
جائزة ، واحكام قضائه نافذة في هذه الولايات .

والخامس : ان يبرا المستبد من اغتصاب المال ، او
أخذه بغير حقه ..

والسادس : ان يتم في بلاده استيفاء الحدود بحق ..
والسابع : ان يكون المستبد حافظا للدين ، يأمر بحقوق
الله ، ويدعو الى طاعته من عصى !!

فاذا اكتملت للمستبد هذه الشروط اوجب ابو يعلى
على الامام ان يقلده الولاية ، فان لم تكتمل الشروط جاز
للامام اظهار تقليده الولاية ، مداراة له واستدعاء لطاعته ،
وحسما لمخالفته ومعاندته .. واجتهد الامام في ان يستنصب
من ينهض بالاحكام والحدود (٣٢) .

(٣٢) (الاحكام السلطانية) لابي يعلى . ص ٢١ ، ٢٢ .

ونفس موقف الماوردي يقفه ابن خلدون كذلك ، بل يستخدم معظم الفاظه ونفس صياغته . . (٣٣) ، مما يزكى القول القائل بأستاذية الماوردي لابن خلدون . . (٣٤)

اما ابن حنبل فانه يدعو المسلمين الى مبايعة المستبد المتقلب بامرة المؤمنين ، برا كان او فاجرا ، فالعدالة ليست شرطا في الامامة عنده ، والخروج على ائمة الجور منكر و « لا يحل » - « عنده » - لاحد يؤمن بالله ان يبيت ولا يرى من غلبهم بالسيف اماما ، غادلا كان او فاجرا ، فهو امير المؤمنين ! » . . (٣٥) . واذا قام اكثر من مستبد ، وتنازعوا ، وانقسم الناس ، فابن حنبل يدعو ان تكون صلاة الجمعة - ومن ثم التأييد - « مع من قلب » ! (٣٦) .

والغزالي ، من الاشعرية ، يرى نزع المستبد الذي لم يستكمل شروط الامامة اذا امكن تمام ذلك دون قتال - ولست ادري كيف يتصور امكان ذلك ، مع استبداده بالقوة والسيف !! والا فالراى عنده هو : وجوب طاعته ، والحكم بامامته . . فيقول : « والذي نراه ونقطع : انه يجب نخلعه ان قلتر على ان يستبدل عنه من هو موصوف بجميع الشروط من غير اثاره فتنة وتهيج قتال وان لم يكن ذلك الا بتحريك قتال وجبت طاعته وحكم بامامته » ثم يجادل الذين يقولون بعدم شرعية نظام المستبد وبطلان تصرفاته فيقول : اى القولين احسن ،

(٣٣) (المقدمة) ص ١٥٣ .

(٣٤) انظر مقدمة محقق كتاب (ادب الدنيا والدين) .

(٣٥) (كتاب الامامة) لابي يعلى . ص ٢١٢ .

(٣٦) (الاحكام السلطانية) لابي يعلى . ص ٦ .

قول من يقول : ان « القضاة معزولون ، والولايات باطلة ،
والإنكحة غير منعقدة ، وجميع تصرفات الولاة في أقطار
العالم غير نافذة ، وانما الخلق كلهم مقدمون على الحرام ؟؟
أو أن يقول : الإمامة منعقدة ، والتصرفات والولايات
نافذة بحكم الحال والاضطرار ؟؟ .. » (٣٧) .. وهو
يقف مع وجوب طاعته والحكم بإمامته ، وكما يقول :
« فان السلطان الظالم الجاهل متى ساعدته الشوكة ،
وعسر خلعه ، وكان في الاستبدال به فتنة نائرة لا تطاق ،
وجب تركه ، ووجبت الطاعة له ، كما يجب طاعة
الامراء ، اذ ورد في الامر بطاعة الامراء ، والمنع من سل
اليد عن مساعدتهم ، وأمر وزواجر ! » .

وهو يكتفى من المستبد باقليم من الاقاليم بأن يخطب
للخليفة على المنبر ويضع اسمه على السكة ، ويفضّل
طاعته عن الثورة عليه اذ « كيف نفوت رأس المال في طلب
الربح ! » (٣٨) ، كما يقول .

ونفس الموقف يقفه ابن جماعة « ٦٣٩ - ٧٧٣ هـ -
١٢٤١ - ١٣٣٣ م » عندما يصور الامر كما لو كان غاية
تجب الطاعة فيها للاقوى من المستبدين حتى لو كان
جاهلا فاسقا ، فاذا اطاح به جاهل فاسق آخر كان هو
الامام المطاع .. يقول : انه « ان خلا الوقت عن امام ،
فتصدى لها من هو ليس من اهلها ، وقهر الناس بشوكته
وجنوده بغير بيعة او استخلاف ، انعقدت بيعته ولزمت
طاعته ، لينتظم شمل المسلمين وتجتمع كلمتهم ، ولا
يقدر في ذلك كونه جاهلا او فاسقا ، في الاصح . واذا

(٣٧) (الاقتصاد في الاعتقاد) ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٣٨) (احياء علوم الدين) ص ٨٦٣ ، ٨٦٤ .

انعقدت الامامة بالشوكة والغلبة لواحد ، ثم قام آخر فقهر الاول بشوكته وجنوده انزل الاول وصار الثاني اماما ! .. » (٣٩) .. وهو بذلك يطوع الفكر للاوضاع التى سادت فى عصر المماليك الذى عاش فيه .. وهذا الفكر هو الذى جعل بعض الفقهاء يقولون : « من يحكم يطع ! » .. (٤٠) .

والفتناتانى يرى ان التغلب والاستبداد الذى ساد فى عصر الاتراك ، وان اخل بأمر الدين ، ومنع قيام الامامة الكاملة ، الا انه قد حقق بعض النظام فى امور الدنيا. (٤١) كما مر بنا رأى الاشعرى الذى طالب باقرار المستبدين على سلطانهم ، وان كان قد طلب تسميتهم بالملوك بدلا من الخلفاء ! .

ولقد اتفقت الشيعة الامامية مع اهل السنة فى موقفهم هذا ، فقالوا : « ان تصرف الغاصب لامر الامة اذا كان عن قهر وغلبة ، وسوغت الحال للامة الامساك عن النكير ، خوفا وتقية ، يجرى فى الشرع مجرى تصرف المحق فى باب جواز اخذ الاموال التى بقيت على يده ، وتكاح السبى ، وما شاكل ذلك ، وان كان هو بذلك الفعل موزورا ومعاقبا .. » (٤٢) .. فهم يبررون للخضوع بالتقية ، ويمنعون الثورة والخروج الا خلف الامام الغائب المنتظر عندما يظهر ، وذلك ما جعلهم يتفقون مع اهل السنة ، رغم الاختلافات القائمة بين الفريقين ..

- (٣٩) (دراسات فى حضارة الاسلام) ص ١٨٨ (والنص منقول من تحرير الاحكام) ، بلا تصرف .
 (٤٠) (القانون والمجتمع) ص ٤٣٠ .
 (٤١) (شرح العقائد النفسية) ص ٤٨٣ ، ٤٨٤ .
 (٤٢) (تلخيص الشافى) ج ١ ق ٢ ص ١٥٨ .

ولقد تكون لهذه المبررات العملية التى ساقها أهمل السنة حظوظ من الوجاهة فى بعض المواقف والملابسات. ولكن الامر السلبى الذى ادى اليه هذا الموقف هو انه : اعطى الشرعية لنظام الاستبداد بالسلطة ولحكم المستبدين حتى صار هو القاعدة ، وصار الخضوع له والطاعة لاهله هو الشريعة والقانون ، وأصبح الحديث عن الامامة بشروطها وصفاته القائم بها لا يتجاوز نطاق المباحث الكلامية والفقهاء فى ارض الواقع والتطبيق ، كما أصبحت الثورة والخروج على أئمة الجور والاستبداد منكرا يوصف اصحابه بالخروج والمروق .. أى أن هذا الفكر المبرر لسلطة الاستبداد واستبداد المتسلطين قد جعل حكم الطغاة هو القاعدة ، ونظام الخلافة الاسلامية الشيوعية هو الشذوذ والاستثناء ! ..



عندما اشتدت حملة الثائرين على عثمان بن عفان ، واتهموه بالضعف الذى بلغ حد ترك خاتمه لكتابه مروان ابن الحكم ، كى يكتب الى عامل مصر ان يقتل القوم الذين ثاروا ، بينما عثمان قد وعدهم خيرا ، وحملهم وعودا برفع المظالم التى منها يشكون ، ثم يختم مروان الكتاب بخاتم عثمان ، ويرسله على راحتته ومع غلامه .. عند ذلك طلب الثائرون من عثمان اعتزال الخلافة ، لانه ان كان قد علم نبأ الكتاب فقد فسق ، وان لم يكن يعلم فقد ضعف عن تولي ما فوض له المسلمون من المهام .. فرفض عثمان ، وقال قولته الشهيرة : « ان انزع

لهم رداء الله الذي كسانى ! (٤٣) » ، وعند ذلك تسوروا عليه داره وقتلوه ..

منذ ذلك التاريخ ، وتلك الواقعة ، نستطيع القول بأنه قد ظهرت فى دولة الخلافة ، وفى الفكر الإسلامى نظريتان :

الاولى : ترى أن الامام ، حتى بعد بيعته والعقد له ، لا يزال خاضعا لرقابة الامة ، وحسابها ، ومن ثم فإن حقها فى عزله والثورة عليه قائم لا تبدل فيه ولا تغيير ، ولقد كانت هذه هى نظرية الذين طالبوا باعتزال عثمان لامر المؤمنين ..

والثانية : ترى أن الخلافة قميص سربل الله به الامام ، وان الرعية التى اختارت لم يعد من حقها أن تعزل ، وهذه النظرية التى هى اقرب الى القول « بالحق الالهى » منها الى القول « بالحق الطبيعى » هى التى قال بها عثمان ابن عفان ..

ولذلك فاننا نستطيع القول ان المعتزلة ، وكل الذين دافعوا عن حق الامة الدائم فى الرقابة على الامام ، وفى خلعها اذا أحدث أو حدث له ما يوجب الخلع ، كسانوا الامتداد الفكرى والعملى لتلك النظرية والموقف الذى نشأ على عهد عثمان ، كما كان خصوم هذا الحق من حقوق الامة الامتداد لفكر عثمان وموقفه من هذا الموضوع ..

ولقد قال المعتزلة بأن خلع الامام حق من حقوق الامة ، لان فلسفة الاختيار الذى يتم من الامة تقتضى انه : كما

(٤٣) (الامامة والسياسة) ج ١ ص ٣٣ ، ٣٧ .

أن لها أن تولى فإن لها أن تعزل وتغير .. فبينما قالت الشيعة : أنه يولى - « بفتح اللام المشددة » - من قبل الله ، ومن ثم فلا يعزل .. قالت المعتزلة : « أنه يولى - « بفتح اللام مشددة » - وينصب كالأمير ، وإن أهمل الصلاح والعلم بنصيبونه أمما (٤٤) .. وأنه يستند إلى جماعة المسلمين الذين لهم إقامته (٤٥) » .. فمصدر سلطته ، إذا ، هي الأمة ..

كما أقروا حق الأمة في الرقابة عليه ، بل وتأديبه والاخذ على يديه ، وذلك ردا على الشيعة الذين أنكروا حق الأمة في ذلك ، وردا كذلك على من قال ، من أصحاب الحديث . قولا يجعل الخضوع المطلق والاستسلام الدائم للامام هو الموقف الاسلام والسليم .. قال المعتزلة : ان « الامام يأخذ على يده العلماء والصالحون ، ينبهونه على غلظه ، ويردونه عن باطله ، ويذكرونه بما زل عنه ، وإن زاغ عن طريق الحق استبدلوا به .. أما قول من قال : أنه يأخذ على يد غيره ، ولا يؤخذ على يده ، ولا يعزل ، فغير مسلم .. » (٤٦) .

ولما منعت الشيعة أن تكون سلطة الأمة أعلى من سلطة الامام ، في التأديب والعزل ، وقالوا : أنه هو الذي يحاكم الناس ، فلا يصح أخضاعه لسلطة تحاكمه ، والا كان محتاجا لامام آخر يحاكمه ، وهكذا يحتاج الآخر إلى ثالث .. الخ .. الخ .. قالت المعتزلة : ان حق الأمة

(٤٤) (المقني) ج ٢٠ ق ١ ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٤٥) المصدر السابق ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦٦ .

(٤٦) المصدر السابق ج ٢٠ ق ١ ص ٩٦ .

فى عزل الامام يجب ان لا ينازع ، اما محاكمته فيجب ان يعهد بها الى الامام الجديد ، لان ذنب الامام اذا بلغ حد الفسق او استوجب اقامة الحد عليه وجب عزله ، وكانت محاكمته الى الامام الجديد .. (٤٧) ، لانه « اذا كانت الامة تقيمه اماما ليقيم الحدود ، فما الذى يمنع اذا وقع منه ما يوجب الحد ان تقيم اماما سواه ، فيقيم عليه الحد ؟ تم كذلك ابدا يفعل فى الاوقات اذا عرض عليه هذا الفعل ، فلا يؤدى ذلك الى ائمة لا نهاية لهم » (٤٨) ، كما زعمت الشيعة ..

بل لقد مثل المعتزلة حال الامام اذا وقع منه ما ينساقى منصبه ومهامه وشروطه بحال الامام اذا مات ، فكما ان الموت يجعل منصب الامام شاغرا ، فكذلك الحدث المخل بمنصب الامامة يجعل هذا المنصب شاغرا ، مما يستوجب اقامة امام جديد بعد عزل الامام السابق .. وذلك عندهم امر مجمع عليه « لانه لا خلاف انه متى ظهر من الامام ما يوجب خلعه ، ان الواجب على المسلمين اقامة امام سواه ، وان ذلك بمنزلة موته ! » (٤٩) .

هذا عن حق الامة فى عزل الامام ، من حيث المبدأ .. اما عن الاسباب التى تجعل هذا الحق للامة ، او ، بمعنى أدق ، التى تخرج هذا الحق من دائرة « القوة » الى دائرة « الفعل » فهى وقوع حدث يستوجب الخلع ، اذ لا عزل الا بحدث ، ولا يمكن ان يكون العزل متروكا

(٤٧) المصدر السابق ج ٢٠ ق ١ ص ٥٣ .
 (٤٨) المصدر السابق ج ٢٠ ق ١ ص ٣١٠ .
 (٤٩) المصدر السابق ج ٢٠ ق ٢ ص ٤١ .

للاهواء ، ولا للأفراد ، وإنما هو حق لأهل الاختيار ،
ينهض به ممتلوههم : على نحو ما يحدث في الاختيار
والترشيح والبيعة والعقد .. هذا ما اتفق عليه كل
الذين اعترفوا للإمامة بهذا الحق .. فالباقلاني ، من
الاشعرية ، يسأل :

— « هل تملك الأمة فسخ العقد على الإمام من غير حدث
يوجب خلعه ، كما أنها تملك العقد له ؟ »

— ويجيب : « لا .. » (٥٠) .

وأبو يعلى ، من أصحاب الحديث ، يقول : « والإمامة
إذا انعقدت لم يكن لأحد فسخها من غير أن يكون هناك
حدث يوجب الفسخ .. » (٥١) ، كما يقول القاضي عبد
الجبار : أن الشرع قد أوجب في الإمام « أنه لا يخلع
الا عن فسق » وهو في ذلك يفارق منصب الإمارة والأمير
وغيره من المناصب ، التي يجوز فيها العزل دون فسق
أو حدث ، فلقد « ثبت بالشرع ، في الإمامة ، أن الخلع
والإزالة لا تجوز من غير حدث .. وأن خلعه لا يجوز مع
السلامة ، لأجماعهم على ذلك » .. أما الدليل الشرعي
الذي يقدمه القاضي عبد الجبار ، فهو ما حدث على عهد
عثمان ، لأنهم قد انقسموا يومئذ إلى فريقين اثنين : الذين
رأوا أنه قد أحدث أحداثا تستوجب الخلع طالبوا بخلعه ،
والذين أنكروا أحداثه لأحداث تستوجب الخلع أنكروا طلب
خلعه ، ولم يكن هناك فريق ثالث .. يقول القاضي :
« .. لأنهم اختلفوا في أيام عثمان على قولين ، لا ثالث
لهما : أما من يقول : أنه أحدث ما يوجب خلعه . وأما من

(٥٠) (التمهيد) ص ١٧٩ .

(٥١) (كتاب الإمامة) لأبي يعلى . ص ٢١٣ .

يقول : لم يحدث حدثا ، فلا يجوز خلعه . فما خرج
من هذين القولين فهو باطل بالاتفاق .. « (٥٢) .

ولقد قلنا : ان خلع الامام يجب ان يتم بطريق منظم ،
كما يتم اختياره وترشيحه والعقد له بطريق منظم ، ورغم
ندرة الحديث عن الهيئات والتنظيمات الدستورية في الفكر
الاسلامى ، واختفائها من الواقع العملى للحياة السياسية
التي غلب عليها الاستبداد بالسلطة ، الا ان المعتزلة يشيرون
الى ضرورة ذلك التنظيم واختصاصه بخلع الامام :
فيقولون ردا على الشيعة الذين ينكرون مبدا وقوع الخطأ
من الامام ، ومن ثم ينكرون عزله : « .. فيجوز فى الامام
ان يخطئ ، ويكون هناك من ينبهه ويقومه ، وهم الامة
والعلماء الذين يبينون له موضع الخطأ ويعدلون به الى
الصواب . ولسنا نعى بذلك اجتماع الامة ، وانما نريد
فرقة ممن يقرب منه ، ويحضره من العلماء ، ومن يعرف
موضع الغلط والتنبيه عليه ، لان ذلك عندنا يقوم مقام
تنبيه الامة ، لانه لا بد من دليل ظاهر على موضع الخطأ
منه . لانه لا يخلو ما أخطأ فيه من أن يكون من باب
الاجتهاد ، فما هذا حاله لا ينسب فيه الى الغلط ، بل
يجوز أن يكون مصيبا ، وان كان مخالفا لغيره من المجتهدين
وان كان من باب الادلة فلا بد من أن يكون الدليل ظاهرا .
فاذا نبه العلماء صار ذلك تقويما له ، واستدرك على
نفسه ، فان لم يفعل خرج عن كونه اماما ، ولزم اقامته
غيره .. « (٥٣) .

(٥٢) (المقتضى) ج ٢٠ ق ١ ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٥٣) المصدر السابق - ج ١٥ ص ٢٥١ .

فالمطلوب هنا هو : فرقة وجماعة وهيئة قائمة في العاصمة ، وقريبة من الامام ، ومن اعضائها : العلماء ، واهل الخبرة والاختصاص في المواطن والفسروع التي تحدث فيها اخطاء الامام . اى « من يعرف موضع الغلط والتنبيه عليه » . . . ولهذه الهيئة ان تنظر ، فان كان الحدث عن اجتهد : فلا يجب ان يؤاخذ الامام ، والا فان لها ان تنبه وتحذر وتنذر ، فان استجاب استمر على امامته ، والا خرج عن كونه اماما ولزم اقامة غيره . .

ولقد اتفق المعتزلة على ان الاحداث التي ينعزل لها الامام هي التي تبلغ درجة الفسق او مايجرى مجرى الفسق ، واستندوا في ذلك الى اجماع الصحابة ، وقالوا : لقد « ثبت باجماع الصحابة ان الامام يجب ان يخلع بحدث يجرى مجرى الفسق ، لانه لا خلاف بين الصحابة في ذلك ، وانما اختلفوا في امر عثمان : هل احدث حدثا يوجب خلعهُ ؟ ام لم يحدث ؟ » (٥٤) .

وليس ضروريا ان يبلغ في الفسق حد الكفر ، كما اشترط ذلك نفر من اصحاب الحديث ، لان مادون الكفر من الفسق يقدح في عدالته (٥٥) ، فالنهي عن المنكر ، مثلا ، واجب عليه ، فاذا ترك النهي عنه كان ذلك فسقا يوجب عزله . . (٥٦) ، وكما يكون الفسق بالذنب الكبير يقتضيه بجوارحه كذلك اعتبر المعتزلة ان الاعتقاد الفاسد الجانب للمذهب اهل الحق يعد فسقا ينعزل له الامام . . (٥٧) .

(٥٤) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١ ص ٢٠٣ .

(٥٥) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧٠ .

(٥٦) (شرح نهج البلاغة) ج ٢ ص ٣٢٣ .

(٥٧) (المفتى) ج ٢٠ ق ١ ص ١٧٠ .

ولما كان عزل الامام يتم بواسطة ممثلى الامة ، فان هذا العزل يتم بظهور الفسق عليه ومنه ، لا بنفس الفسقى اذا كان خفيا مستترا ، لانه لا سبيل عندئذ الى طرح قضية عزله على الامة وممثليها (٥٨) . . وفى حال ما اذا ظهر منه الفسق ، ثم تاب منه قبل أن تعزله الامة وتختار لها اماما جديدا ، فمن المعتزلة من يرى ضرورة امضاء عزله ، ومنهم من يعتبر توبته مبررا لاستمراره فى الامة . . (٥٩) .

ومثل الفسق ، فى وجوب عزل الامام : النقص فى بدنه ، الذى يؤثر فى الصفات اللازمة لتمكنه وقدرته على أداء ما فوضت له الامة من المهام . وهذا النقص كما يكون فى الحواس يكون فى الاعضاء وفى التصرف . . (٦٠) . وكذلك يجب عزل الامام اذا خرج عن العدل الى الجور ، لانه « أن حكم بالحق استديمت امامته ، وان حكم بالجور انتقض أمره ، وتعين خلعه . . » (٦١) ، لان المعتزلة يتفقون ، ومعهم غيرهم كثيرون ، على وجوب عزله ، بل والثورة عليه اذا لم يعتزل . .

كذلك قال المعتزلة بخلع الامام اذا ضعف عن أمر الامة ، وقالوا انه حتى الصحابة الذين لم يقولوا بفسق عثمان ، ومنهم على بن أبى طالب ، ولم يرتبوا القول بعزله على الفسق ، فانهم قالوا بضعفه « عن تدبير الخلافة ،

(٥٨) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧٠ .

(٥٩) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧١ .

(٦٠) (الاحكام السلطانية) للمارودى . ص ١٧ .

(٦١) (شرح نهج البلاغة) ج ٩ ص ٢٩٤ .

وان أهله غلبوا عليه ، واستبدوا بالامر دونه ، فاستعجزه المسلمون ، واستسقطوا رأيه ، فصار حكمه حكم الامام اذا عمى ، او اسره العدو ، فانه ينخلع من الامامة » (٦٢) !

وفي استدلال المعتزلة على مشروعية عزل الامة لامامها اذا حدث منه شيء من ذلك استشهدوا ، وهم يردون على الشيعة ، باحدى خطب علي بن ابي طالب في أهل العراق عندما قال : « ... وليس يجب انكار امامة من عقدت له الامامة ، الا : ان يجور في حكم ، او يعطل حدا ، او يضعف عن القيام بها .. » (٦٣) .

فيو هنا يذكر من الاسباب الموجبة لعزل الامام عمن الامامة : الجور ، وتعطيل الحدود ، والضعف عن النهوض بما فوضت له الامة من امورها .. وهو ماقلت به المعتزلة وانكرته الشيعة في قضية عزل الامام ..

وعلى حين اتفقت كلمة المعتزلة في هذه القضية فان أهل السنة ، من الاشعرية واصحاب الحديث قد اختلفوا فيها .. فالايحيى ، في « المواقف » والجرجاني في شرحها بقولان بخلعه وعزله من قبل الامة اذا حدث منه « مايجب اختلال احوال المسلمين وانتكاس امور الدين ، كما كان لهم نصبه واقامته لانتظامها واعلاؤها .. » ، وفي حالة ما اذا كان خلعه لا يتيسر الا بفتنة - « ثورة » - وقاتل اختار الناس أدنى الضررين ، فان كان ضرر القتال اخف من ضرر بقاءه اختاروا خلعه بالقتال ، والا تحملوه مخافة الضرر الأشد .. (٦٤) ، والبغدادى يقف مع حق الامة

(٦٢) المصدر السابق . ج ٩ من ١٥٤ .

(٦٣) (تثبيت دلائل النبوة) ج ١ من ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٦٤) (شرح المواقف) مجلد ٢ من ٣٦٧ .

فى عزله ، وكما ان الزيف عن العدل يوجب عزل الولاية
والعمال والقضاة ، فهو كمثلهم .. (٦٥) . وبذلك يقول
الجوينى ايضا .. (٦٦) ، وهو مذهب ابن حزم ، مسن
الظاهرية ، الذى يقول : ان على الامام ان يحكم بالكتاب
والسنة « فان زاغ عن شىء منهما منع من ذلك ، واقيم
عليه الحد والحق ، فان لم يؤمن اذاه الا بخلعه خلع وولى
غيره منهم .. (٦٧) ، فهو يضيف الى الحالات التى يخلع
فيها الامام ، غير الفسق .. الخ .. ما اذا خيف منه
الاذى ، ولم تأمن الامة اذاه الا بخلعه .. كما قال الشافعى
بعزله للفسق والجور ، لان الفاسق ليس من اهل الولاية ،
فكيف ينظر لغيره اذا كان لا ينظر لنفسه ؟! (٦٨) .

اما الذين اتكروا خلعه ، فيشير الباقلانى الى مذهبهم
بقوله : « وقال الجمهور من اهل الاثبات - « الصفاتية
والمشبهة » - واصحاب الحديث : لا ينخلع بهذه الامور -
« الفسق والظلم وتعطيل الحدود » - ولا يجب الخروج
عليه ، بل يجب وعظه وتخويله وترك طاعته فى شىء مما
يدعو اليه من معاصى الله .. » كما يقول : « وعند اصحابنا
ان حدوث الفسق فى الامام ، بعد العقد له ، لا يوجب
خلعه ، وان كان مما لو حدث فيه عند ابتداء العقد لبطل
العقد له ووجب العدول عنه .. » (٦٩) .

(٦٥) (اصول الدين) للبغدادى . ص ٢٧٨ .

(٦٦) (كتاب الارشاد) ص ٤٢٥ ، ٤٢٦ .

(٦٧) (الفصل فى الملل والامواء والنخل) ج ٤ ص ١٠٢ .

(٦٨) (شرح العقائد النسبية) ص ٤٨٨ .

(٦٩) (التمهيد) ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

فالفسق الظاهر ، والظلم ، وغصب الاموال ، وتناول الناس بالضرب والاذى ، وتناول النفوس المحسرة ، وتضييع الحقوق ، وتعطيل الحدود ، لاوجب خلق هذا الامام الذى يأتى كل ذلك ، عند هؤلاء .. بل يقولون بوعظه : وبترك طاعته فى « شىء » مما يدعو اليه من معاصى الله .. اى انهم يبيحون طاعته فى « شىء » من المعاصى ، وترك طاعته فى « شىء » منيا؟! ..

ويذهب النسفى ، من الماتريدية ، هذا المذهب ، ومعه التفتازانى ، شارح عقائده ، ولكنهما يعمنان فى الغرابة عندما يعللانه بشيوع الجور والفسق فى البلاد بعد الخلفاء الراشدين ، فيقولان : « .. ولا ينزل الامام بالفسق: اى بالخروج من طاعة الله تعالى ، والجور : اى الظلم على عباد الله تعالى ، لانه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من الائمة والامراء بعد الخلفاء الراشدين ، والسلف كاتبا ينقادون لهم ، وقيمون الجمع والاعباد باذنهم ، ولا يرون الخروج عليهم (٧٠) . فيتجاهلان اجماع سلف الامة على وجوب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ومذهب اغلب هؤلاء السلف فى وجوب الخروج والسيف لتحقيق هذه الغاية الشريفة .

وبذهب هذا المذهب نفر آخرون من اهل السنة ، ولكنهم يمعنون فى نوع آخر من الاغراب ، عندما يتجاهلون قول من قال منهم بعزل الامام بالفسق والجور ، او يهونون من رأى هذا الفريق ، فيقول النووي « ٦٣١ - ٦٧٦ هـ ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م » : « واجمع اهل السنة انه

(٧٠) (شرح العقائد النسفية) ص ٤٨٨ .

لا ينزل السلطان بالفسق ، وأما الوجه المذكور في كتب
 الفقه لبعض أصحابنا أنه ينزل - وحكى عن المعتزلة أيضا
 - فغلط من قائله ، مخالف للاجماع .. وسبب عدم
 انزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن
 واراقة الدماء وفساد ذات البين ، فتكون المفسدة في
 عزله أكثر منها في بقاءه .. « . وينقل النووي عن القاضي
 عياض « { ٧٦ } - ٥٤٤ هـ - ١٠٨٣ - ١١٤٩ م » قوله :
 « وقال جماهير أهل السنة ، من الفقهاء والمحدثين
 والمتكلمين : لا ينزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق ، ولا
 يخلع ، ولا يجوز الخروج عليه بذلك ، بل يجب وعظه
 وتخويفه ، للأحاديث الواردة في ذلك » ..

ويحاول أصحاب هذا المذهب ، مذهب الاجتماع على
 الخضوع والطاعة لائمة الجور الفسقة الظلمة ، يحاولون
 تفادي حجة من احتج بخروج الحسين وابن الزبير وأهل
 المدينة على بنى أمية ، وخروج « جماعة عظيمة من التابعين
 والصدور الأولى على الحجاج مع ابن الأشعث » فيقولون :
 أن هذا الخروج على الحجاج لم يكن لجرد الفسق ، بل
 لتغيير الشرع ومظاهرة الكفر .. ولكنهم لم يقولوا : هل
 كان ذلك هو حال يزيد وعبد الملك بن مروان ، اللذين خرج
 عليهما الحسين وابن الزبير ؟ .. كما يسلكون للخروج من
 هذا الحرج سبيلا آخر عندما يزعمون أن الاجماع على
 عدم العزل والخروج ، قد تم بعد ذلك الفصر الذي خرج
 فيه : الحسين ، وابن الزبير وابن الأشعث مع أهل الصدر
 الأول والتابعين !! (٧١) .

(٧١) (شرح النووي) عل (صحيح مسلم) ج ٢ ص ٢٢٩ .

والى مذهب هذا الفريق من الاشعرية والماتريدية
ذهب اصحاب الحديث ، الذين انكروا عزل الامام بالجور
او الفسق ، سواء اكان فسق جارحة ام فسق اعتقاد ..
« لان فسقه لا يخرج من الملة ، ولا يمنعه من النظر فيما
نصب له ، فلا يجب خلعه سواء اكان الفسق متعلقا بأفعال
الجوارح ، وهو ارتكاب المحظورات .. كآخذ الاموال ،
وضرب الابشار ، وتناول النفوس المحرمة ، وتضييع
الحقوق ، وتعطيل الحدود ، وشرب الخمر ، ونحو
ذلك .. او كان متعلقا بالاعتقاد : وهو تناول لشبهة
تعرض يذهب فيها الى خلاف الحق .. » .

ومن عجب ان اصحاب هذا المذهب يوجبون عزل
الامام اذا ضعف بصره (٧٢) ، ولا يوجبون عزله اذا جرح
عدالته ففسق وفجر ، وذهب في الناس مذهب الجور
والظلم والاستبداد ! ..

وغنى عن التعليق ان هذا المذهب - كما يبدو صراحة
من تحليل التفتازانى بان الجور والفسق قد عم بعد عهد
الخلفاء الراشدين - مستمد من الواقع الظالم والظلم
الذى ساد فى فترات معينة ومواطن محددة فى التاريخ
السياسى للعرب والمسلمين ، وليس مستمدا من روح
الاسلام وتعاليمه .. فيظل المعتزلة ، ومن وافقهم ، فرسان
الدفاع عن الفكر الاسلامى النقى فى الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر عندما يوجبون عزل الامام بالفسق ، والجور ،
والضعف عن القيام بأمر المسلمين ..

(٧٢) أبو يعلى (كتاب الامامة) ص ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٣ . و (الاحكام
السلطانية) ص ٤ - ٦ .

أما عن استخدام القوة ، وخاصة القوة المسلحة كسبيل لعزل الامام الفاسق والجائر - وهى القضية التى كانوا يسمونها : « السيف » - فان الخلاف من حولها يماثل الخلاف على خلع هذا الامام وعزله .. والاشعرى يلخص مقالات الاسلاميين فى هذه القضية على هذا النحو :

١ - مقالة المعتزلة والزيدية والخوارج وكثير من المرجئة:

التي أوجبت استخدام السيف فى عزل الامام والثورة عليه ، عند حدوث الاحداث ، بشرط التمكن من الثورة التى تزيل البغى واهله ، وتقيم النظام الحق .. ولقد استدلوا على مقالتهم فى السيف بقول الله سبحانه : « وتعاونوا على البر والتقوى » (٧٣) ، وقوله : « فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء الى امر الله » (٧٤) . وقول الله لابراهيم عندما سآله عن مكان ذريته من ولاية الامر : « لا ينال عهدى الظالمين » (٧٥) .. (٧٦) ..

والمعتزلة يوجبون الخروج على ائمة الجور ، بل ويرون نصرة الخارجيين عليهم « وان كانوا ضالين فى عقيده اعتقدوها بشبهة دينية دخلت عليهم » لان الضال بشبهة اعدل واقرب الى الحق من الفاسق المتغلب بغير شبهة ، ولذلك فهم يرون نصرة الخوارج على معاوية ، لانهم كانوا ملتزمين بالدين بينما لم يظهر على معاوية مثل ذلك (٧٧) .. واشترط ابو بكر الاصم أن يكون الخروج

(٧٣) المائدة : ٢ .

(٧٤) الحجرات : ٦ .

(٧٥) البقرة : ١٢٤ .

(٧٦) (مقالات الاسلاميين) ج ٢ ص ١٤٠ .

(٧٧) (شرح نهج البلاغة) ج ٥ ص ٧٨ ، ٧٩ .

مع امام عادل قد عقد الثوار له البيعة كي يقودهم في
الحروج .. (٧٨) . والفاضى عبد الجبار يعبر عن رأى
المعتزلة هذا ، ويربطه بتراث المسلمين في الثورة على
ائمة الجور . فيقول :

« وما يحل لمسلم أن يخلى أئمة الضلالة وولاة الجور
إذا وجد اعوانا . وغلب في ظنه انه يتمكن من منعهم من
الجور . كما فعل الحسن والحسين . وكما فعل القراء
حين اعانوا ابن الاشعث في الخروج على عبد الملك بن
مروان ، وكما فعل أهل المدينة في وقعة الحرة ، وكما
فعل أهل مكة مع ابن الزبير حين مات معاوية ، وكما فعل
عمر بن عبد العزيز ، وكما فعل يزيد بن الوليد بن عبد
الملك ، فيما انكروه من المنكر .. (٧٩) .

والزيدية بأجمعها قالت بقول المعتزلة هذا ، واشتروطوا
في الثائرين أن يبلغ عددهم عدد أهل بدر ، ثلثمائة وبضعة
عشر ثائرا ، ولقد طبقوا مقاتلتهم هذه عمليا ، فبسندات
فرقتهم بثورة زيد بن على بالكوفة ، ثم ابنه يحيى بن زيد
بنخروسان (٨٠) ، واستمرت ثوراتهم حتى لقد جعلوا من
الخروج واشهار السيف البديل عن العقد بالنسبة
للإمام ..

وذهبت الخوارج كلها ، كذلك ، هذا المذهب ، فقالوا
بوجوب « ازالة ائمة الجور ومنعهم أن يكونوا أئمة » ، بأى

(٧٨) (مقالات الإسلاميين) ج ٢ ص ١٤٠ .

(٧٩) (تنقيح دلائل النبوة) ج ٢ ص ٥٧٤ ، ٢٧٥ .

(٨٠) المصدر السابق . ج ١ ص ١٥٠ . و (ثورة زيد بن علي) ص
١٣٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٧٣ ، ١٩٧٣ .

شيء قدروا عليه ، بالسيف او بغير السيف .. » (٨١) .

وعند الخوارج أن الخروج يجب اذا بلغ المنكرون على
ائمة الجور أربعين رجلا ، وهذا هو حد « الشراة » ،
وعليهم الخروج : « حتى يموتوا او يظهر دين الله ويخمد
الكفر والجور .. » ولا يحل لهم المقام الا اذا نقص عددهم
عن ثلاثة رجال .. فان نقصوا عن الثلاثة قعدوا ، وكتبوا
عقيدتهم ، وكانوا على مسلك « الكتمان » ، اذ مسالك
الدين عندهم أربعة : الظهور : وهو قيام دولتهم ونظامهم
تحت قيادة امام الظهور .. والدفاع : وهو التصدي
لهجوم الأعداء ، تحت قيادة امام الدفاع ، كما حدث
يوم النهروان عندما قادهم عبد الله بن وهب الراسبي
ضد جيش علي بن أبي طالب . والشراء - وذكرنا معناه
- وأخيرا : الكتمان .. (٨٢) .

٢ - مقالة الشيعة ، من غير الزيدية :

وهم يرفضون استخدام السيف ، بل والخروج أصلا
الا مع امامهم الفائب المنتظر عندما يظهر (٨٣) .

٣ - مقالة اصحاب الحديث واهل السنة :

الذين اتكروا الخروج بالسيف على ائمة الجور ، حتى
لو قتل هؤلاء « الائمة » الرجال واسترقوا الذرية وسبوا
وقالوا بامامة الفاجر والفاسق !! (٨٤) .

هذه هي مقالات فرق الاسلام في السيف ، أي في

(٨١) (مقالات الاسلاميين) ج ١ ص ٢٠٤ .

(٨٢) (مقدمة التوحيد وشروحا) ص ٥٠ - ٥٥ .

(٨٣) (مقالات الاسلاميين) ج ٢ ص ١٤٠ .

(٨٤) المصدر السابق . ج ١ ص ٣٤٨ ، ج ٢ ص ١٤٠ .

الثورة والخروج المسلح على ائمة الجور والفسق
والفساد ..



وقضية اخرى قد ارتبطت في الفكر الاسلامى بقبول
فكرة الثورة او رفضها ، وجودا وعدما .. تلك هي قضية
« المهدي المنتظر » ، الذي سيأتى كى يملأ الارض عدلا
بعد ان ملئت جورا ..

ومعلوم ومشهور ان هذه الفكرة هي اقدم في التراث
الانسانى من ظهور الاسلام وظهور الخلاف على الامامة بين
اهله .. فلقد عرفها الفرس .. بل وقامت على اساسها
عقيدة « المسيح والمخلص » فى التراث الدينى
للعبرانيين ..

والجانب الذى نريد أن نشير اليه هنا من فكرة
« المهدي والمهدية » هو ان الطابع المثالى الذى صورت
به قصة المهدي وظهوره ، والعدل المطلق الذى سيتحقق
على يديه ، قد كان رد فعل للظلم والجور الذى استشرى
فى تلك المجتمعات ، فكانت « المهدية » حلم الانسان
المقهور فى مجتمع سدت فيه سبل العدل والانصاف ..
ولما عجز هذا الانسان عن تحقيق حلمه فى العدل على ارض
الواقع ، تعلق بهذا الحلم الذى سيحققه ذلك المنتظر
فى يوم من الايام .. ولذلك انتشرت فكرة « المهدي
والمهدية » فى صفوف الفرق التى رفضت الخروج على
ائمة الجور ، وعارضت استخدام الثورة والسلاح كسبيل
لتغيير الظالم التى يشن منها الناس .. لقد استبدلت هذه
الفرق الحلم المثالى بالثورة التى رفضتها ، على حين لم

تنتشر تلك الفكرة المثالية في صفوف الفرق التي مارست محاولات التغيير وسعت سعيا عمليا لاستبدال المظالم بقدر من العدل يسر الحياة للانسان ..

فالخوارج ، والزيدية ، لم يعيروا التفاتا لهذه العقيدة ، لان ائمتهم الذين شهروا سيوفهم وقاتلوا كانوا هم المهديين الحقيقيين ، بينما انتظر الآخرون مخلصهم ، ولا يزالون حتى الآن ينتظرون ! . وكذلك لم يكن لهذه العقيدة شأن يذكر في فكر المعتزلة وحركتهم .. اما الشيعة الاثني عشرية ، وأولئك الذين حرّموا الخروج ورفضوا السيف من اهل السنة ، فان قعودهم عن استخدام سبيل الثورة في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر جعلهم يحولون طاقات السعي الى العدل عندهم من ميّسّدان الواقع والتطبيق الى ميدان الحلم والوهم والخيال .. (٨٥) .

بل لقد تعدت هذه الظاهرة نطاق الفرق الى مجال القبائل العربية التي استبعدتها العصبية القرشية عن ميدان السلطة وميزات الحكم ومغانمه .. فالقحطانيون ينتظرون « القحطاني المنتظر » ، والمضريون ينتظرون « التميمي » ، وكلب تنتظر « الكلبى » (٨٦) .. الخ .. الخ .. لانهم جميعا قد استبعدهم النسابون من القرشية فأغلقوا امامهم الطريق الى الخلافة ، نظريا ، كما استبعدهم الامويون فأغلقوا طريق الحكم في وجوههم عمليا ..

(٨٥) (نظرية الامامة عند الشيعة الاثني عشرية) ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ ،

٤١٧ .

(٨٦) (السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات) ص ١٢١ ، ١٢٢ .

فصعدوا احساسهم بالظلم والقمع والاحباط فى شكل هذه العقيدة المثالية التى شاعت فى صفوفهم فى ذلك الحين . بل ان هناك فرقا بعينها تراوحت عقيدتها فى «المهدى» وتغيرت بتغير موقفها من الثورة وسل السيف ضد ائمة الجور . . فالكيسانية ، على عهد محمد بن الحنفية ، ثارت بقيادة المختار الثقفى ، وفى ذلك العهد كان ابن الحنفية ينكر فكرة المهدى ، ويرفض تلقيبه بالمهدى ، بالمعنى المثالى الذى يتحدث عن المخلص المنتظر ، فلقد قال عندما سلم عليه البعض بقولهم : سلام عليك يا مهدى : « اجل انا مهدى ، اهدى الى الرشيد والخير ، اسمى اسم نبي الله ، وكنيتى كنية نبي الله . فاذا سلم احدكم فليقل : سلام عليك يا محمد ، السلام عليك يا ابا القاسم (٨٧) » . فهو يطلب منهم ان لا يسلموا عليه باسم المهدى ، ويطلق الباب امام هذه العقيدة كي لا تنتشر فى الكيسانية . .

وعندما فشلت ثورة المختار ، ومات ابن الحنفية ، وساد الاحباط والياس فى الكيسانية ، كغيرها من فرق الشيعة التى اتخذت الامامة امامة دنية ، ورفضت الثورة والخروج ، عند ذلك سادت عقيدة « المهدى والمهدية » فى الكيسانية ، وقالوا : ان مهديهم هو محمد ابن الحنفية ، وانه حى لم يموت ، فى جبل رضوى ، ساعد لملأ الارض عدلا بعد ان ملئت جورا . . وقرانا آيات كثير التى تقول :

هو المهدى خبرناه كعصب
اخو الاحبار فى الحقب الخوالى

(٨٧) (طبقات ابن سعد) ج ٥ ص ٦٨ ، ٦٩ .

أمر الله عيني اذ دعاني
أمين الله يلطف في السؤال

وأتني في هوى على خيرا

وسأل عن بني وكيف حالي (٨٨)

أما الذين قبضوا على زمام السلطة واستاثروا بالخلافة
فانهم سخروا من هذه العقيدة وأصحابها ، وراوا أن
المهدي هو من بيده السلطة وتحت أمره الجيوش ...
وعن هذا الموقف يعبر على بن الجهم ، شاعر التوكسل
العباسي ، عندما يقول :

ورافضة تقول : بشعب رضوى

إمام . خاب ذلك من إمام !

إمام من له عشرون ألفا

من الأتراك مشرمة السهام ١٢ (٨٩)

هكذا تفاوتت الموقف من عقيدة « المهدي » بتفاوت
الموقع من السلطة والموقف من هذه السلطة أيضا :

* فالذين استاثروا بها سخروا من هذه العقيدة
وأصحابها ، وراوا أن القوة في الدولة والجيوش لا في هذا
الحلم المقيم .

* والذين اعتنقوا عقيدة الثورة والخروج على أئمة
ال جور راوا في ثورتهم وقادتهم السبيل الوحيد والمعقول
للخلاص ، فرفضوا ذلك الحلم أيضا ..

* أما الذين أصابهم الظلم والاضطهاد ، وفي ذات
الوقت تكسوا عن طريق الثورة والخروج المسلح لتغيير

(٨٨) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٦١ .

(٨٩) (الأغاني) ج ١٠ ص ٣٦٩ .

واقعهم ، فانهم تعلقوا بهذا الوهم . وعلقوا امالهم في الخلاص على « المهدي » وعقيدة « المهديّة » ، وقالوا : « ان طبيعة الوضع الفاسد في البشر ، البالغة الغاية في الفساد والظلم .. تقتضى انتظار هذا المصلح « المهدي » لاتقاذ العالم مما هو فيه » .. (٩٠) ، وذلك بدلا من ان يقولوا : ان طبيعة هذا الوضع الفاسد تقتضى الثورة عليه لتغييره واستبداله بوضع اقرب الى العدل والانصاف .

والامر الذى يؤكد ان النكوص عن طريق الثورة ، والخوف من مخاطرها هو الذى دفع هذا الفريق الى ذلك الموقف هو ما عللوا به فكرة غيبة « المهدي » ، واسبابها ، فهم يجيبون عن سؤال : « ما السبب المانع من ظهوره ؟ والمقتضى لقبته ؟ » . بقولهم : « يجب ان يكون السبب في ذلك هو الخوف على النفس ، لان ما دون النفس من الالام يتحملة الامام ، ولا يترك الظهور لاجله .. » (٩١) . فالفارق بين هذا الموقف الذى يخشى صاحبه على نفسه ، وبين موقف الخوارج في ثورتهم المتصلة ، والزبدية في خروجهم المتكرر ، و المعتزلة في الثورات التى ستحدث عنها بعد قليل .. هو الفارق بين الذين سلوا السيف كي يغيروا الواقع ، دون وجل من الموت أو رهبة من الحرب ، وبين الذين حولوا الامامة الى عقيدة روحية ، وعلقوا الامال في التغيير على عقيدة المهدي وظهوره عندما ياذن الله له بذلك الظهور ! ..

(٩٠) (عقائد الامامية) ص ٧٨ .

(٩١) (تلخيص الشافى) ج ١ ص ٩٠ ، ٩١ .

الفصل الثانى

حقبة المعارضة لثبوت أمية

يخطئ البعض عندما يعتقد أن المعتزلة كانت فرقة دينية وفلسفية أكثر منها سياسية ، ولقد شاغ هذا الخطأ حتى أصبح القارئ الذى يقرأ عن أصل « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » يظن أن ذلك أمر يتعلق بالموقف الحسنة والدفع بالتى هى أحسن فى ميدان الاخلاق الفردية ، أو الاجتماعية على أكثر التقديرات تعميما ... وأن أصل « المنزلة بين المنزلتين » هو جزء من جدل عقيم يجب أن يوضع حيث توضع آثار العصور القديمة ، وليس فيه ما يستحق الاستلham والاستيحاء .. وأن أصل « العدل » والقول بالاختيار ، وأن كان هاما فيما يتعلق بالحرية ، إلا أنه قد اقتصر فى البحث والتناول على حرية الفرد ازاء خالقه ، وسلطان الخالق على الناس ، دون أن تمتد أبعاد هذا البحث لتشمل المجتمع بما فيه من علاقات متعددة الميادين والمجالات ..

وهذا الخطأ الشائع ليس وقفا على المثقفين قسرا المتخصصين فى الدراسات والعلوم الإسلامية ، بل لقد أصاب بعض الدراسات الهامة التى ظهرت فى هذا الميدان .. فعندما نقرأ مثلا : « أن المعتزلة ينبغى أن ينظر اليهم

— أولا — على أنهم فرقة دينية فلسفية ، ثم سياسية بعد ذلك » وان مراجعة أصولهم الخمسة تجعلنا لا نجد منها « ما يمكن أن يعتبر مبدأ سياسيا إلا الأمر المعروف والنهي عن المنكر » ، ومع ذلك فإن هذا الأصل ليس سياسيا تماما ، لانهم تناولوه وقالوا به باعتباره « جزءا من الإيمان » ، كما أن « بحث مرتكب الكبيرة — « المنزلة بين المنزلتين » — لم يبدأ لذاته ، وإنما كان فرعا عن البحث في حقيقة الإيمان .. » .

عندما نقرا ذلك نقول : ان هذا الخطأ الشائع قد أصاب مثل هذه الدراسة ، ولن يشفع لها أن تقول ، بعد تجريد أصول المعتزلة من الطابع السياسي ، والحكم بأن هذه الفرقة « دينية » أولا ، ثم سياسية بعد ذلك ، لن شفع لهذا الخطأ القول بأن « المعتزلة قد أبدوا آراءهم السياسية في أكثر المسائل التي كانت موضع بحث في هذا العصر ، واشتهروا أيضا في السياسة العملية ، فكان أثرهم إذن في ناحيتي السياسة النظرية والعملية اثرا خطيرا .. » (٩٢) .

ولقد كان باستطاعتنا أن نحيل في تقصير هذا الخطأ على ما قدمناه في القسم الأول من هذه الدراسة عن المعتزلة ، ونشأتهم السياسية ، وأن نسهم في تبديد هذا الهم ، ما ثبت في هذا البحث ، من أن نشأة كل الفرق العامة في الإسلام إنما كانت نشأة سياسية ، وأن السياسة ، والإمامة بالذات ، هم التي فرقت المسلمين فرقا ، ووحدت الجماعات والأفراد في فرقة أو مذهب متحد ، وأن المسائل

(٩٢) (النظريات السياسية الإسلامية) ص ٦٥ .

الدينية المحضة لم تكن سببا في نشأة فرقة من الفرق الأساسية فى يوم من الايام ، فقضية « التشبيه والتنزيه » ، رغم أهميتها وحساسيتها ، لتعلقها بتصور الناس لذات الهيم ، لم تفرق المسلمين كما فرقتهم الامامة .. بل وجدنا فى صفوف الشيعة « مجسمة » و « منزهة » ، جمعهم مذهب واحد فى الامامة ، ولم يفرق بينهم التشبيه والتنزيه ، حتى كان هشام بن الحكم من رؤوس المجسمة ، وامامه جعفر الصادق من المنزهين .. ووجدنا فى صفوف الخوارج أغلبية تقول بالاختيار ، وأقلية لا تقول به ، ولكن جمعهم مذهب واحد فى الامامة والسياسة والخروج على أئمة الجور والفساد ..

فلقد كانت السياسة ، اذن ، والامامة بوجه اخص ، هى المحك الذى ولد شرارات الفرق والمذاهب فى الاسلام ، ولقد ثبت من اشاراتنا الى اصول المعتزلة الخمسة فى القسم الاول من هذه الدراسة الطبيعية السياسية فى هذه الاصول ، والعامل السياسى فى نشأتها وتطورها ..

كما ان الابواب والفصول التى عرضنا فيها نظرية الامامة وفلسفة الحكم واصوله عند المعتزلة ، مقارنة بها عند الفرق الاخرى ، تثبت دور العامل السياسى فى نشأة هذا الفكر ، وتجعل منه دورا أساسيا ، وليس ثانويا أو تابعا ، كما توحى الافكار الخاطئة التى شاعت فى هذا الموضوع .

وكما قدمنا ، فلقد كان باستطاعتنا ان نحيل فى تقضى هذا الخطأ على ما قدمناه فى هذا البحث .. وكان ذلك

كافيا في تصحيح التصور للدور المعتزلة في الفكر السياسي الاسلامي .. ولكننا لو وقفنا عند هذا لكان كافيا في ابراز دور المعتزلة كمفكرين سياسيين ، لهم في السياسة وقضاياها الاساسية فلسفة ونمطا من انماط التفكير ، وبعبء بعد ذلك ثغرة تتمثل في غياب الاجابة على هذا السؤال : هل كان المعتزلة - كساسة - مجرد فلاسفة سياسيين ؟ احترفوا صناعة الفكر السياسي عندما عرضوا لقضايا السياسة ؟ ام كانوا مشتغلين بالسياسة ، خرجوا بفكرهم من ميدان النظر الى حيز الواقع والتطبيق ؟؟

وعلى سبيل المثال .. فهم عندما قالوا بوجوب خلع الامام الجائر والثورة عليه .. هل قالوا ذلك ابراء للذمة فقط ، وكنوع من انواع « الترف الفكري » - في حقل الثورة - بتعبيرنا المعاصر ؟ ام انهم مارسوا العمل الثوري ، وكان لهم شرف محاولة وضع فلسفتهم السياسية موضع التطبيق والتحقيق ؟؟

ونحن نعتقد ان الاجابة على هذا السؤال ، وسد الثغرة التي تتمثل في بقاءه دون اجابة ، هو وحده الكفيل بتصحيح الخطأ الذي شاع فصنف المعتزلة في الفسوق الدينية الفلسفية أولا ، والسياسية ثانيا ، ومن ثم فهو السبيل لتصحيح صورة المعتزلة ، واكتمال عناصرها في تصور الباحثين بهذا الميدان .. وهذه هي مهمة هذا القسم من اقسام هذا البحث ..



لقد نشأت المعتزلة في العهد الاموي ، وكان لابد لها ان

تقيم عملية انتقال السلطة من دولة الخلافة الراشدة الى بنى أمية ، خصوصا وان ذلك الانتقال قد غير في طبيعة السلطة وشكلها ، فطبعا بطابع الملكية الوراثية، واستبدل مضمون الشورى بالجبرية والاستبداد ..

ووسط ذلك الصراع الذى احتدم حول هذه القضية ، بين الخوارج والشيعة والمرجئة ، أدلى المعتزلة بدلوهم فى هذا الامر ..

كانت الخوارج قد حكمت بكفر بنى أمية - كفر شرك او كفر نعمة ، على خلاف فى ذلك - لانهم مرتكبو كبيرة : بل كبائر ..

وكانت الشيعة قد حكمت بكفر كل الصحابة فيما عدا النفر القليل الذين مالت قلوبهم لتنصيب على اماما ، وفيما عدا الشيعة التى تكونت من بعد ..

وكانت المرجئة قد لجأت الى وضع الاحاديث النبوية كى تبرر انتقال السلطة لمعاوية ، وتضع له فى الاسلام مركزا فريدا يبرز به أئمة الشيعة ، بمن فيهم على بن أبى طالب .. فنسبوا الى ابن عمر انه قد روى عن الرسول عليه الصلاة والسلام قوله لمعاوية : « يا معاوية أنت منى وانا منك ، لتزاحمنى على باب الجنة كهاتين .. وأشار بأصبعه الوسطى والتى تليها » ! وكانهم قد أرادوا بهذا الحديث الموضوع الرد على تفسير الشيعة - أو وضعها - لحديث النبى الى على بقوله : « أنت منى بمنزلة هارون من موسى .. الخ » ، وحديث القدير : « من كنت مولاه فعلى مولاه .. » !

ونسبوا الى أبى الدرداء رواية يقول فيها : ذخرن

الرسول على أم حبيبة وعندها معاوية - وهي زوج الرسول وأخت معاوية - فقال لها الرسول : « أو تحبينه يا أم حبيبة ؟ فقالت : اى والله يارسول الله ، قال : فأحبيه ، فأنى أحب معاوية ، وأحب من يحبه ، وجبريل وميكائيل يحبان معاوية ، والله عز وجل أشد حبا لمعاوية من جبريل وميكائيل » ! .. وهم يردون بذلك على الاحاديث المشابهة التى روتها الشيعة فى مناقب على ، والتى لا تختلف الا فى استبدال اسم معاوية بعلى ، تقريبا ؟! ..

ونسبوا الى العرباض بن سارية أنه سمع الرسول يقول : « اللهم علم معاوية الكتاب ، ومكن له فى البلاد ، وقره العذاب » .. فأشاروا الى أن النبى دعا له بالخلافة والحكم ؟! ..

ونسبوا الى عبد الله بن عمر قوله : كنت مع رسول الله فقال : « يطلع عليكم من هذا الباب رجل من أهل الجنة » فطلع معاوية . ثم قال من الغد مثل ذلك ، فطلع معاوية ، فقال رجل : يارسول الله هو هذا ؟ قال : نعم » !

ومن الطريف فى قصة وضع الاحاديث انه قد جاء من نسب الى عبد الله بن عمر ذاته قوله : « كنت مع رسول الله ، فقال : « يطلع عليكم من هذا الفج رجل من أمتى يبعث يوم القيامة على غير ملتي - او على غير سنتي ... فطلع معاوية . فقال : هو هذا » !

كما قد جاء من نسب الى ابن مسعود قوله : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا رأيتم معاوية على منبرى هذا فاقتلوه » (٩٣) .

(٩٣) أنظر فى كل هذه الاحاديث (كتاب الامامة) لابي يعلى . ص ٢٠٨ - ٢١٠ (فصل فى امامة معاوية) .

وسط هذا الصراع الفكرى - الذى امتهنت بعض اطرافه قدسية الحديث وعقول الامة ، والذى بلغ حد الحرب والثورة الخارجية المستمرة ، حاول المعتزلة ، بالعقل والمنطق ، ان يقدموا تقييما للدولة الاموية، ويحددوا الموقف منها ، فى ضوء اصولهم الفكرية التى كونت مذهب فرقتهم وتيارهم الفكرى .. ولقد جاء تقييمهم لها فى سياق تقييمهم لتطور قضية السلطة والخلافة منذ ان نشأت عقب وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام .. وهم قد قسموا ذلك التطور الى « طبقات » ، اى اجيال ومراحل وفترات ..

فهناك عصر النبوة وابى بكر وعمر والسنوات الست الاولى من حكم عثمان .. وهو عصر التوحيد ، والالفة ، واجتماع الكلمة على الكتاب والسنة ..

ثم عصر الاحداث التى اتاها عثمان ، والتى انتهت بقتله .. وتنصيب على بن ابي طالب خليفة على المسلمين ..

ثم عصر على ، الذى تميز بالفتن المتصلة والحروب المترادفة ، والذى استمر حتى استشهد على يد اشقى الخلق : ابن ملجم ! ..

ثم عصر الدولة الاموية ، الذى بدأ رسميا عندما تنازل الحسن بن على لمعاوية بن ابي سفيان عن الامرة ، فيما سمي « بعام الجماعة » ، والجاحظ يوجز تقييم المعتزلة، الذى اتفقوا عليه جميعا ، لهذا العصر فيقول : « فعندما استولى معاوية على الملك ، وابستبد على بقية الشورى ، وعلى جماعة المسلمين من الانصار والمهاجرين فى العام الذى سموه عام الجماعة ، وما كان عام جماعة ، بل كان

عام فرقة وقهر وجبرية وغلبة : والعام الذي تحولت فيه الامامة ملكا كسرويا : والخلافة غصبا قيصريا ، ولم يعد ذلك اجمع : الضلال والفسق .. ! (٩٤) » .

فدولة بنى أمية وحكامها وولاتها ، يحكم عليها المعتزلة - في الجملة - بالضللال والفسق ، لأنها قامت على ذنب من الذنوب الكبائر ، وهو تحويل الخلافة الشورية الى منك ورأى عضود . ولأنها مارست من المظالم والكبائر ما امتلات به صحائف آثار كثيرة من كتب اعمل الاعتزال ..

فمعاوية : استلحق زياد بن سمية ، فخالف قول الرسول عن أن الولد للفراش .. وقتل حجر بن عدي وصحبه .. واعطى مصر لعمر بن العاص طعمة باقطاعا لقاء مكره واياه بعلى بن أبى طالب فى صفين وقبلها وبعدها .. وعطل الحدود بالشفاعة والقرباة .. واستبد بأموال الامة فتصرف فيها اعطاء ومنعا كما شاء .. وأورث الملك لابنه يزيد .. فأحدث بذلك : ومثله كثير معه - حسب قول الجاحظ - : « أول كفره كانت فى الامة » ! وممن كل ذلك ؟ ممن يدعى امامتها ، والخلافة عليها ؟ .. » .

وزيد بن معاوية : كان منه ماكان ، غزا مكة ورمى الكعبة وهدم بيت الله الحرام .. وقتل الحسين .. وعاث فى الدولة فسادا طفحت به كتب التاريخ .. !

وكذلك صنعت المروانية ، خلا عمر بن عبد العزيز ، ويزيد بن الوليد « الناقص » ..

هذا هو تقييم المعتزلة لمعاوية ، واقتصابه سسلطة الخلافة ، وتغييره مضمونها وشكلها ، وما أحدث فى البلاد

من أحداث ، وتقييمهم للدولة الاموية .. وهو تقييم قد اتفقوا عليه ، لانه كان منبع اصل « المنزلة بين المنزلتين » الذى هو أحد أصولهم الخمسة ..

فالخياط يقول عن الحكم بفسق معاوية وبنى أمية والبراءة منهم : « هذا قول لا تبرأ المعتزلة منه ، ولا تعتذر من القول به ! » (٩٥) .

وابن ابى الحديد يقول : « لقد اتفقت المعتزلة على أن امرأ بنى أمية كانوا فجارا ، عدا عثمان وعمسر بن عبد العزيز ، ويزيد بن الوليد .. » (٩٦) .

وابو على الجبائى ، يفسقهم ، ويعجب من فسقة « النوابت » ، أهل الحشو ، الذين ينكرون البراءة منهم .. (٩٧) . ويرى أن بيعة الحسن بن على لمعاوية باطلة لانها « وقعت على حد الاكراه ، لظهور أهل الشام وقهرهم ، وخوف القتل لو وقع الامتناع عن البيعة .. » (٩٨) .

والقاضى عبد الجبار ينكر أن يكون « عام الجماعة » وما تم فيه من البيعة لمعاوية مسوغا لشرعية خلافته ، لانه مفتقد لشروط الامامة ، مرتكب لأمور تستوجب فسقه ، أهمها اغتصاب السلطة بالقتل والقتال .. ولأن الاجماع المزعوم لم يقع ، فكان هناك من ينكر عليه حتى فى حضرته وكان هناك الحسن والحسين ومحمد بن على بن الحنفية

(٩٥) (الانصار) ص ٢٨ .

(٩٦) (شرح نهج البلاغة) ج ٢ ص ٣٠٩ .

(٩٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٧٨ .

(٩٨) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٤٦ .

وابن عباس وأخوته ، وغيرهم كثيرون يظهرون ذمه
والوقعة فيه ..

كما روى القاضي عن شيوخه ، وقال هو كذلك : ان
فسق معاوية ودولة بنى أمية لا خلاف فيه ، وانما
الخلاف هو في كفر معاوية ، اذ ان البعض يشكك في
اسلامه ؟! (٩٩) .

والمعتزلة وان اختلفوا مع الخوارج ، الا أنهم في تقييمهم
للفرق والمواقف السياسية فضلوا الخوارج - بما
لا يقارن - على الامويين ، فالخوارج كانوا زهادا خشنين
في الدين ، ملتزمين بناموسه ، يتهون عن المنكر ، ويوجبون
الخروج على ائمة الجور ، ويطلبون الحق ، ويحامون عن
عقيدة اعتقدها ، وان اخطأوا فيها .. اما معاوية : فلم
يكن يطلب الحق ، ولا يحامي عن اعتقاد ، بل كان همه
توطيد الملك ، حتى سلك الى ذلك كل سبيل .. (١٠٠) .

وبينما كانت الخوارج تدعو الى المساواة على اساس
الدين والعقيدة ، وتزهد في عرض الدنيا ، عمل الامويون
على استرقاق جمهور كبير من المسلمين ، بالعصبية القبلية
طورا ، وبلاستعباد المالى طورا آخر ، فكانوا يختمون
اعناق المسلمين ، من الموالى ، ويوسمونهم كما توسم
الخيـل ، علامة لاستعبادهم ، وكانوا يبيعون الناس في
الدين ، ان هم عجزوا عن الوفاء به ، كما كان الامر في
الرق عند الرومان ! بل لقد باع الحجاج بعض خصوم
سلطته السياسيين كما يباع الرقيق .. وعندما جاء

(٩٩) المصدر السابق ج ٢٠ ق ١ ص ١٣٢ ، ١٣٣ . و ج ٢٠ ق ٢
ص ٧٠ ، ٧١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٠ .
(١٠٠) (شرح نهج البلاغة) ج ٥ ص ٧٨ ، ٧٩ ، ١٢٩ .

مسلم بن عقبة ، والى المدينة ، لياخذ بيعة أهلها ليزيد بن معاوية ، جعلهم يبايعون — فى مسجد رسول الله — « على أن كلا منهم عبد قن لأمير المؤمنين يزيد بن معاوية ! » وام يستثن من ذلك إلا الحسين بن على الذى بايعه على أنه أخوه وابن عمه ! (١٠١) .

وجدير بنا أن ننبه الى أن هذا التقييم هو تقييم سياسى ، لدولة سياسية ، نبع من أسباب سياسية ، فنقطة انطلاق المعتزلة فى ادانتهم للدولة الاموية هى اغتصاب الامويين للسلطة ، وتحويل الخلافة من خلافة شوروية الى ملك وراثى عضود ارتكبوا فى ظله ما يرتكبه الملوك وصنعوا ما يصنعه التجارون ..

فلم يكن خلاف المعتزلة مع بنى أمية على توحيد الله او نبوة رسوله ، اذ هم يقولون : « ان الملوك من بنى أمية ما كانوا ملحدة ولا زنادقة ولا أعداء لرسول الله ، بل كانوا على ملة الاسلام ، ويحبون رسول الله ودينه ، ويرؤون من أعدائه » .. ثم يحدد المعتزلة نقطة الخلاف ، فيقولون عن هؤلاء الملوك : « ولكنهم شابوا ذلك يحب الدنيا ، وايشار العاجلة ، وقتل من يأمرهم بالقسط من الناس ، وغير ذلك من الكبائر والمناكير التى ارتكبوها .. »

وهم لا يبخسون معاوية حقه فى العمل الذى نهض به فى الدولة ، قبل اغتصابه السلطة ، فيعترفون بأن «معاوية قد استعمله رسول الله ، واستعمله غير واحد من الخلفاء بعده على ثغور الروم ، فضببطها ، وفتح الفتوح ، وغزا معه فى تلك المغازى خلق كثير من المهاجرين

والانصار والبدرين ، وكانت فيه عفة عن أموالهم . وكان عمر كثير التصفح لحوال العمال والاستبدال بهم ، فما وجد عليه ولا استبدل به . فلما مضى عثمان كان من أمر معاوية ما كان من الخلاف على أمير المؤمنين « على » .. فأحبط عمله ، وضل ضلالا بعيدا .. « (١٠٢) .

فهو تقييم سياسى ، من منطلق سياسى ، يراهم ملوكا وولاة وأمراء ، فسقة ، فقدوا شرط العدالة ، ومن ثم فان الخروج عليهم ، والثورة ضدهم ، عند التمكن . واجب على المسلمين ..

ذلك هو تقييم المعتزلة لدولة بنى أمية .



ولم تكن نشأة هذا التقييم تالية ولا مصاحبة لانشقاق المعتزلة عن أصحاب الحسن البصرى وعامة الدين شاركوهم القول بالعدل والتوحيد ، أى أن هذا التقييم ، الذى يرى عدم صلاح الامويين للحكم ، لم يكن خاصا بمن قال « بالمنزلة بين المنزلتين » ، لاننا نجد الحسن البصرى - وهو الذى يقول بنفاق مرتكب الكبيرة - يقف من الدولة الاموية موقف النقد والاثام والعداء ، وإن اختلف مع بعض المعتزلة فى الموقف من بعض الثورات التى شبت ضد الامويين ، والتى أيدوها وتحفظ الحسن بشأن تأييدها ونصرتها .. أما العداء للسلطة الاموية ، والقول باغتصاب الامويين للسلطة ، وتحويلهم لها من خلافة الى ملك ، وادانة ظلمهم ، وفضح مظالمهم ، فالحسن

(١٠٢) (تثبيت دلائل النبوة) ج ٢ ص ٥٨١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ .

وعامة من قال بالعدل والتوحيد يتفقون فيها مع المعتزلة كل الاتفاق ..

فهو يرى أن الذي « أفسد أمر هذه الامة اثنان : عمرو ابن العاص ، يوم أشار على معاوية برفع المصاحف ، والمغيرة بن شعبة حين أشار على معاوية بالبيعة ليزيد ، ولولا ذلك لكانت شورى الى يوم القيامة » (١٠٣) ... فيتفق مع المعتزلة ، أو يتفق معه المعتزلة في ادانة اغتصاب السلطة ، وتغيير شكلها ومضمونها على يد الامويين .

وهو يدين معاوية عندما يقول : « أربع خصال كن في معاوية لو لم تكن فيه الا واحدة لكانت موبقة : انتزاعه على هذه الامة بالسيف حتى اخذ الامر من غير مشورة : وفيهم بقايا الصحابة وذوو الفضيلة ، واستخلافه بعده ابنه ، وادعائه زيادا ، وقتله حجرا وأصحاب حجر . فيا ويلا له من حجر ، يا ويلا له من حجر وأصحاب حجر !! » (١٠٤) .. فيشخص انتقال السلطة الى بنى امية نفس التشخيص الذى يراه المعتزلة ..

وهو يدين الفئة من الفقهاء الذين حسنت علاقتهم ببنى امية ، فالتمسوا لها ما يبرر مظالمها وفسوقها ، بينما شغلوا انفسهم وارادوا أن يشغلوا الناس بالبحث في توافه المسائل وصغائر الامور ، ويدين معهم بنى امية سادتهم : فعندما يأتيه وكيع بن أبى الاسود ليسأله : « يا ابا سعيد

(١٠٣) (النظريات السياسية الاسلامية) ص ٦٨ (والمرجع ينقل عن
(تاريخ الخلفاء) للسيوطي . ص ٧٩) .
(١٠٤) المرجع السابق . ص ٦٨ ، ٦٩ (والمرجع ينقل عن تاريخ ابن
الاثير ج ٣ ص ٢٠٩) .

ما تقول في دم البراغيث يصيب الثوب ، ايصلى فيه ؟ »
يجيب الحسن ، على مسمع من اصحابه فيقول : « يا عجباً
ممن بلغ في دماء المسلمين كانه كلب ، ثم يسأل عن دم
البراغيث !! » وعند ذلك ينهض وكيع فيقادر مجلس
الحسن « يتخلج (١٠٥) في مشيته كتخلج المجنون » فيشيعه
الحسن ، مشيراً اليه ، بقوله : « ان الله في كل عضو منه
نعمة فيستعين بها على المعصية . اللهم لا تجعلنا ممن
يتقوى بنعمتك على معصيتك ! » (١٠٦) .

وهو يرسم سورة الموك بنى امية وعمالهم وولاتهم على
البلاد ، وما استأثروا به من الترف الى درجة التخمّة ،
وما امتازوا به من المجافاة لخلق الاسلام ، فيقول ، بعد
ان تلا قول الله سبحانه : « انا عرضنا الامانة على
السموات والارض والجبال . . (١٠٧) الآية ، يقول : « ان
قوما غدوا في المطارف (١٠٨) العتاق ، والعمائم الرقاق ،
يطلبون الامارات ، ويضيعون الامانات ، يتعرضون للبلاء
وهم منه في عافية ، حتى اذا اخافوا من فوقهم من اهل
الغفة ، وظلموا من تحتهم من اهل النمة ، اهزلوا دينهم ،
واسمنوا براذينهم (١٠٩) ، ووسعوا دورهم ، وضسيقوا
قبورهم ، ألم ترهم قد جددوا الثياب ، وأخلقوا الدين ؟!
يتكئ احدهم على شماله ، فياكل من غير ماله ، طعامه
غصب ، وخدمه سخرة ، يدعو بخلو بعد حامض ، وبحار

(١٠٥) يتحرك ويتمايل حركة المضطرب .

(١٠٦) (الحيوان) ج ١ ص ٢٢٥ .

(١٠٧) الاحزاب : ٧٢ .

(١٠٨) هي الاثواب من الخز ، تزيئها اعلام .

(١٠٩) دواب العمل .

بعد بارد ، ورطب بعد يابس ، حتى اذا اخذته الكظة ،
تجشأ من البشم (١١٠) ، ثم قال : يا جارية ، هاتى
حاطوما (١١١) يهضم الطعام ! يا أحيمق ! لا والله ، لن
تهضم الا دينك . أين جارك ؟! أين يتيك ؟! أين مسكينك
أين ما أوصاك الله ، عز وجل ، به ؟! .. » (١١٢) .

وعندما يتسلط الحجاج على العراق ، ويبدأ فيه سيرته
الشهيرة بحظيته الأشهر ، يأخذ الحسن في بعده ودعه ،
ولا يدف عن ذلك ابدا ، فيقول فيه : « مازال النعاق
معموعا حتى عمم الحجاج عمامة ، وقد سيفا : ... بعد
انا اعيمت اخيعش ، له جميعة يرجلها ، وأخرج اليها
بنانا فصارا والله ماعرق فيها عنان في سبيل الله ، فقال :
يا يعوى ، فبايعناه ، ثم رمى هذه الاعواد - « المنبر » -
ينظر اليها بالتصغير ، وينظر اليه بالتعظيم ، يامسحنا
بالمعروف ويجتنبه ، وينها عن المنكر ويرتبه .. » .

ولما بنى الحجاج قصره المسمى « بالخضراء » بمدينة
« واسط » دعا الناس كي يطوفوا بالقصر ويدعوا له
بالبركة ، فخرج الحسن مع من خرج ، ولكنه أراد أن يسب
الحجاج على الملأ ، ثم خشي بطش جنده وانتقامه ، فغادر
المكان عائدا الى البصرة ، وهو يقول : « لقد نظسنا
يا أخبت الأخبتين ، وافسق الفاسقين ، فأما اهل السماء
فمقتوك ، وأما اهل الارض فغروك . ثم قال : أبى الله
تعالى للميثاق الذى اخذه على اهل العلم ليبيننه للناس
ولا يكتمونه .. » (١١٣) .

(١١٠) التهمة .

(١١١) أى هاضوما يهضم الطعام .

(١١٢) (آمال المرتضى) ق ١ ص ١٥٢ ، ١٥٥ .

(١١٣) المصدر السابق . ص ١ ص ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦١ .

وهو يرفض احتجاج ولاية بنى أمية بأن مايقترفونه من
 آثام إنما هي بحق الطاعة التي لزمتمهم للخلفاء والبيعة
 التي لهم في أعناق الولاة . . فعندما قدم عمر بن هبيرة ،
 والي على العراق : من قبل يزيد بن عبد الملك استدعى
 الشعبي والحسن البصري للقائه بمدينة « واسط » ، وقال
 لهما : « ان يزيد بن عبد الملك عبد أخذ الله ميثاقه ،
 وانتجبه لخلافته ، وقد أخذ بنواصينا ، وأعطيناه عهدنا
 وميثاقنا وصفقة أيدينا ، فوجب علينا السمع والطاعة ،
 وأنه يعثني الى عراقكم ، غير سائل إياه ، إلا أنه لا يزال
 يبعث إلينا في القوم تقتلهم ، وفي الضياع تقبضها ، أو في
 الدور تهدمها ، فتوليده من ذلك ما ولاه الله ! فما
 تريان ؟ » .

ويروى الرواية أن الشعبي أجاب جوابا فيه بعض اللين ،
 أما الحسن فإنه قال له : « يا عمر ، أتى أهلك عن الله أن
 تتعرض له ، فإن الله مانعك من يزيد ، ولا يمنعك يزيد
 من الله . أنه يوشك أن ينزل إليك ملك من السماء ،
 فيستنزلك من سريرك ، ويخرجك من سعة قصرك إلى
 ضيق قبرك : ثم لا يوسعك عليك إلا عملك . أن هذا
 السلطان إنما جعل ناصرا لدين الله ، فلا تركبوا دين الله
 وعباد الله بسلطان الله ، تذلوهم به ، فإنه لا طاعة
 لمخلوق في معصية الخالق جل وعز ! » (١١٤) .

ولقد كان يرى ان ملوك بنى أمية وولاتهم قد أذهبوا
 آخرتهم بدنياهم ، وأنهم مفلسون يوم القيامة من الحسنات
 والطيبات ، فعندما يسأله رجل قد تخرج من أخذ طائفة

(١١٤) المصدر السابق - ق ١ ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

من هذه السلطة : « يا أبا سعيد ، آخذ عطائي ؟ أم ادعه حتى آخذه من حسناتهم يوم القيامة ؟ » يجيبه الحسن : « قم ، ويحك ! خذ عطاءك ، فإن القوم مغاليس من الحسنات يوم القيامة ! » (١١٥) .

وعندما كان البعض يحاول وقف حملة الانتقاد والهجوم على بنى أمية ، بدعوى أن ذلك نوع من « الغيبة » التي نهى عنها الله في قوله سبحانه : « ائحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه ! » (١١٦) ، كان الحسن يرفض ذلك القول ، ويعلن أن المقام مختلف ، لأنه « ليس للفاسق المعلن غيبة ، ولا لاهل الأهواء والبدع غيبة ، ولا للسلطان الجائر غيبة » (١١٧) ، فيفتح للناس ، بفتواه هذه ، باب النقد والتجريح في بنى أمية والفسقة والمبتدعة من الأمراء والولاة والعمال ..

كان هذا هو موقف الحسن البصري من الدولة الأموية ، نقدها ، وادانها ، وأطلق في ملوكها وأمرائها ، ومظالمهم ، لسانه الذي كان من أمضى أسلحة عصره ، لما كان له من المكان الذي تفرد به وانفرد عن الأقران والانداد ..

ولقد أصاب الحسن من بنى أمية ما أصاب الذين عارضوا حكمهم واستبدادهم بالأمر .. فحاربوه في رزقه ، ومنعوا عنه عطاءه حتى أعاده اليه عمر بن عبد العزيز (١١٨) واضطرته مطاردتهم له وطلبهم إياه الى الاختفاء عن أهله ومنزله ، حتى لقد ماتت ابنته وهو متوار ، فلم يستطع

(١١٥) المصدر السابق . ق ١ ص ١٥٩ .

(١١٦) (آمال المرتضى) ق ١ ص ١٦٠ .

(١١٧) المصدر السابق . ج ٧ ق ١ ص ١٤٨ .

(١١٨) الحجرات ق ١٢ .

ان يحضر الصلاة عليها ودفنها ، ويروى ذلك « ثابت
البناني » فيقول : « ماتت ابنة الحسن ، وهو متوار ،
فأتيته ، فقال : افعلوا كذا ، وافعلوا كذا .. واذا
اخرجتموها فمروا محمد بن سيرين يصل عليها ! » (١١٦)

ولكن « معارضة » الحسن للدولة الاموية لم تصل
الى حد « الثورة » عليها ، والدعوة « للخروج » بالسيف
والقوة ضد ولائها وامرائها .. وهنا موطن من مواطن
خلافه مع نفر من المعتزلة ونفر آخر ممن قال بالعدل
والتوحيد .. فهو قد وقف عند حد « المعارضة »
و « النقد » و « الادانة » ، ورفض « الثورة »
و « الخروج » و « السيف » ، بل ونهى الناس عن سلوك
سبيلها في التغيير .. فهو لم يدع الى « الرضا » بحكم
الامويين ، ولم يطلب « الاستكانة » لهم ، وانما طلب
السعى للتغيير ، ولكن عن غير طريق « الثورة » والسيف
والخروج والقتال .. فهو قد ولى القضاء في ظل
الدولة الاموية ، ولكنه لم يأخذ على قضائه اجرا .. (١٢٠)
وفي الوقت الذي دعا فيه كثير من اهل العدل والتوحيد،
والمعتزلة كلهم ، الى الثورة والسيف لتغيير الدولة الاموية
رفض الحسن ذلك ..

ولقد كانت مكانة الحسن ، التي لم تبلغها مكانة احد
من معاصريه ، تجعل من موقفه المعادي للثورة والخروج
عقبة كبيرة في طريق الذين اعلنوا الثورة ضد الامويين ..
ففي ثورة عبد الرحمن بن الاشعث « ٨٥ هـ ٧٠٤ م »

(١١٦) (طبقات ابن سعد) ج ٥ ص ٢٥٦ .

(١٢٠) المصدر السابق - ج ٧ ق ١ ص ١١٦ ، ١٢٥ .

ضد الحجاج وعبد الملك بن مروان ، شارك نفر من اهل العدل والتوحيد ، بل وشارك فيها اخو الحسن : سعيد بن ابي الحسن ، كما شارك فيها الجعد بن درهم ، ولكن الحسن نهى الناس عن الخروج مع ابن الاشعث ، ولما طالت ايام الثورة دون ان تحقق نصرا حاسما ، ذهب نفر من تلاميذ الحسن - الذين ثاروا - اليه يدعونه لتأييدها ، وقالوا له : « يا ابا سعيد ، ماتقول في قتال هذا الطاغية - « الحجاج » - الذي سفك الدم الحرام ، واخذ المال الحرام ، وترك الصلاة ، وفعل وفعل ؟ فقال الحسن : ارى ان لا تقاتلوه ، فانها ان تكن عقوبة من الله فما انتم برادى عقوبة الله باسياقكم ، وان يسكن بلاء فاصبروا حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين . . » فرفضوا قوله ، وخرجوا من عنده يسبونهم ويقولون : « تطيع هذا العليج ؟! » ومضوا الى القتال مع ابن الاشعث حتى استشهدوا جميعا !

ولقد طلب الثوار من ابن الاشعث ان يكره الحسن على الخروج معهم ، لان خروجه سيكسب الثورة تأييدا بغير حدود ، وسيجعل الجماهير تقاتل من حوله وتقتل بين يديه كما كان الحال من حول جمل عائشة يوم قتالها لعلي بن ابي طالب ! ، فقالوا لابن الاشعث : « ان سرك ان يقتلوا حولك كما قتلوا حول جمل عائشة فاخرج الحسن ، فارسل اليه فاكرمه » على الخروج . . ولكنه عاقبهم ، وقر منهم ، بان الله بنفسه قى بعض الانهار حتى نجا منهم ، وكاد بهلك يومئذ ؟! .

والامر المؤكد ان الامويين قد استفادوا من موقف الحسن هذا من الثورات التي اشعلها ضدهم ابن الاشعث ويزيد

ابن المطلب ، بالرغم من انه لم يكن يدعو الى تأييد دولتهم .. فلقد سأل سائل : « يا ابا سعيد ، ما تقول فى الفتن ، مثل يزيد بن المطلب وابن الاشعث ؟ فقال : لا تكن مع هؤلاء ولا مع هؤلاء » فسأله واحد من اهل الشام - انصار بنى أمية - : « ولا مع امير المؤمنين يا ابا سعيد ؟! » فقال : « نعم .. ولا مع امير المؤمنين ! ».

ولكن ، مهما يكن الامر ، فلقد استفاد الامويون من تخذيل الحسن عن الثورة ، ودعوته للتغيير بواسطة « الصبر والسكينة والتضرع » ... وقوله لمن دعوا الى الخروج على الحجاج : « انه ، والله ، ما سلب الله الحجاج عليكم الا عقوبة ، فلا تعارضوا عقوبة الله بالسيف ، ولكن عليكم بالسكينة والتضرع ! .. فلو ان الناس اذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا ما لبثوا ان يفرج عنهم ، ولكنهم يجزعون الى السيف ، فيوكلون اليه ، فوالله ما جاءوا بيوم خير قط .. ان الله انما يغير بالثبوة لا بالسيف ! » ..

فهل كان صحيحا ان الحسن اتخذ هذا الموقف خوفا من الحجاج وحبيه ، كما قال له اخوه !؟ « (١٢١) .. ربما .. أم هل كانت معرفته الغزيرة بتاريخ الحروب والفتن والثورات هى التى جعلته يخشاها ، فلقد كان ، كما يروون : « من رؤوس العلماء فى الفتن والدماء » (١٢٢) أى الثورات والحروب !؟ ربما أيضا ..

أم هل كانت « نوعية » الثوار وقيادتهم غير جاذبة

(١٢١) المصدر السابق . ج ٧ ق ١ ص ١١٨ - ١٢١ ، ١٢٥ .

(١٢٢) المصدر السابق . ج ٧ ق ١ ص ١٨ .

لرضاه ؟؟ ربما ، كذلك .. فلقد خطب في الناس ينهاهم عن الخروج في ثورة يزيد بن المهلب ضد يزيد بن عبد الملك سنة ١٠٢ هـ ، فقال : « أيها الناس ، الزموا رجالكم ، وكفوا أيديكم ، واتقوا الله مولاكم ، ولا يقتل بعضكم بعضا .. انه لم تكن فتنة الا كان أكثر أهلها الخطباء والشعراء والسفهاء وأهل التيه والخيلاء ، وليس يسلم منها الا المجهول الخفي والمعروف التقى .. » (١٢٣) .. وهل كان بذلك يعبر عن رأى « الارستقراطية الفكرية » في الثورة كعمل عنيف يستهوى العامة والجماهير أكثر مما يستهوى الصفوة المستنيرة ، حتى لو انكرت الظلم والاستبداد ؟؟ ربما كان الامر كذلك ايضا ..

وربما كانت هذه الاسباب ، مجتمعة ، قد لعبت دورا أساسيا في تشكيل هذا الموقف الذى وقفه الحسن البصرى من الثورة كطريق للتغيير ..

ولكن ثوار عصره قد هاجموا موقفه هذا ، وقالوا : ان مصالحه الخاصة لو اضررت لهب ثائرا ، قال ذلك مروان ابن المهلب ، عندما خطب في الناس ، فتحدث عن الحسن دون ان يسميه ، فقال : « لقد بلغنى ان هذا الشيخ الضال المرائى يشيط الناس . والله لو أن جاره نزع من خص داره قصبة لظل يرعف أنفه ! اينكر علينا ، وعلى أهل مصرنا ، ان نطلب خيرا وأن ننكر مظلمتنا ؟! والله ليكفن أو لانحين عليه مبردا خشنا !. فقال الحسن : والله ما أكره أن يكرمنى الله بهوانه ! فقال ناس من

(١٢٣) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ١٥٢ .

اصحاب الحسن : لو ارادك ، ثم شئت لمنعناك ! . فقال لهم : فقد خائفكم اذا الى مانهيتكم عنه ! امركم الا يقتل بعضكم بعضا مع غيري ، وادعوكم الى ان يقتل بعضكم بعضا دوني ؟ ! » (١٢٤) .

فبؤ ضد القتال والسيف حتى لو كان دفاعا عنه وعن نفسه ! .

ولكن .. مهما تكن الاحتمالات التي حاولنا ان نفسر بها موقف الحسن من الثورة ضد بني امية فانا نشعر انها غير كافية ، ونشعر ان في موقفه المعادى لثورة ابن الاشعث ويزيد بن المهلب ما يتناقض مع عدائه للدولة الاموية وتقييمه لظالمها ، وهو التقييم الذي تحدثنا عنه ..

ولما كان امر اهل العدل والتوحيد - حتى ذلك التاريخ الذي قامت فيه هذه الثورات - كان امرا موحدنا ولم يكن انشقاقا المعزلة قد حدث بعد ، فان موقف الحسن هذا يعنى انه كان موقف جمهور اهل العدل والتوحيد ، فبم نستطيع ان نفسره التفسير الذي يطعن اليه العقل ؟

اذا تقدم لذلك التفسير مفتاحا يتمثل في تلك العبارة التي ذكرها « ابن سعد » في طبقاته عندها يقول : « حدثنا شعبة ، قال : قلت لقتادة : ممن كان يأخذ الحسن : انه لا يجيز الخلع الا عند السلطان ؟ قال : عن زياد » .. (١٢٥) .

فهذه العبارة تعنى : ان الحسن كان يقول بخلع الامام

(١٢٤) المصدر السابق ج ٨ ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(١٢٥) (طبقات ابن سعد) ج ٧ ق ١ ص ١١٦ .

الجائر ، ككل اهل العدل والتوحيد ، وكل الخوارج : ولكنه كان لا يجيز ذلك ، او بالاصح لا يوجب ، الا عند السلطان ، اى عندما يكون للثوار سلطان يمكنهم من خلعه وارساء نظام مستقر عادل بدلا من نظامه الجائر .. وهذا هو مبدأ المعتزلة وشرطهم للثورة والخروج لخلع الامام الجائر ، كما اشرنا اليه فى القسم الثانى من هذه الدراسة ..

فلم يقف الحسن اذا من الثورة موقف الرغض المبدئى والمطلق ، ولكنه رفض تلك الثورات التى شهدها عصره ، وقال فيها تلك الاقوال التى اشتبهت على كل الذين سبجوها ورووها .. فهو مع الثورة ، بشرط التمكن من التغبير ، وضدها اذا كانت امكانيات نجاحها وضمانات العدل فى البديل الذى تقدمه غير باعثة على الاطمئنان ..

ولكن موقف الحسن هذا لم يمنع نفرا من اصحابه ، اهل العدل والتوحيد ، وفيهم أخوه ، من الاشتراك فى ثورتي ابن الاشعث ويزيد بن المهلب ، ضد الامويين .. فمعبد الجهمى شارك فى ثورة ابن الاشعث (١٢٦) ، وكان يومها زعيم القائلين « بالقدر » فى البصرة ، وعندما هزمت الثورة حبسه الحجاج ، وحرم عليه الطعام سوى خبز الشعير والملح والكراث ؟! .. ثم قتله .. (١٢٧) ، والجعد ابن درهم شارك فى ثورة يزيد بن المهلب .. (١٢٨)

ولم يكن الحسن البصرى فى موقفه هذا ، من الدولة الاموية ، معبرا عن موقف ذاتى ينفرد به وحده ، بل كان

(١٢٦) (تاريخ الجهمية والمعتزلة) ص ٥٥ .

(١٢٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٢٠ .

(١٢٨) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ١٥١ ، ١٥٢ (حوادث سنة ١٠٢ هـ)

موقفه هو موقف تيار أهل العدل والتوحيد ، الفسكوى
والسياسى . اذ كانوا جميعا على عداء لهذه الدولة . .

فمحمد بن سيرين - وكان تاجر يز - كان لا يتعامل
فى تجارته . بيعا او شراء ، بالدراهم الحجاجية التى
ضربها الحجاج بن يوسف ! وذلك تعبيرا عن أدانته لامارة
الحجاج ، على نحو ما نسميه فى عصرنا « بالمقاطعة
الاقتصادية » ! (١٢٩) . وكان - كالحسن البصرى -
وغيره من أهل العدل والتوحيد قد قطعت الدولة عنه
العطاء وضيق عليه سبل الارتزاق (١٣٠) .

وعمر بن عبيد يقيم أمراء الدولة الاموية وحكامها
فيراهاهم عصابة من اللصوص يسرقون حقوق الناس
علانية وجبرا ، فلقد مر يوما بجماعة يعكفون على شئ
ويتجمعون من حوله ، فسأل : ما هذا ؟ فقالوا له : انه
سارق يقطعون يده ، فقال : لا اله الا الله ، سارق السر
يقطعه سارق العلانية (١٣١) !

وهكذا اتفق موقف أهل العدل والتوحيد ، فى تلك
المرحلة ، على النقد والادانة للدولة الاموية ، كما اتفقوا
على وجوب خلع أمراء هذه الدولة وقلب مظالمهم عند
التمكن والسلطان . . ولكنهم اختلفوا : حول اهلية
ثورات ابن الاشعث وابن المهلب وحظهما من النجاح
وضمن العدل فى التفسير . . فحجب عنهما الحسن
وفريق تلك الاهلية ، ومن ثم رفض المشاركة فيهما ، وخذل
الناس عن الانخراط فيهما . . بينما ظن فريق من أصحابه

(١٢٩) (طبقات ابن سعد) ج ٧ ق ١ ص ١٤٧ .

(١٣٠) المصدر السابق ج ٥ ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(١٣١) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ٥٦ .

أهلية هاتين الثورتين للتغيير المطلوب ، فشارك فيهما واستشهد في معاركهما .. فهو خلاف فى التقدير والحساب داخل معسكر فكرى واحد ، هو معسكر أهل العدل والتوحيد ..



والامر الذى يؤكد أن معارضة المعتزلة للدولة الاموية لم تكن تذكيها عوامل قبلية أو عرقية ، وانها كانت نابعة من الخلاف الفكرى وتباين المواقف ازاء قضية العدل فى الحكم بين الناس ، هو موقف المعتزلة من خلافة عمر بن عبد العزيز « ٩٩ - ١٠٢ هـ - ٧١٧ - ٧٢٠ م » فهذا الخليفة لم يختره المعتزلة ، بل وصل الى منصبه بنظام الوراثة الذى اذانه ويدبته المعتزلة ، ولكنه سلك فى الناس سلوكا كان أشبه مايكون بالثورة على أوضاع الامويين وميراثهم ، فلقد أعاد النظر فى حيازة أماء بنى أمية للثروة التى انتهبوها منذ أن استبدوا بالخلافة ، فألقى اقطاعاتهم ، وصادر ثروتهم ، أعادها جميعا الى بيت مال المسلمين ، وكما بقول صاحب « الأغاني » : انه قد « بدأ بلحمته وأهل بيته ، فأخذ ما كان فى أيديهم ، وسمى أعمالهم « المظالم » .. » . ولما فرغ أمراؤهم وعامتهم ، واتمروا فى الذى حل بهم ، بعثوا اليه عمته فاطمة بنت مروان تطلب اليه الرجوع عما بدأ فيه ، فأفضى اليها بحديث حدد فيه نهجهم فى الاموال ، عندما أنبأها أن هذه الثروة هى ثروة عامة الأمة ، وأنه لا يحل لاحد ان يحوزها دون أصحابها ، الذين هم عامة المسلمين « فالله تعالى بعث محمدا رحمة ، لم يبعثه عذابا ، ثم قبضه اليه ، وترك للناس نهرا

شربهم فيه سواء ، ثم قام أبو بكر فترك النهر على حاله :
ثم ولى عمر فعمل على عمل صاحبه ، فلما ولى عثمان
اشتق من ذلك النهر نهرا ، ثم ولى معاوية فشق منه
الانهار . ثم لم يزل ذلك النهر يشق منه يزيد ومروان
وعبد الملك والوليد وسليمان ، حتى أفضى الامر الى ، وقد
يسى النهر الاعظم ، ولن يروى أصحاب النهر حتى يعود
اليهم النهر الاعظم الى ماكان عليه !

فلما سمعت عمته مقالته قالت له : « قد أردت كلامك
ومذاكرتك ، فاما اذا كانت هذه مقالتك فلست بذاكرة
لك شيئا أبدا » . ورجعت الى قومها فأنبأتهم النبأ ،
وعابت عليهم تزويجهم آل عمر بن الخطاب ، ذلك الزواج
الذي أثمر في الشجرة الاموية من أعاد سيرة عمر بن
الخطاب في الاموال والعدل بين الناس (١٣٢) !

فهو خليفة أموى ، تولى الخلافة بالتوارث الملكى ،
ولكنه يقيم تطور العدل والظلم فى الأمة ، تاريخيا .
كما يقيمه المعتزلة ، بل والخوارج ، مع اختلاف فى المنطلق
والتفاصيل .. ولذلك وجدناه يعطى فى الدولة ما يمكن
ان نسميه بمبدأ « السلام العام » .. فهو قد أوقف
الفتوح التى كانت قد فقدت صلتها بحرب الدعوة الى
الاسلام وحماتها ، وتحولت الى غزو تجمع به المفسدات
وتستنفذ به طاقات القبائل حتى لا تثور او تتمرد ! ..
وأوقف جباية الجزية ممن دخل فى الاسلام من شعوب
البلاد التى فتحها المسلمون .. ثم التفت الى ثورة الخوارج
المستمرة ، فطلب الى اصحابها ان يحل « سلام الهدنة »
بينهم وبين الدولة ، ريثما يتحاورون ويتناظرون ، فكتب

(١٣٢) (الاغانى) ج ٩ ص ٣٣٧٥ ، ٣٣٧٦ .

الى زعيم ثورتهم على عهده : شوذب - بسطام الشكري
 « انه بلغنى أنك خرجت غضبا لله ولنبيه ، ولست أولى
 بذلك منى ، فهل أمأظرك ، فان كان الحق بأيدينا دخلت
 فيما دخل فيه الناس ، وان كان فى يدك نظرنا فى
 أمرنا ! » . فاستجاب بسطام ، ووضعت الحرب
 أوزارها ، ودخل ممثلون عن الخوارج الى دمشق يناظرون
 الخليفة ، وانتهت المناظرة الى أن طلبوا منه خلع يزيد
 ابن عبد الملك من ولاية العهد بعده ، فلما قال لهم : لقد
 ولاه غيرى ، قالوا له : أرايت لو وليت مالا لغيرك ، ثم
 وكلته الى غير مأمون عليه ، أتراك كنت أدبت الامانة الى
 من ائتمنك ؟! فطلب منهم المهلة ليقدر قراره فى نظر ام
 توارث الملك ، أى فى الاساس الذى يقوم عليه حكم
 الامويين ! (١٣٣) .

ثم التفت الى الاضطهاد الذى كان واقعا على العلويين
 والهاشميين ، فأوقفه ، ومنع السنة التى سنّها معاوية
 بلعن على بن أبى طالب على المنابر فى المساجد ، حتى مدحه
 شاعر الشيعة كثير عزة بقصيدة مطلعها :

وليت فلم تشتم عليا ولم تخف
 برياً ولم تتبع مقالة مجرم
 وقلت فصدقت الذى قلت بالذى
 فعلت ، فأضحى راضيا كل مسلم ! (١٣٤)

ثم التفت الى اهل العدل والتوحيد ، فبدأ معهم حوارا
 تولاه معه غيلان الدمشقى ، الذى قال له : « اعلم

(١٣٣) (تاريخ الطبرى) ج ٦ ص ٥٥٦ (طبعة المعارف - احداث سنة

١٠٠ هـ) .

(١٣٤) (الاغانى) ج ٩ ص ٣٣٧٨ .

يا عمر : انك أدركت من الاسلام خلفا باليا ، ورسما عافيا .. وربما نجت الامة بالامام ، وربما هلكت بالامام ، فانظر اى الامامين انت ، فانه تعالى يقول : « وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا » (١٣٥) ، فهذا امام هدى ، ومن اتبعه .. واما الآخر فقال تعالى : « وجعلناهم ائمة يدعون الى النار » (١٣٦) .. « (١٣٧) .. وانتهى الحوار بان طلب عمر من غيلان ان يضم اهل العدل والتوحيد جهودهم لجهوده ، قائلا له : « اعنى على ما انا فيه ! » ، فقبل غيلان ، وطلب من عمر ان يعهد اليه ببيع الاموال والتحف والنفائس التى صادرها من امراء بنى امية - « المظالم » - فكان يدعو الناس اليها قائلا : « تعالوا الى متاع الخونة .. تعالوا الى متاع الظلمة .. تعالوا الى متاع من خلف الرسول فى امته بغير سنته وسيرته .. من يعذرني ممن يزعم ان هؤلاء كانوا ائمة هدى ، وهذا يأكل والناس يموتون من الجوع ؟! » (١٣٨) .

ولقد سأل غيلان يوما عمر بن عبد العزيز : « ان اهل الشام تزعم انك تقول فى المعاصي : انها بقضاء الله تعالى ؟! فقال : ويحك يا غيلان ! او لست ترانى اسمى مظالم بنى مروان ظلما ؟! » (١٣٩) .

واراد عمر ان يرد على زعماء اهل العدل والتوحيد اعطياتهم التى حبسها عنهم اسلافه ، فكتب الى رؤوسهم

• (١٣٥) الاتياع : ٧٣ .

• (١٣٦) القصص : ٤١ .

• (١٣٧) ابن المرقى (المنية والامل فى شرح كتاب الملل والنحل)

اللوحة ٤٨ - مخطوط مصور يدار الكتب المصرية .

• (١٣٨) المصدر السابق . اللوحة ٤٨ .

• (١٣٩) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٢٥ .

بذلك ، فقبل بعضهم — مثل الحسن البصري — ورفض بعضهم حتى يكون ذلك الامر عاما فى كل اهل العدل والتوحيد لا خاصا بزعمائهم فقط ! اذ اجابه محمد بن سيرين بقوله : « ان فعل ذلك بأهل البصرة فعلت ، واما غير ذلك فلا ! » واجاب خارجة بن زيد : « ان لى نظراء . فان أمير المؤمنين عمهم بهذا عمهم ، وان هو خصنى به فانى اكره ذلك له ! » فاعتذر اليهم عمر — بأن المال لا يسع ذلك ، ولو وسعه لفعلت ! » (١٤٠) .

هكذا ساد السلام فى الدولة الاموية ، فى عهد عمر ابن عبد العزيز ، الذى لم يطل به العمر ، وهكذا تولى وايد اهل العدل والتوحيد ، لأول مرة ، خليفة من بنى امية ، لم يصل الى منصبه بالاختيار والبيعة والعقد ، وانما وصل اليه بالمراث ، ولكنهم غضوا الطرف عن ذلك ، وقالوا : انه قد أصبح للخلافة اهلا بالعدل الذى اشاعه ، وقال عمرو بن عبيد يشخص ذلك « الوضع الدستورى » الفريد : لقد « أخذ عمر بن عبد العزيز الخلافة بغير حقها ، ولا باستحقاق لها ، ثم استحقها بالعدل حين اخذها ! » .. (١٤١) . وعبر أبو على الجبائى عن تولى المعتزلة ، جيلا بعد جيل ، لعمر بن عبد العزيز ، وتشخيصهم لعلّة ذلك التولى فقال : « ان عمر بن عبد العزيز كان اماما ، لا بالتفويض المتقدم ، لكن بالرضا المتجدد من اهل الفضل ! » .. (١٤٢) .

- (١٤٠) (طبقات ابن سعد) ج ٥ ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ . و ج ٧ ق ١ ص ١٤٧ .
 (١٤١) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٥٢ .
 (١٤٢) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٠ .

ويشير المؤرخون الى أن بني مروان قد دسوا لعمر بن عبد العزيز السم ، عندما أدركوا عزمه على تغيير نظام وراثة العرش والملك ، فلم يلبث بعد طلبه مهلة من ممثلي الخوارج « الا ثلاثا حتى مات » .. (١٤٣) ، ويمسوته انتقضى عهد « السلام العام » في الدولة الإسلامية ، وعادت الحروب الخارجية سيرتها الاولى ، بل أشد من سيرتها الاولى ، وشهد أهل العدل والتوحيد - خاصة في عهد هشام بن عبد الملك « ٧١ - ١٢٥ هـ - ٦٩٠ - ٧٤٣ م » - اضطهادا لم يسبق لهم به عهد من قبل .. فلقد كان هشام صغيرا عندما سمع غيلان يسب أسلافه وهو ينادى على مظالمهم بدمشق زمن عمر بن عبد العزيز ، فقال يومها . « هذا يعينى ويعيب أجدادى ، والله ان ظفرت به لاقطعن يديه ورجليه » .. فلما ولى الحكم ، طلب غيلان ، ففر من دمشق ، ثم وقع فى قبضتهم ، فأدخلوه السجن مع صاحب له يدعى « صالح » .. وكانت بطانة مروان وحاشيته حافلة بالعلماء من أصحاب الحديث ، فأقتلوه بقتل غيلان وصاحبه .. وبعد مناظرة بين غيلان وبينهم قال هشام : « لا أقالنى الله ان لم اقتله » فأمر به وبصاحبه فرفعا على الصليب عند « باب كيسان » بدمشق ، ثم قطعت أيديهما ، ثم أرجلهما ، ثم ألسنتهما ، حتى فارقا الحياة ! .. (١٤٤) .

وعم الاضطهاد أهل العدل والتوحيد ، واتخذ لهم هشام منفى ينفيهم من الأرض اليه فى جزيرة « دهلك » -

(١٤٣) (تاريخ الطبرى) ج ٦ ص ٥٥٦ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٠٠ هـ) .

(١٤٤) (المنية والامل) اللوحة ٤٨ .

بفتح الدال وسكون الهاء وفتح اللام - قرب مصوع (١٤٥) ..
وهى جزيرة ببحر اليمن « ضيقة حرجة حارة »
يضرب بها المثل فى البعد عن العمران ، حتى ليقسوا
الشاعر عن حبيته :

ولو أصبحت خلف الثريا لزرتها
بنفسى ولو كانت بدهلك دورها (١٤٦) !

ولقد زاد من عداة هشام لاهل العدل والتوحيد
اسهامهم النشاط ، بل الاساسى ، فى الثورة التى قادها
ضده زيد بن على سنة ١٢١ هـ - والتى سنتحدث عنها
فى الفصل القادم - ولقد استمر هذا النفى وذلك
الاضطهاد على عهد الوليد بن يزيد .. وعندما كلمه البعض
فى السماح لهم بالعودة الى اوطانهم ، رفض ، واصر
على الالتزام بما فعله فيهم هشام بن عبد الملك ، بل
واعتبر هذا العمل « مما ترجى منه المغفرة لهشام ! » (١٤٧)

وفى عهدى هشام والوليد بن يزيد اخذ الناس
يستسرون بقول العدل والتوحيد ، فيسال سائل ابا وائلة
اباس بن معاوية : « ما يمنعك ان تصف القول فى القدر ،
وقد ابصرته ؟ فيقول : قد ، والله ، ناظرت غيلان :
وابصرت الحق والعدل ، ولكنى اكره ان اصلب كما
صلب ! » (١٤٨) ، ويشهد عمرو بن دينار ، بمكة ، رجلا

-
- (١٤٥) فلهوزن (تاريخ الدولة العربية) ص ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٢٤ .
ترجمة د. محمد عبد الهادى ابوريده . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .
(١٤٦) صفى الدين البغدادى (مراميد الاطلاع على اسماء الامكنة
والبقاع) تحقيق على البيضاوى . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
(١٤٧) (تاريخ الدولة العربية) ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .
(١٤٨) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٢٧ .

من أهل العدل والتوحيد تقوده الشرطة إلى السجن .
 فيسأل : « ما لهذا ؟ فيقول الناس له : يتكلم في القدر .
 فيقول : اليس أضاف الخير إلى ربه ، وألش إلى نفسه ؟!
 قالوا : بلى . قال : فهو أولى بالحق منكم ، فيقولون له :
 فما يمنعك أن تتكلم ؟! فيقول : أخشى أن يصنع بي ما صنع
 بهذا ! » . . (١٤٩) ، وتظل هكذا حال أهل العدل
 والتوحيد حتى تقوم ثورتهم التي يقتلون فيها الوليد بن
 يزيد ، ويرفعون بها إلى منصب الخلافة خليفة منهم هو
 يزيد بن الوليد سنة ١٢٦ هـ .

(١٤٩) المصدر السابق . ص ٢٢٢ .

الفصل الثالث

حقبة الثورة على بني أمية

في بدايات العقد الثالث من القرن الثاني الهجري بدأت ثورات المعتزلة ضد حكم الامويين وبالتحديد في سنة ١٢٢ هـ .. وكانت معارضتهم قبل ذلك لم تتعد النقد والرفض والادانة .. اما حقبة الثورة هذه فهي التي بدأت بثورة زيد بن علي ضد هشام بن عبد الملك سنة ١٢٢ هـ .

ولقد كانت ثورة زيد بن علي - وهو رأس الشيعة الزيدية بعد ذلك - اولى ثورات المعتزلة ، كما كانت ثورة اعتزالية خالصة ، وذلك لانه لم تكن هناك في ذلك التاريخ فرقة زيدية ، بالمعنى الذي حدث ووجد بعد ذلك .. وانما كان هناك - من فرق المعارضة - خوارج ، وشيعة امامية يتزعمهم جعفر الصادق ، اتحدوا الامامة امامية دينية ، ورفضوا طريق الثورة والخروج على بني امية ، في انتظار ان يأذن الله بزوال ملكهم ، ولم يروا الثورة طريقا لزوال هذا الملك .. وكانت هناك المعتزلة يتزعمها في العراق واصل بن عطاء ، وفي الشام غيلان الدمشقي .

وكان زيد بن علي احد فتيان آل البيت الذين اعتنقوا مذهب المعتزلة ، وتلمذ على يدى واصل بن عطاء

عندما ذهب الى المدينة يبشر بالاعتزال .. وكان لي يد اخ هو محمد الباقر ، وكان أخوه الباقر وجعفر الصادق - « ابن الباقر » - على خلاف معه بسبب دخوله في الاعتزال .. ولم تكن نقطة الخلاف الجوهرية بين زيد وبين جعفر هي قضية العدل والتوحيد ، فلقد كانوا فيها متفقين ، على وجه الاجمال ، وانما كان الخلاف حول قضية الثورة والخروج .. فالمعتزلة يوجبون الخروج المسلح والثورة على أئمة الجور ، بينما جعفر وانصاره ينكرون ذلك ، ويحذر جعفر انتصار الثورة من آل البيت فيقول لهم : « ان بني أمية يتطاولون على الناس حتى لو طاولتهم الجبال لطالوا عليها ! وهم يستشعرون بقض أهل البيت ، ولا يجوز أن يخرج واحد من أهل البيت حتى يأذن الله بـزوال ملكهم ! » (١٥٠) .

ولكن فتیان أهل البيت وشبابهم قد بدأ يتبلور فيهم تيار ثوري ، يرفض تحول الإمامة على يد جعفر الصادق الى عقيدة روحية ، ويستنكف الخنوع لمظالم الامويين ، وفريق من هذا التيار انفصل عن الامامية ، فيما بعد ، وكون الحركة الاسماعيلية ، التي نهجت نهج المقاومة بالثورة (١٥١) ، والفريق الآخر انضم الى المعتزلة بقوده زيد بن علي زين العابدين ..

ومما يؤكد ان هذا الانشقاق في صفوف أهل البيت كانت قضية الموقف من الثورة والخروج هي سببه الأول والاساسي ، ذلك الاعتراض الذي اثاره محمد الباقر في

(١٥٠) (الملل والنحل) ج ٢ ص ٨٥

(١٥١) (أصول الاسماعيلية) ص ١٠٦ ، ١١١ -

وجه أخيه زيد بن علي عندما قال له ان متابعتي لمذهب
 واصل بن عطاء في الخروج والثورة ، وقوله بأن ذلك هو
 طريق الامامة ، ينفي عن أبيهم علي زين العابدين صفة
 الامامة ، وبعبارة الباقر لزيد : انه « على قضية مذهبك ،
 والدك ليس بامام ، فانه لم يخرج قط ، ولا تعرض
 للخروج .. » . . . (١٥٢) . ولقد كان هذا هو بالفعل
 مذهب واصل ، فلم يكن يرى في الامامة الروحية المهمة
 الحقيقية للامام ..

ولقد كان المعتزلة ، وفيهم هذا الفريق الثائر من
 اهل البيت ، بزعامة زيد بن علي ، يهتمون بجعفر الصادق
 وأنصار الامامة الروحية بالضعف والخوف من تبعات
 الثورة ، والركون الى حياة الدعة والهدوء ، والاستغال
 بأمور الدنيا والكلف بها .. ولقد دارت مناظرة بين
 الفريقين شارك فيها واصل وزيد وجعفر الصادق ،
 ذلك عندما ذهب واصل الى المدينة ، ونزل بمنزل علي
 ابن ابراهيم بن أبي يحيى ، وعقد مجلسا حضره نفر من
 اهل البيت الذين انخرطوا في مذهب الاعتزال ، وفيهم :
 عبد الله بن الحسن - وهو والد محمد و ابراهيم ، اللذين
 سيقودان ثورتين من ثورات المعتزلة ضد بني
 العباس - وأخوة عبد الله بن الحسن ، وزيد بن علي ،
 ومحمد بن عجلان ، وأبو عباد اللهبي .. وغيرهم ...
 ولقد جاءهم جعفر الصادق مع فريق من أنصاره . وفي
 المناظرة بينهما قال جعفر لواصل مشمرا الى ذلك
 الانقسام الذي حدث في صفوف اهل البيت بدخول
 فريق من أبنائه الاعتزال : « .. انك ، يا واصل ، أتيت

بأمر تفرق به الكلمة ، وتطعن به على الائمة ! » فرد عليه واصل بكلام جاء فيه : « .. انك ، يا جعفر ، واني الهممة ، شغلك هم الدنيا ، فأصبحت بها كلفا ، ومنا آتيناك الا بدين محمد .. فان تقبل الحق تسعد به ، وان تصدف عنه تبوء بالملك .. ! » .. وشارك زيد ابن علي في المناظرة فأغلظ القول لجعفر ، وقال له فيما قال : « ... انه مامنك من اتباع واصل الا الحسد لنا ! » (١٥٣) .

فهذا الفريق من اهل البيت ، هم اذن معتزلة ، ولم تكن للزيدية فرقة ولا مذهب في ذلك التاريخ ، ومن ثم فان ثورة زيد بن علي هي ثورة معتزلية لحما ودما .. ولقد ظل امر ماسمى بعد ذلك بالزيدية هكذا زمنا طويلا . فزيد قد « اقتبس الاعتزال من واصل بن عطاء ، وصارت أصحابه كلها معتزلة » ... (١٥٤) ، وابنه يحيى كان من قبل ثورة أبيه ومن بعدها ، وقبل خروجه هو وحتى صلبه في خراسان على مذهب المعتزلة ، وقبل أن يصلب « فوضر الامر بعده الى محمد و ابراهيم » ابني عبد الله بن الحسن (١٥٥) ، وهم معتزلة كذلك .. بل لقد ظلت الزيدية ، حتى بعد تبلورها كفرقة ، معتزلية فيما يتعلق بالاصول ، وكما يقول الشهرستاني : فانهم « في الاصول يرون رأى المعتزلة حدو القذة بالقذة (١٥٦) » ، ويعظمون ائمة الاعتزال

-
- (١٥٣) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٢٥ و (باب ذكر المعتزلة - من كتاب التنية والامل ص ٢٠ ، ٢١) .
 (١٥٤) (الملل والنحل) ج ٢ ص ٨٣ .
 (١٥٥) المصدر السابق . ج ٢ ص ٨٥ .
 (١٥٦) القلة : ريشة السهم .

أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت .. ! « (١٥٧) .. أي
 أئمة الشيعة الإمامية . ومن هنا يصبح القول بأن الزيدية
 قد « سبقوا المعتزلة في الظهور ، سواء على مسرح
 السياسة أو في ميدان المعتقدات » (١٥٨) هو قول بين
 الشذوذ !

وكان الفريق القاعد من أهل البيت يعترض على زيد بن
 علي بأن ثورته وطلبه البيعة بالإمامة له فيها اغتصاب
 الإمامة من أخيه محمد الباقر وابنه جعفر بن محمد
 الصادق ، فنفى ذلك الاتهام بأن الباقر لم يدع الإمامة
 لنفسه ، ولم يدعها أبوهما علي بن الحسين ، زين العابدين
 لأن الإمامة لمن يحارب أئمة الجور لا للقاعدين عن الثورة
 والقتال ، وفي ذلك يقول زيد : « هؤلاء يقولون : حسدت
 أخي وابن أخي ، أحسد أبي حقا هو له ؟ لبئس الولد أنا
 من ولد ! اني لكافر ان جحدته حقا هو له من الله ،
 ما ادعاه علي بن الحسين ولا ادعاه أخي محمد بن علي
 منذ أن أصبحت حتى فارقتي .. ! » (١٥٩) .

وكان بدء ثورة زيد بن علي بالكوفة ضد هشام بن عبد
 الملك ليلة الأربعاء لسبع بقين من المحرم سنة ١٢٢ هـ ، وكان
 البعض يجادله في سبب خروجه على الأمويين ، ويقولون
 له : إذا كان أبو بكر وعمر قد استأثرا بالخلافة دون أهل
 البيت ، ومع ذلك فانت لا تبرأ منهما ، وتتسولاهما ،

(١٥٧) (الملل والنحل) ج ١ ص ١٦٢ (طبعة القاهرة) بتحقيق محمد
 صند كيلاني ، سنة ١٩٦١ م) .
 (١٥٨) (ثورة زيد بن علي) ص ١٨٣ ، ١٨٤ .
 (١٥٩) المرجع السابق . ص ١٤٢ (والمراجع ينقل عن (الحور العين)
 ص ١٨٨) .

وتترحم عليهما ، فماذا فعلت بنو أمية أكثر من ذلك !!
فكان يجيب : « ان هؤلاء ليسوا كأولئك ، ان هؤلاء ظالمون
لى ولكم ولا أنفسهم ! » (١٦٠) .

وكان نص البيعة التى بايعه الناس عليها يقول : « انا
ندعوك الى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ،
وجهاد الظالمين ، والدفع عن المستضعفين ، واعطاء
المحرومين ، وقسم هذا الفء بين أهله بالسواء ، ورد
الظالمين ، واقفال المجرم (١٦١) ، ونصره أهل البيت على
من نصب لهم وجهل حقهم .. (١٦٢) .

وكان زيد يقول للناس : « انه لو لم أكن الا انا وابنى
لخرجت على هشام .. فليس الامام منا من أرخى عليه
ستره ، وانما الامام من شهر سيفه .. ! » (١٦٣) .

ولقد شاركت العامة فى هذه الثورة الاعتزالية ، لانها
لم تخش العقوبات الاقتصادية التى هدد بها هشام بن
عبد الملك الثوار ، فلقد كتب هشام الى عامله على الكوفة
يوسف بن عمر يقول له : « .. فادع اليك اشراف أهل
المصر ، وأوعدهم العقوبة فى الاشارة واستصفاء الاموال ،
فان من له عقد أو عهد منهم سيبطىء عن زيد ، ولا يخف
معه الا الرعاع ، وأهل السواد ، ومن تنهض الحاجة ،
استلذاذا للفتنة .. فبادهم بالوعيد ، وأعضضهم

(١٦٠) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ٢٧٢ (أحداث سنة ١٢٢ هـ) .
(١٦١) يقال : جر الأمير الجند ، أى ابقاهم فى ثغر العدو ولم يرجعهم
الى أوطانهم .
(١٦٢) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ١٧٢ (طبعة المعارف - أحداث سنة
١٢١ هـ) .

(١٦٣) (ثورة زيد بن علي) ص ١٠٤ ، ١٤١ .

بسوطك ، وجرّد فيهم سيفك ، واخف الاشراف والاوساط
قيل السفلة ! » (١٦٤) .

ولقد افلحت خطة هشام هذه مع الثوار ، فانصرف عن
زيد من بايعه من الاشراف ، الذين خافوا على اموالهم ان
يستصفىها هشام ، ثم ارادوا تبرير تكوصهم عن الثورة
وتكثهم بيعة زيد ، فقالوا : ان الامامة كانت في علي بن
الحسين ، ثم ابنه محمد الباقر ، ثم ابنه جعفر الصادق ،
ولذلك فنحن نرفض امامة زيد ، لانه لا حق له فيها ،
قالوا ذلك ليموهوا على الناس ، وهم انما رفضوه « لما
بلغهم ان سلطان الكوفة يطلب من بايع زيدا ، ويعاقبهم ،
فخافوا على انفسهم ، وخرجوا من بيعة زيد ، ورفضوه
مخافة من هذا السلطان » (١٦٥) . . . فسماهم زيد
« بالرافضة » ، وجرّت هذه التسمية على الامامية ، في
بعض الدوائر ، منذ ذلك التاريخ .. ولقد كان خذلان
الرافضة لثورة زيد بن علي سببا في فشلها بعد يومين من
القتال ضد جيش هشام ، مما جعل الزيدية ، بفرقها
وقروعا يرددون دائما قولهم : « ان الرافضة اضر ائمتنا
وانكا فينا من الضرورة » - « الخوارج » - وبنى امية
الدين ولغوا في دماننا ! » (١٦٦) .

ولقد قاتل زيد بن علي بشجاعة الائمة وعزم الثوار ،
وكان يتمثل ، وهو مقبل على الموت بقول الشاعر :

اذل الحياة وعز الممات

وكلا اراه طعاما ويبيلا

-
- (١٦٤) (تاريخ الطبري) ج ٨ ص ٢٢٦ . (احداث سنة ١٢١ هـ) .
(١٦٥) يحيى بن الحسين (رسائل العدل والتوحيد) ج ٢ ص ٨١ .
دراسة وتحقيق محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .
(١٦٦) (تبيين دلائل النبوة) ج ٢ ص ٥٣٥ .

فان كان لابد من واحد

فسيروا الى الموت سيرا جميلا (١٦٧) !

ولما قتل ، دفنه أصحابه سرا ، ثم اكتشف الامويون مدفنه ، فنبشوا قبره ، وصلبوه ، واحتزوا راسه فبعثوا بها الى هشام بن عبد الملك ، حيث نصبت على باب دمشق ، ثم طف بها في المدن الكبرى ، مثل المدينة ومصر ، زجرا للثوار .. ثم احرق جثته وألقى رماده في نهر دجلة (١٦٨) !

ولقد ظلت المعتزلة تذكر زيدا كواحد من أئمتها « لانه كان صالحا للإمامة ، لما أوتي من الصلاح والعلم والفضل ، ولانه قد بايعه فريق من أهل العلم والفضل ، فيجب ان يكون اماما » (١٦٩) ..

بل لقد بكته الخوارج ، ورثوه ، واسفوا على فشل ثورته ، ونعوا على الرافضة خذلانهم له ، وقال شاعرهم حبيب بن جدره الهلالي ، يرثيه ويصف غدر أهل الكوفة به :

يا ابا حسين ، والامور الى مدى

اولاد درزة أسلموك وطاروا

يا ابا حسين ، لو شرارة عصابة

علقتك كان لوردهم اصدار (١٧٠) !

اما ابنه يحيى فلقد قال ، يرثي اياه ، ويستنهض الناس لثورة ثانية :

(١٦٧) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ١٩١ .

(١٦٨) انظر أحداث هذه الثورة مفصلة في كتاب (ثورة زيد بن علي) .

(١٦٩) (المغني) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٤٩ .

(١٧٠) (ثورة زيد بن علي) ص ١٢٧ .

خليلى ، عنى بالمدينة بلقيا
 بنى هاشم اهل النهى والتجارب
 فحتى متى مروان يقتل منكم
 خياركم ، والدهر جم العجائب
 وحتى متى تعرضون بالخسف منهم
 وكنتم اباة الخسف عند التجارب
 لكل قتييل معشر يطلبونه
 وليس لزيد بالعراقي طالب (١٧١) !

ثم انسحب يحيى بن زيد ببقايا الثوار الذين نجوا من
 القتل ، الى خراسان ، فأقام بالجوزجان « منكرا للظلم
 وما عم الناس من الجور » .. وفى أواخر سنة ١٢٥ هـ
 أو أوائل سنة ١٢٦ هـ - على خلاف فى ذلك - أعلن
 الثورة على الوليد بن يزيد ، وكان أمير خراسان نصر بن
 سيار - وبعد معارك عديدة دخلها مع انصاره من المعتزلة
 والثائرين من اهل البيت ضد جيش الوليد الذى قاده
 سلم بن احوز المازنى ، قتل يحيى بن زيد ، فعمل
 الامويون بجسده فعلهم بجسد ابيه ، اذ احتزوا رأسه
 فعثوا بها الى الوليد بن يزيد ، وصلبوا جسده
 بالجوزجان ، فظل على صليبه حتى قامت ثورة ابي مسلم
 الخراساني ، فانزل جثته وصلى عليها ووارى عظامه فى
 قبره هناك .. وكما يقول المسعودى : ان اهل خراسان
 قد انفجر حزנם على يحيى بن زيد ، وفى العام الذى دالت
 فيه دولة بني أمية لم يولد بخراسان مولود الا وسماه ابيه
 يحيى ، أو زيد ؟! .. (١٧٢) .

(١٧١) (مقالات الاسلاميين) ج ١ ص ١٣٩ .

(١٧٢) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٦٧ .

وبعد عام من فشل ثورة يحيى بن زيد ، خرج بالكوفة عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب : في محرم سنة ١٢٧ هـ . . وذلك في عهد مروان بن محمد ، فحاربه عامل مروان عبد الله بن عمر ، فهزمه . . وفي هذه الثورة كان المعتزلة والزيدية معا في القتال ضد الامويين : فالطبري يذكر فيمن بايع عبد الله بن معاوية اسم «منصور ابن جمهور» ، وهو من قادة اهل العدل والتوحيد الذين برزوا في الثورة ضد الوليد بن يزيد - التي سنتحدث عنها بعد قليل - ويذكر ان خروج عبد الله بن معاوية كان مع الزيدية (١٧٣) ، وكما قلنا فلقد كانت الزيدية أسما يطلق على فريق اهل البيت الذين انشقوا عن امامة جعفر بن محمد ، واختاروا طريق الثورة على طريق الامامة الدينية ، والروحية ، وانضموا لذلك الى الاعتزال . .

وهكذا شهدت العراق وخراسان ثلاث ثورات قام بها المعتزلة ضد الحكم الاموي في المدة من سنة ١٢٢ حتى سنة ١٢٧ هـ . . قاد الاولى : زيد بن علي « سنة ١٢٢ هـ » والثانية : يحيى بن زيد « سنة ١٢٦ هـ » ، والثالثة : عبد الله بن معاوية « سنة ١٢٧ هـ » .



اما في الشام ، حيث مقر الخلافة الاموية ، فقد حدثت في سنة ١٢٦ هـ اكثر المحاولات الثورية الاعتزالية توفيقا ونجاحا ضد الامويين ، وذلك عندما نجحت ثورتهم ضد الوليد بن يزيد ، فقتلوه فيها ، ونصبوا بدلا منه

(١٧٣) (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ (طبعة المعارف)
و ج ٦ ص ٤٨ - ٥٢ (الطبعة الاولى) (احداث سنة ١٢٧ هـ) .

حليفة معتزليا امويا هو يزيد بن الوليد « ٨٦ - ١٢٦ هـ
٧٠٥ - ٧٤٤ هـ م » ..

كان اختلال حال الدولة الاموية قد قارب بها على دور
الانهيار ، وذلك عندما انتقل خليفتها الوليد بن يزيد « ٨٨
- ١٢٦ هـ ٧٠٧ - ٧٤٤ م » بالفسق والفجور والمجون ،
بل والزندقة من دور الاسرار الى دور الجهر والاعلان ،
فلقد كان - كما يقول ابن قتيبة - : « ماجنا سفيها ،
يشرب الخمر ، ويقطع دهره باللهو والفزل ، ويقول اشعار
المغنين ، ويعمل فيها الالحيان ! » (١٧٤) .. كما كان
« اول من حمل المغنين من البلدان اليه ، وجالس الملحين ،
واظهر الشراب والملاهي والعزف ، وفي ايامه كان ابن
سريج المغني ، ومعبد ، والفريض ، وابن عائشة ، وابن
محرز ، وطويس ، ودحمان (١٧٥) . وغلبت عليه شهوة
الفناء ، في ايامه ، وعلى الخاص والعام ، واتخذ القيان ،
وكان متهتكا ماجنا خليعا .. » (١٧٦) .. وفي مصادر
التاريخ من اشعاره في المجون والفسق ما يابى ذوق عصرنا
وعرفه ان يشبهه المرء في كتاب !

ولقد تعدى الوليد نطاق الفسق والمجون الى الزندقة
والجهر بفلتات لسان لا يرضاها المجتمع المسلم ، خاصة من
امير المؤمنين .. فالرواة يروون انه قد عزم على ان يبنى
اعلى الكعبة في البيت الحرام قبة يشرب فيها الخمر ،
ويشرف منها سكران منتشيا على الطائفين ببيت الله
العتيق ! .. ولما رأى في المصحف ، يوما ، آيات تتحدث

(١٧٤) (المعارف) ص ٣٦٦ .

(١٧٥) أنظر أخبار هؤلاء المغنين في كتاب (الاغاني) .

(١٧٦) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

عن الحساب والجزاء والعقاب ، رمى المصحف بالسهم ،
وهو ينشد :

تذكرني الحساب ولست ادري
احقا ما تقول من الحساب
نقل لله يمنعتى طعمــــــــــــــــامى
وقل لله يمنعتى شرابى !
ومرة ثانية ، فتحه ، فوجد قول الله سبحانه :
« واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد » (١٧٧) ، فخرق
صحافته بسهمه ، وأنشد :

اتوعد كل جبار عنيد
فها أنا ذاك جبار عنيد
فان لا قيت ربك يوم حشر
فقل : يارب خرقتى الوليد (١٧٨) !

وكان لابد لبلاط ملك هذا مبلغ ترفه ونزقه ومجونه ان
يتجه الى اموال الناس وثرواتهم بالمصادرة والسلب
والنهب والاستنزاف .. ولقد عرفت اوربا في العصور
الوسطى من بيع - بالحق الالهى - صكوك الغفران ،
وعرف الشرق في عصره الحديث من بيع الرتب
والنياشين .. اما الوليد بن يزيد فكان يبيع الولايات
والعاملات في الدولة ، بما فيها من ثروة ومن فيها من
بشر وموظفين وامكانيات .. ! فلقد باع ، مثلا ، لنصر
ابن سيار ولايته على خراسان ، ثم بدا له ان يبيعها مرة
ثانية لمن يدفع اكثر ، فباعها ، بما في ذلك واليها وعماله ،
الى يوسف بن عمر .. ! وتحدث المؤرخون عن « الهدايا »

(١٧٧) ابراهيم : ١٥ .

(١٧٨) (امال المرتضى) ق ١ ص ١٤٨ - ١٣٠ .

التي جاءت اليه من خراسان ، وكيف قسم الوالى على اهل
 البلاد جمع مكونات « قافلة الهدايا » التي ستذهب الى
 بلاط دمشق « فلم يدع بخراسان جارية ولا عبدا ولا
 برذونا فارها الا اعدده » لحمل « الهدايا » وضمت هذه
 « الهدايا » : الف مملوك ، مسلحين ، محمولين على
 الخيل ، وخمسمائة وصيفة ، وأباريق من ذهب وفضة،
 وتمائيل للظباء ورعوس السباع والايال .. الخ .. الخ
 .. ولما خرجت القافلة في طريقها الى دمشق ، استعلم
 الوليد : هل فى محتوياتها ما يبقى من ادوات اللهسو
 والطرب ؟ وخاصة « البرابط » و « الطناير » ؟ ...
 فاستدرك الوالى وضمنها مراد امير المؤمنين ! .. وقال
 البعض يومئذ فى ذلك شعرا :

ابشر امين الله ابشر بتباشير
 بابل يحمل المال عليها كالاباير
 بقال تحمل الخمر حقائبها طناير
 ودل البربريات بصوت البم والوزير -
 وقرع الدف احيانا ونفخ بالمزامير
 فهذا لك فى الدنيا وفى الجنة تحبير (١٧٩) !

واذا كان هذا حال بلاط الخليفة ، فان عماله وولاته
 لابد ان يكونوا على دين ملوكهم فى السلب والنهب
 والمصادرة والتبدير .. وكان للوليد طفلان ، لم يبلغا الحلم
 بعد ، فأكره الناس على البيعة لهما بولاية العهد من بعده ،

(١٧٩) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

واحدا بعد الآخر ، وبعث بذلك رسالة طويلة الى الامصار والنواحي في رجب سنة ١٢٥ هـ ، تعكس سطورها فلسفة الحكم في عصره ودولته ، اذ لا تتحدث الرسالة الا عن الطاعة الواجبة على الناس لحكامهم ، ولا تذكر من القرآن الا الآيات التي تدعو الى الطاعة والخضوع والتسليم ، لان « الله علم أن لاقيام لشيء ولا صلاح له الا بالطاعة .. فمن اخذ بحظه منها كان لله ولها ، ولا مره مطيعا ، ولرشده مصيبا .. ومن تركها اضاع نصيبه ، وعصى ربه ، وخسر دنياه وآخرته .. وكان ممن غلبت عليه الشقوة التي توردها اهلها افطع المصارع ، وتقودهم الى شر المصارع .. فالطاعة راس هذا الامر وذروته ، وسنامه وزمامه ، وملاكه ومعصمته ، وقوامه بعد كلمة الاخلاص ! » ثم تمضي الرسالة لتتحدث عن العهد للطفلين : الحكم وعثمان ، باعتباره « من تمام الاسلام ... وان أمير المؤمنين لم يكن منذ استخلفه الله بشيء من الامور اشد اهتماما وعناية منه بهذا العهد .. فبايعوا للحكم .. ولاخيه من بعده ، على السمع والطاعة .. فاعلموا ذلك وافهموه ! » .. (١٨٠) . ولقد علم الناس ذلك ، وفهموه ، وأطاعوه .. فبايعوا للحكم وعثمان ..

وبينما كان الوليد بن يزيد يعالج شيخوخة الدولة الاموية واضطراب امر خلافتها هذا الضرب من العلاج - اذا جازت تسميته علاجاً - كانت المعتزلة تنشط وتجمع امرها وتدبره ، وكانوا يرفعون شعارهم الداعي الى اعادة امر الخلافة شورى بين المسلمين .. وكان الامير الاموي

(١٨٠) المصدر السابق . ج ٨ ص ٢٩٥ - ٢٩٧ . وانظر (الاغانى) ج ٧ ص ٢٥١٠ ، ٢٥١١ .

يزيد بن الوليد بن عبد الملك - « الملقب بالناقص » - أحد
الذين دخلوا مذهب الاعتزال ، فعرض على الوليد بن يزيد
أن ينزل على رغبة الداعين الى إعادة الامر شورى ...
فرفض ، بل ورفض أن يطلق سراح القدرية - « المعتزلة »
- المنفيين في جزيرة « دهلك » منذ عهد هشام بن عبد
الملك :

وكانت صفات يزيد بن الوليد على الضد من صفات
الوليد بن يزيد ، حتى لقد نسجت مصادر التاريخ حول
صفاته وأخلاقه وسجاياه بعض الاساطير ، فابن قتيبة ،
الذي قدمنا بعض وصفه للوليد - يقول عن يزيد : انه
« كان محمود السيرة ، مرضيا .. ويقال : أنه مذكور
في الكتب المتقدمة بحسن السيرة والعدل ، وفي بعضها :
يامدد الكنوز ، ياسجادا بالاسحار ، كانت ولايتك رحمة
ووفاتك فتنة ، أخذوك فصولك ! » (١٨١) وكان
اللقب الاثير لديه : « الشاكر لانعم الله » .. (١٨٢) ،
حتى لقد ذهب عدله ، بعد أن اقترن بعدل عمر بن عبد
العزیز ، مثلاً من أمثلة علماء النحو ، فقالوا : « الناقص
والاشج أعدلا بنى مروان ! » (١٨٣) .

ولقد تم تدبير الثورة والبيعة ليزيد بن الوليد بالخلافة
خارج دمشق ، في المدن والقرى والنواحي التي غلب عليها
الاعتزال ، حول طريق التجارة الذاهب منها الى حلب -

(١٨١) (المعارف) ص ٣١٧ .

(١٨٢) القلقشندي (مآثر الاناقة في معالم الخلافة) ج ١ ص ١٥٩ .

تحقيق عبد الستار فراج - طبعة الكويت سنة ١٩٦٤ م .

(١٨٣) (رسائل الجاحظ) ج ١ ص ٨٣ (هامش) . (والاشج هو

عمر بن عبد العزيز) .

وهي التي تحدثنا عنها من قبل - . . وفي ليلة الخميس .
 لتلاث ليل بقيت من جمادى الآخرة سنة ١٢٦ هـ تنكر
 يزيد في ثياب بدوية . وركب حمارا ، وصحب نفرا قليلا
 من خاصته ، ودخل دمشق . وكانت قد عقدت له بيعة
 أغلب أهلها سرا ، وكان هناك بمسجد دمشق سلاح
 كثير قد أحضر من أرض الجزيرة ، فدخل الثوار إلى
 المسجد . وأدوا مع الناس صلاة العشاء . ثم أخذ الناس
 ينصرفون . والثوار يبطئون ، فلما استعجلهم حراس
 المسجد كي يغلقوا أبوابه أخذوا يخرجون من باب ويعودون
 للدخول من باب آخر ، حتى انفردوا بحراس المسجد ،
 فقتلوه . واستولوا على مابه من سلاح . . !

وفي صبيحة يوم الخميس زحفت قوى الثوار تقودها
 المعتزلة على أبواب دمشق ، فقتلوا من اعترضهم من
 الحراس ، ودخلوها من جميع الابواب ، لانهم قد اتوا من
 كل المدن والقرى المحيطة بها . . فدخل عبد الرحمن بن
 مصاد ، من باب الجابية ، ومعه ألف وخمسمائة بسلاحهم
 . . ودخلت الكاسك من الباب الشرقي ، يقودهم يزيد
 ابن عتبة . . ودخل أهل داريا ، بقيادة يعقوب بن هانيء
 العيسى . من باب دمشق الصغير . . ودخل أهل دومة
 وحرسنا ، بقيادة عيسى بن شبيب التغلبي ، من باب توما .
 . . ودخل أهل دير المران وسطرا والارزة ، يقودهم حميد
 ابن حبيب اللخمي ، من باب الفرديس . . ودخل أهل
 جرش والحديثة ودير زكا ، يقودهم النضر بن عيسى
 الجرشى ، من الباب الشرقي . . ودخل بنو عذرة وسلامان
 يقودهم ربيع بن هاشم الحارثي ، من باب توما . ودخلت
 جهينة ومن والاهم ، يقودهم طلحة ابن سعيد . . وكانت

اعلام الثوار الزاحفين على دمشق تحمل عبارته التي بايع
الناس عليها يزيد بن الوليد ، وهى : « انا ندعوك الى
كتاب الله وسنة نبيه ، وان يصير الامر شورى ! » ..

وان مفصد الجميع ومفر جميعهم حول يزيد بن الوليد
بمسجد دمشق .. وعند ذلك انتدب الخليفة الجديد
جماعه من فرسان القوم المبرزين فيهم ، فحاصرت فصر
الوليد بن يزيد ، وتسوروه عليه بعد أن رفضوا
توسلاته ، وقتلوه ، وحمل راسه منصور بن جمهور -
احد فرسان القدرية وقادتها - الى الخليفة الجديد ،
فقالوا له : « ابشر يا أمير المؤمنين بقتل الفاسق الوليد ،
واسر من كان معه » ! ..

ولما استقر الامر ليزيد ، صعد المنبر ، وخطب في
الناس خطبا أعلن فيه نهج الحكم الجديد .. فقال فيما
قال :

« ايها الناس ، والله ماخرجت اشرا ولا بطرا ، ولا
حرصا على الدنيا ، ولا رغبة فى الملك .. ولكنى خرجت
غضبا لله ولدينه ، وداعيا الى كتاب الله وسنة نبيه ، لما
هدمت معالم الهدى ، واطفىء نور اهل التقى ، وظهر
« الجبار العنيد » ، المستحل لكل حرمة ، والراكب لكل
بدعة ، مع انه ، والله ، ما كان يؤمن بيوم الحساب ،
وانه لابن عمى فى الحساب ، وكفى فى النسب .. ايها
الناس ، ان لكم على الا اضع حجرا ، ولا أجرى نهرا ،
ولا اكنز مالا ، ولا اعطيه زوجة ولا ولدا ، ولا أنقل مالا
من بلد الى بلد ، حتى اسد فقر ذلك البلد وخصاصة
اهله ، بما يغنيهم . فان فضلت فضلا نقلته الى البلد
الذى يليه ممن هو احوج اليه . ولا اجركم فى ثغوركم

فافتنكم وافتن اهلاليكم .. ولا اغلق بابي دونكم . فياكل
 قوتكم ضعيفكم . ولا احمل على اهل جزيتكم ما اجليهم
 به عن بلادهم . وينقطع نسلهم . ولكن : لكم اعطياتكم
 في كل سنة . وارزاقكم في كل شهر . حتى تستدر المعيشة
 بين المسلمين . فيكون اقصاهم كادناهم . فان انا وفيت
 لكم بهذا فعليكم السمع والطاعة ، وحسن المؤازرة
 والمكاثفة : وان لم اوف لكم به ، فلكم ان تخلعوني . الا
 ان تستتيبوني . فان تبث قبلتم مني ، وان رايتم احدا
 او عرفتموه بالفضل والصلاح . يعطيكم من نفسه مثل
 ما اعطيكم . فؤدتم ان تبايعوه : فانا اول من يبايعه .
 ويدخل في طاعته .

ايها الناس . لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . اقول
 قولي هذا واستغفر الله لي ولكم « (١٨٤) !
 ومما يلفت النظر في هذه الثورة ، وخطاب خليفتها عدة
 امور :

اولها : انها اول ثورة تحدث في الشام ضد حكم بني
 امية . الذي استند الى اهل الشام ، حتى لقبت دولتهم
 بدولة اهل الشام . فلقد جاء دور الشام في الثورة ، بعد
 ان كانت قاصرة على العراق واطراف اخرى بعيدة عن
 العاصمة دمشق ..

ثانيا : ان القبائل اليمنية التي كانت ، تقليديا ، سند

... (١٨٤) انظر في أحداث هذه الثورة : (الامامة والسياسة) ج ٢ ص
 ١٠٨ - ١١٢ . و (تاريخ الطبري) ج ٩ ص ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ،
 ١٤ ، ١٦ ، ٦٠ ، ٦١ . و (المعارف) ص ٣٦٧ . و (تاريخ الدولة
 العربية) لقلهوزن . ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ - ٣٥٥ -
 ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ . و (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص
 ١١٢ . ١١٣ .

الدولة الاموية قد اسهمت بقسط وافر في هذه الثورة ،
مما سلب بنى امية « السلاح القبلى » الذى استخدموه
في ضرب القبائل المناوئة واحداث التوازن فى البلاد
لصلحة دولتهم ..

ثالثها : انه لاول مرة منذ عهد الخلافة الراشدة يختار
الناس خليفتهم بالبيعة والاختيار ، خارجين بذلك عن
نظام الوراثة الذى ارساه فى الدولة معاوية بن أبى سفيان .

رابعاً : ان المضمون الذى عبر عنه يزيد بن الوليد فى
خطابه أعاد الى منبر الخلافة تلك الاقوال والمعانى التى
افتقدها هذا المقام منذ عهد الخلافة الراشدة ، مما يذكر
بكلمات أبى بكر الصديق .. فهو يقرر حق الامة فى خلع
الامام اذا لم يف بعهدة ومهامه - وهو مبدأ المعتزلة -
ويذكر ان الاكثر فضلاً وصلاً هو الاولى .. الى جانب
الحديث عن العدل الاجتماعى ، والمساواة بين الناس ،
والعدل فى اهل الذمة « حتى يكون أقصاهم كادانهم ،
وحتى تستلزم المعيشة بين المسلمين » ..

فهى ثورة ، تمثل عهداً جديداً ، له منهج جديد .. بل
وقريب اذا قيس بنهج بنى امية فى حكم الناس ..

اما دور المعتزلة فى قيادة هذه الثورة ، فلقد تحدثت
عنه واشارت اليه كل المصادر التى عرضت لها ، تقريباً ،
فهم يسلكون يزيد بن الوليد فى سلسلة الائمة الذين يعتبرون
بامامتهم « لانه كان بصفة من يصلح للامامة ، وبابعة طقة
من اهل الفضل » (١٨٥) .. وهم يروونه أفضل من عمر
ابن عبد العزيز .. فعندما بايعه قيس بن هاشم العيسى
قال له : « يا امير المؤمنين ، اتق الله ، ودم على ما انت

(١٨٥) (المبنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٠ .

عليه ، فما قام مقامك أحد من أهل بيتك . وان قالوا :
 عمر بن عبد العزيز : فأنت أخذتها بحبل صالح ، وان عمر
 أخذها بحبل سوء ! « (١٨٦) .. يشير بذلك الى أن يزيد
 وليها بالاختيار ، أما عمر بن عبد العزيز فقد ورثها وراثته
 الملك ..

وعندما سأل عيسى بن حاضر عمرو بن عبيد عن رأيه
 في يزيد بن الوليد - الذي لقب بالناقص لنقصه أعطيات
 بنى أمية - أضفى عليه عمرو بن عبيد صفات الامام كما
 تراه المعتزلة : وكما حددها الحسن البصري ، فقال عنه :
 « انه الكامل ! عمل بالعدل ، وبدا بنفسه ، وقتل ابن عمه
 في طاعة الله : وصار تكالا على أهل بيته ، ونقص من
 أعطياتهم ما زادته الجبابة ، وجعل في عهده شرطا ولم
 يجعله جزما . والله لكانه ينطق عن لسان أبي
 سعيد » (١٨٧) !

ومن الذين شهدوا القتال في هذه الثورة قوم بلغوا في
 الاعتزال المقام الذي جعلهم يذكرون في كتب الطبقات ، مثل
 أبي وهب الكلابي ، عبيد الله بن عبيد « المتوفى سنة
 ١٣٢ هـ » ، وأبي عبد الله هشام بن الغاز بن ربيعة
 الجرشى « المتوفى سنة ١٥٦ هـ » .. فلقد ذكر الجاحظ
 أنهم من أهل الشام الذين شهدوا « الواقعة مع يزيد بن
 الوليد في جمهور الفيلانية » (١٨٨) .

وانتساب جمهور هذه الثورة ، من أهل الشام ، الى

(١٨٦) (تاريخ الطبري) ج ٩ ص ٢٧ .
 (١٨٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١١٣ . (وابوسعيد هو
 الحسن الجبري) .
 (١٨٨) (المصدر السابق) ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

عالم المعتزلة الدمشقي : أبى عبد الله - أو أبى أيوب ،
 أو أبى مسلم - مكحول بن عبد الله الشامي « المتوفى سنة
 ١١٦ هـ » جعل خصومها - بعد موت يزيد وخلافة مروان
 ابن محمد - يرجمون أهلها ، ودورهم ، ويرددون عبارة :
 « هذا في كبد مكحول » (١٨٩) !! لأنهم كانوا على مذهبه
 في الاعتزال .

وأبو القاسم البلخي ، يذكر في أقدم تاريخ للطبقات
 والفرق عند المعتزلة ، تحت عنوان : « خروج أهل
 العدل » قوله : « وخرجت الغيلانية مع يزيد بن الوليد
 ابن عبد الملك ، في سنة ست وعشرين ومائة .. » (١٩٠)
 والخوارزمي يذكر في إحدى رسائله ، كيف أنه كان
 لكل فرقة دولة ، فيقول : « ليس من فرق الاسلام
 فرقة الا وقد هبت لأهلها رويحة ، ودالت لهم دولة ، كما
 اتفق لمختار بن عبيد الله للكيسانية ، ويزيد بن الوليد
 للغيلانية ، وإبراهيم بن عبد الله للزيدية ، والأمين لسائر
 الشيعة ، والمعتصم والوائقي للمعتزلة ، والمتوكل للنواصب
 والحشوية .. » (١٩١) .

والمسعودي يقول عن هذه الثورة : « وكان خروج يزيد
 ابن الوليد بدمشق مع شائعة من المعتزلة ، وغيرهم من
 أهل داريا والمزة من غوطة دمشق ، على الوليد بن يزيد ،
 لما ظهر من فسقه ، وشمل الناس من جوره .. »
 ويتحدث عن يزيد بن الوليد فيقول : ان « المعتزلة تفضل
 في الديانة يزيد بن الوليد على عمر بن عبد العزيز .. وكان

(١٨٩) المصدر السابق . ص ٩٦ .

(١٩٠) المصدر السابق . ص ١١١ .

(١٩١) (تاريخ الجهمية والمعتزلة) ص ٥٢ ، ٥٣ .

يزيد يذهب الى قول المعتزلة وما يذهبون اليه في الاصول الخمسة : من التوحيد ، والعدل ، والوعيد ، والاسماء ، والاحكام - وهو القول بالمتزلة بين المتزلتين - والامر بالمعروف والنهي عن المنكر .. « (١٩٢) .

فهى ثورة معتزلية ، قام بها اساسا معتزلة الشام ، اما معتزلة العراق فانهم ابدوها كل التأييد ..

فالخطبة الشهيرة التى خطبها واصل ، واسقط منها حرف الراء الذى كان لا يحسن نطقه ، خطبها عند عبد الله ابن عمر بن عبد العزيز ، الذى ولى البصرة من قبل يزيد ابن الوليد .. وكان معه نفر من ائمة معتزلة العراق .. (١٩٣) .

بل لقد همت معتزلة العراق ، ان تسير جيشا يقوده عمرو بن عبيد لنصرة يزيد بن الوليد ، لولا ان الاجل عاجله ، اذ لم تزدد خلافته عن اشهر خمسة الا قليلا .. والبلخي بروى عن عمرو بن عبيد قوله لاصحابه : «تهياؤا حتى نخرج الى هذا الرجل فتعينه على امره » .. وبينما عمرو واصحابه على ذلك الاستعداد والاعداد « اذ ورد عليه خبر موت يزيد .. » (١٩٤) .

واول والى ولاء يزيد بن الوليد على العراق كان هب منصور بن جهمور ، الذى نقول عنه خصوم المعتزلة : انه « كان امرا باحافيا غلانيا ... وأنه انما صار مع يزيد

(١٩٢) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٢ .

(١٩٣) انظر (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

وانظر هذه الخطبة في (نوادر المخطوطات) المجلد الاول ص ١٣٤ - ١٣٦ .

جمع وتحقيق عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

(١٩٤) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١١٣ .

لرايه في الغيلانية ... فشهد لذلك قتل الوليد بن يزيد «
... ويزكيه يزيد بن الوليد ويدافع عنه ، فيقول :
« اذا لم أول منصورا في حسن معاونته فمن أولى » (١٩٥) ؟

والحارث بن سريح « ١٢٨ هـ ٧٤٦ م » ذلك الذي قاد
ثورة ضد بني أمية على عهد هشام بن عبد الملك شارك
فيها تيار الأرجاء الذي قال أصحابه بالعدل والتوحيد -
كما سبق أن ذكرنا في الحديث عن المرجئة بالقسم الأول
من هذه الدراسة - والذي ظل هاربا من الدولة ببلاد
الترك ، بعث اليه يزيد بن الوليد بالامان له ولبن معه ،
وكتب له بذلك كتابا يقول فيه : « أما بعد ، فانا غضبنا
لله اذ عطلت حدوده ، وبلغ بعباده كل مبلغ ، وسفكت
الدماء بغير حلها ، واخذت الاموال بغير حقها ، فاردنا أن
نعمل في هذه الامة بكتاب الله وسنة نبيه .. فقد أوضحنا
لك عن ذات أنفسنا ، فأقبل آمنا أنت ومن معك ، فانكم
أخواننا وأعواننا » .. ثم كتب الى عامله على الصراق
عبد الله بن عمر بن عبد العزيز أن يرد الى الحارث
وأنصاره كل ما كان قد استصفى من أموالهم وسبى من
ذراريهم .. فعاد الحارث وأنصاره الى « مرو » وعاش
مع أنصاره آمنين ، حتى مات يزيد ، وخلفه مروان بن
محمد ، فقال الحارث : « انما آمنتني يزيد بن الوليد ،
ومروان لا يجيز أمان يزيد ، فلا آمنه .. فدعنا الى
البيعة .. » وحارب جيش مروان بن محمد حتى هزم
وصلب سنة ١٢٨ هـ .. (١٩٦) .

فهي ، اذا ، ثورة ، قام بها المعتزلة ، وحاولوا فيها

(١٩٥) (تاريخ الطبري) ج ٦ ص ٢٧ ، ٢٨ .

(١٩٦) المصدر السابق ٦٠ ص ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٧٣ .

تطبيق نظريتهم في الامامة والعدل بين الناس - وامنوا في عهدهما الثوارالذين خرجوا من قبل منكرين على انفسه الجور والفساد ..

ولكن مروان بن محمد كان يتربص بهذه الثورة الدوائر منذ قيامها ، وكان يقبع في ارض الجزيرة يتحين الفرص ، ويراسل من بقى من امراء بنى امية .. بل انه لم يكن قد بايع ليزيد الا بعد تلكؤ ، وبعد ان بعث اليه يزيد يقول له : « اما بعد ، فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ، فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايتهما شئت . والسلام ! » (١٩٧) ... وكان مروان قد كتب الى اخي الوليد بن يزيد ، بعد مقتله ، يقول : « .. اني مطرق الى ان ارى غيرا فاسطو بانتقام ... ولم اشبه محمدا ولا مروان .. ان لم اشمر للقدرية ازارى واضربهم بسيفي جارحا وطاعنا ! . وما اطراقي الا لما انتظر مما يأتيني عنك ، فلا تهن عن ثارك بأخيك ! ... » (١٩٨) .

ولم يطل الانتظار بمروان بن محمد ، اذ مات يزيد بن الوليد في ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٦ هـ « ٢٥ سبتمبر سنة ٧٤٤ م » ، بعد خلافة لم تزد عن مائة واثنين وسنتين يوما ... (١٩٩) ، فوثب مروان على الخلافة ، وازال آثار يزيد بن الوليد ، بل نبش قبره وصلبه على باب الجابية ، وقتل كثيرا من المعتزلة وأنصار يزيد ، وفر من دمشق ابراهيم بن الوليد (٢٠٠) الذي كان يزيد قد

-
- (١٩٧) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ١٩٧
 - (١٩٨) (تاريخ الطبرى) ج ٦ ص ٣٤ ، ٣٥
 - (١٩٩) (تاريخ الدولة العريية) ص ٢٥٥
 - (٢٠٠) (تاريخ الطبرى) ج ٦ ص ٥٤

عهد اليه بعد طلب الناس ومشورتهم .. وعزل ولاية يزيد ،
 ويبحث الى العراق النضر بن سعيد ، ليخلف عبد الله بن
 عمر بن عبد العزيز ... وعند ذلك جمع منصور بن
 جمهور انصاره من المعتزلة ، وقتلوا جيش مروان ، بل
 وتحالفوا مع الخوارج على حربه .. وظل منصور هذا
 يقاتل مروان وبنى أمية من موقع الى آخر ، ومن معركة
 الى أخرى ، ومن بعدهم اخذ يقاتل بنى العباس ، حتى
 لجأ الى الهند ، ولما هزم ، مضى الى الصحراء فمات عطشا
 وسط الرمال (٢٠١) سنة ١٣٤ هـ .

ولكن فشل ثورة يزيد بن الوليد في الاستمرار ، وتولى
 مروان بن محمد الخلافة ، لم يزد الدولة الاموية الا
 اضطرابا وتدهورا ، فأخذت المعتزلة تستعد لتجمع أمر
 المسلمين ، أو أكثرهم على امام منها هو محمد بن عبد الله
 ابن الحسن « النفس الزكية » ، وذلك حتى تعود الخلافة
 « شورى بين المسلمين » ، ويلبها من تتوافر فيه شروطها
 .. واجتهدوا كي يضموا الى موقفهم هذا الشيعة الامامية
 ولكن جعفر الصادق ظل على رأيه في رفض الخروج
 والشورى ، متمسكا بالامامة الروحية ، وانتظار أن يزيل
 الله ملك بنى أمية ويعطى الخلافة لآل بيت الرسول عليه
 الصلاة والسلام ..

ولقد عبر عمرو بن عبيد عن سعي المعتزلة هذا عندما
 خطب في جمع من أنصار المعتزلة وأنصار الامامية فقال :
 « ... اننا قد نظرنا ، فوجدنا رجلا له دين وعقل ومروءة
 ومعدن للخلافة ، وهو محمد بن عبد الله بن الحسن ... »

(٢٠١) المصدر السابق - ج ٩ ص ٦١ ، ٦٢ ، ١٥٠ ، ١٥١ .

فأردنا أن نجتمع معه فنبايعه ، ثم نظهر أمرنا معه ، وندعو
الناس إليه . فمن بايعه كنا معه وكان معنا ، ومن اعتزلنا
كففنا عنه ، ومن نصب لنا جاهدناه ونصبنا له على بغيه
ونرده إلى الحق وأهله ... » (٢٠٢) .

فكانوا بذلك يستعدون لثورة جديدة يضعون بواسطتها
أفكارهم في الإمامة والسياسة موضع التطبيق
والتحقيق .

(٢٠٢) (نظرية الإمامة عند الشيعة الاثني عشرية) ص ٣٦٦ ، ٣٦٧
(والمرجع ينقل عن كتاب المظفرى (الإمام الصادق) ج ١ ص ٢٣٢) .

الفصل الرابع

حقبة الثورة على بني العباس

في المقال الذي كتبه المستشرق الاستاذ الدكتور نيجرج من المعتزلة في « دائرة المعارف الاسلامية » عرض لعلاقتهم بالحركة العباسية في اواخر الدولة الاموية ، وذهب الى « انه خلال الفترة الاخيرة للدولة الاموية كان « واصل » واتباعه يعملون بنشاط في خدمة القضية العباسية ، وان مذهب « واصل » ومذهب المعتزلة الاوائل كان هو المذهب الكلامي الرسمي للحركة العباسية » (٢٠٣) .

ورقم الخطأ الكبير والكل في هذا التقييم ، فانه هو الاعتقاد الشائع في كل الدراسات التي تشير الى هذه القضية حتى الآن . ونحن نقول : ان هذا التقييم خاطيء كلية ، لان المعتزلة لم يكونوا يعترفون بان هناك ما يسمى « بالحركة العباسية .. » ، ولم يكونوا يرون ان « للعباسيين » حقا يورث في الخلافة والامامة ، لانهم ضد الميراث والتوارث في هذا المنصب ، كما انهم لم يعترفوا في يوم من الايام بان هناك اماما عباسيا تتم له الدعوة كي يتخلف قى الحكم بني مروان .. بل على العكس من ذلك ، فعندما ظهرت دعوة « العباسيين » ، ووثبوا الى الحكم

(٢٠٣) د نيجرج (دائرة المعارف الاسلامية) مادة (المعتزلة) .

اعتبر المعتزلة ذلك اغتصاباً للسلطة منهم ، اذ كانت العدة تعد والامور تهيأ ل يتم نقل السلطة من الدولة الاموية الملكية الى خلافة شوروية يتولاها امام معتزلى ، دعا له المعتزلة : وعقدوا له البيعة : وباعه فيمن بايع خلفاء العباسيين الاول : ابو العباس السفاح وابو جعفر المنصور وهذا الخليفة المعتزلى الذى تمت بيعته بمكة عندما اضطرب امر الدولة الاموية هو : محمد بن عبد الله بن الحسن - المعروف بالنفس الزكية - « ٩٣ - ١٤٥ هـ - ٧١٢ - ٧٦٢ م » ..

فالمعتزلة كانوا يعملون لاعادة الامر والحكم الى الشورى بين المسلمين ، وكانوا يدبرون احداث الصراع بحيث تفضى الى هذه الثمرة ، وكانوا قد اعدوا البيعة لامام منهم هم ، ومن ثم فانهم لم يكونوا عاملين فى خدمة القضية العباسية بحال من الاحوال .. وذلك هو الذى يفسر ثورتهم ، بل ثوراتهم ضد العباسيين الاول ، وماظلوا يتعرضون له من السجن والاضطهاد حتى بدء عصر المأمون (١٩٨ - ٢١٨ هـ - ٨١٣ - ٨٣٣ م) ..

اما تفصيل هذه الحقيقة الهامة ، والوقائع التى تكون لبنات بنائها فانها تتجلى لنا من خلال هذه النقاط :

اولا : ان دعوى العباسيين فى الخلافة تركز الى ان محمد بن الحنفية « ٢١ - ٨٠ هـ - ٦٤٢ - ٧٠٠ م » ، قد اوصى بالخلافة الى ابنه ابي هاشم « ٩٩ هـ - ١٧٧ م » : وان ابا هاشم اوصى بها الى على بن عبد الله بن العباس ابن عبد المطلب « ٤٠ - ١١٨ هـ - ٦٦٠ - ٧٣٦ م » وان عليا بن عبد الله بن العباس اوصى بها الى ابنه محمد بن على « ٦٢ - ١٢٥ هـ - ٦٨١ - ٧٤٣ م » ، وان محمدا -

الذى يلقب بأبى الخلفاء - أوصى بها الى ابنه ابراهيم « ٨٢ - ١٣١ هـ ٧٠١ - ٧٤٩ م » ، الذى كان أول من لقب من هذه السلسلة بلقب الامام ، واشتهر به . وان ابراهيم الامام ، أوصى بها - عندما ساقته جنود مروان بن محمد للموت - الى اخيه أبى العباس عبد الله ابن محمد بن الحارثية « السفاح » « ١٠٤ - ١٣٦ هـ ٧٢٢ - ٧٥٤ م » ، وهو أول من ظهر وعقدت له البيعة ، ثم عهد بها الى اخيه أبى جعفر المنصور عبد الله بن محمد ابن على « ٩٥ - ١٥٨ هـ ٧١٤ - ٧٧٥ م » ، الذى عهد بها الى ابنه المهدي « ١٢٧ - ١٦٩ هـ ٧٤٤ - ٧٨٥ م » . . وهكذا دخل الامر فى بنى العباس . . (٢٠٤) .

تلك رواية العباسيين ، وفرقتهم « الراوندية » ، والسلسلة التى أفضت بالامامة اليهم دون بنى على وغيرهم من الهاشميين . . ونحن نلاحظ أن هذا المنطق مرفوض بمقاييس المعتزلة الفكرية ، فليس هناك فى هذه السلسلة قبل السفاح ، من يعترف بالمعتزلة له بحق فى هذا الامر ، لان أحدا من هؤلاء لم يحدث له اختيار وبيعة وعقد ، وهو الطريق الوحيد للامامة عند المعتزلة . . كما أن فكرة أن يوصى واحد الى ولده ، أو اخيه ، أو أن يوصى بها لاي من الناس ، هى فكرة مرقوضة من المعتزلة ، لانهما هى فكرة الشيعة الامامية فى عقيدة « التفويض » التى هدمتها المعتزلة بمذهبها فى الاختيار والعقد والبيعة كطريق مفرد لتنصيب الامام . . ولا يمكننا أن نفترض هذه الوصية نوعا من ولاية العهد ، وعقد الامام بالامامة ان بعده ، وان نعلل عدم اشهار العهد واستكمالها بالبيعة بظروف

(٢٠٤) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٨٨ .

السرية التي سادت على عهد الاضطهاد الاموي ، لان اول هذه السلسلة العباسية ، وهو محمد بن الحنفية ، لم يكن اماما اختاره الناس وعقدوا له البيعة ، وهو عند المعتزلة ، مثله مثل ابنه ابي هاشم لا يعدو ان يكون علما من اعلام آل محمد ، الذين قالوا بالعدل والتوحيد ، وتعلمد عليهم المعتزلة ، واخذوا عنهم الاصول ، ونظروا اليهم نظرة الحب والتقدير والاجلال .. فلم يكونوا ائمة في الحكم والسياسة حتى تكون لهم الوصية فيها والعهد بها الى من يتلقاها عنهم بعد المات ..

اذن ، فهذه « الشرعية » العباسية مرفوضة من المعتزلة بحكم الفكر الذي قام عليه مذهبهم في الامارة وامارة المؤمنين ..

ثانيا : ان المعتزلة لا ينكرون علاقة محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بابي هاشم ، فهم يقولون ان ابيه ارسله الى ابي هاشم فتعلمد عليه ، واخذ عنه العلم « ومكث عنده الى ان فارق الدنيا » .. (٢٠٥) .. وكما كان محمد بن علي تلميذا لابي هاشم كذلك كان واصل ابن عطاء تلميذا لابي هاشم ، فراس السلسلة العباسية هذا كان زميلا لواصل في التلمذة على ابي هاشم ، وينكر المعتزلة ان يكون هناك ما هو اكثر من التلمذة في العلم ، خصوصا وهم لا يعترفون « لامامهم » ابي هاشم بما هو اكثر من « الامامة » في العدل والتوحيد .. ولم يدعوا له امامة في الحكم والسياسة على ما هو معروف في هذا المبحث .

ثالثا : ان مصادر التاريخ تؤكد على أن سنة ١٠٠ هـ . كانت السنة التى شهدت بدء الدعوة العباسية ، اذ فيها وجه محمد بن على بن عبد الله بن العباس الرسل والدعاة .. (٢٠٦) .. وهذه السنة هى التالية لوفاة أبى هاشم سنة ٩٩ هـ « ٧١٧ م » .. ولكن وضع محمد ابن على فى هذه الحركة وذلك النشاط لا يمكن أن يكون وضع « الامام » ، بمقاييس المعتزلة ، لما قدمنا من أسباب ولسبب آخر هو أن الحاكم الاموى الذى كان يحكم يومئذ كان اماما عند المعتزلة ، وبمقاييسها ، قالوا بامامته وتولوه ، وهو عمر بن عبد العزيز « ٦١ - ١٠١ هـ ٦٨١ - ٧٢٠ م » . كما سبق أن قلنا .. فلو كان محمد بن على اماما ، على رأى المعتزلة ، لكانوا قد اعترفوا بامامين ، احدهما على - وهو عمر بن عبد العزيز - والاخر سري - وهو محمد بن على - وهذا مناقض لمذهبهم فى وحدة الامام .

رابعا : ان المعتزلة بايعت زيد بن على سنة ١٢٢ هـ بالامامة ، وتولته ، واعترفت به اماما . ثم بايعت ابنه يحيى ابن زيد سنة ١٢٥ هـ وتولته واعترفت به اماما .. ثم بايعت يزيد بن الوليد سنة ١٢٦ هـ ، وتولته واعترفت به اماما .. وذلك ينفى اعترافهم بامام عباسى ، بل وحتى وجود تلك السلسلة العباسية التى اخترعها العباسيون واصطنعت الراوندية لها دعوى الوصية بالامامة ، لأن هذه السلسلة العباسية ، لو اعترف بها المعتزلة وبامامة اصحابها لكانت هناك سلسلتان متوازيتان للأئمة ، سلسلة

(٢٠٦) تاريخ الطبرى (ج ٦ ص ٥٦٢) طبعة المعارف - أحداث سنة ١٠٠ هـ .

بني العباس ، والاخرى التى انتظم فيها زيد بن علي ، وابنه يحيى ، وبزيد بن الوليد .. وذلك ، كما قلنا ، ضد مذهب المعتزلة فى وحدة الامام ..

خامسا : ان الدعوة التى كانت تناهض الدولة الاموية ، باسم الهاشميين ، كانت حتى انهيار الدولة الاموية سنة ١٣٢ هـ تتم باسم « آل محمد » ، لا باسم العلويين ، او العباسيين ، ولقد كان رؤوس هذه الدعوة مستورين ، اما قادتها العلويون فكان احدهما يسمى « وزير آل محمد » وهو ابو سلمة حفص بن سليمان ، مولى السبيع ، والثانى كان يدعى « امين آل محمد » ، وهو ابو مسلم الخراساني .. وكانت الدعوة تتم لحساب « الرضى من آل محمد » .. ومن ثم فان الحديث عن ائمة علويين او ائمة عباسيين فى تلك الفترة هو دعاوى اخترعت بعد ذلك لتبرير استئثار العباسيين بالحكم ، ولتبرير معارضة العلويين لهذا الاستئثار .. وان كان نفى وجود « ائمة » للطرفين او لاحدهما لا يعنى نفى وجود مطامع وآمال ومساعى من كلا الجانبين لجنى ثمار النجاح الذى يمكن ان تحققه المعارضة للامويين والثورة عليهم .. ولا ينفى كذلك وجود بلاد يقلب عليها حب بنى فاطمة واخرى سعى اليها دعاة بنى العباس (٢٠٧) .

سادسا : ان المعتزلة عندما اضطرب امر الدولة الاموية وبعد انقضاء عهد ثورتهم سنة ١٢٦ هـ بموت يزيد بن الوليد ، سعوا الى تدبير امر الامامة كى تعود شورى بن المسلمين ، واخذوا يجمعون الكلمة حول امام منهم ، وهو

(٢٠٧) المصدر السابق ج ٧ ص ٤٩ ، ٥٠ (طبعة المعارف - احداث سنة ١٢٩ هـ ٢ و (شرح نهج البلاغة) ج ١٥ ص ٢٩٣ .

في ذات الوقت من آل محمد ، وكان قد سبق واشترك في ثورة زيد بن علي سنة ١٢٢ هـ . وقاتل فيها .. ثم خلف يحيى بن زيد في قيادة الثورة بعد مقتله سنة ١٢٥ هـ .. وهذا الامام هو محمد بن عبد الله بن الحسن ، الذي كان هو واخوته وابوه واعمامه معتزلة ، اخذوا الاعتزال عن واصل بن عطاء بالمدينة مع زيد بن علي ، وكونوا التيار الثوري في آل البيت ، كما سبقت اشارتنا من قبل ... ولقد سعت المعتزلة لاقتناع الشيعة الامامية ، التي كان يتزعمها جعفر الصادق ، بالبيعة لمحمد بن عبد الله ، ودعوا جعفرا وعددا من شيعته الى اجتماع تحدث فيه عمرو ابن عبيد عن اضطراب امر اهل الشام ، وضرب الله بعضهم ببعض ، وتشئت امرهم ، ثم قال : اننسا قد « نظرنا » فوجدنا رجلا له دين وعقل ومروءة ومعسدين للخلافة ، وهو محمد بن عبد الله بن الحسن ، فأردنا ان نجتمع معه فنبايعه ، ثم نظهر امرنا معه ، وندعو الناس اليه ، فمن بايعه كنا معه وكان معنا ، ومن اعتزلنا كففنا عنه ، ومن نصب لنا جاهدناه ونصبنا له على بغيه ، ونردّه الى الحق واهله » .. ثم وجه حديثه لجعفر الصادق فقال : « وقد أحببنا ان نعرض عليك ، فانه لا قضاء لنا عن مثلك ، لفضلك ، وكثرة شيعتك .. » (٢٠٨) ... ولكن جعفر الصادق أبى ، لانه كان يعارض الخروج والقتال والثورة ، ويرى الصبر على بني امية « وان لا يخرج واحد من اهل البيت حتى يأذن الله بزوال ملكهم » (٢٠٩) ،

(٢٠٨) (نظرية الامامة عند الشيعة الاثنى عشرية) ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ (المرجع ينقل عن : المظفرى في كتابه (الامام الصادق) ج ١ ص ٢٢٢)
(٢٠٩) (الملل والنحل) ج ٢ ص ٨٥ .

ولانه كان يعارض مبدأ الشورى والبيعة ، ويقول بالوصية والنص .. ولم يكن محمد بن عبد الله بن الحسن مكتوباً في الكتاب الذي زعموا أنه نزل من السماء بالائمة الاثنى عشر؟! .. فعندما سأل عبد الملك بن أعين جعفر الصادق قائلاً : « ان الزيدية والمعتزلة قد طافوا بمحمد بن عبد الله .. فبيل له سلطان ؟ قال جعفر : والله ان عندي لكتابين فيهما تسمية كل نبي وكل ملك يملك الارض ، لا والله ما محمد بن عبد الله في واحد منهما (٢١٠) .

فالمعتزلة ، اذن ، قد رشحوا النفس الزكية اماماً ، وسعوا الى جمع الكلمة عليه ، وعقد البيعة له ، وطلبوا ذلك حتى من التيار الشيعي الذي وقف عند حدود الامامة الدينية والروحية ، طلبا لنفوذه وتأييده .. ولكن هذا التيار تحفظ ورفض البيعة للنفس الزكية ..

سابعاً : ان هناك حقائق لا تقبل التشكيك على ان المعتزلة مضوا في امر البيعة للنفس الزكية ، وانهم عقدوا له البيعة ، وعقدوها له كذلك - فيمن عقدوها - الزيدية ، وكذلك العباسيون ، ومن ثم فان الحديث عن « ائمة » عباسيين كانت تتسلسل فيهم وعنهم الامامة في تلك الفترة هو امر مرفوض ، والمقولة الصادقة الوحيدة هي ان التدبير والاعداد كان قد تم ، بقيادة المعتزلة ، كي ينقضي بانهايار الدولة الاموية نظام الملك ووراثة الحكم ، وتعود الخلافة شورى يبايع بها الناس من يختارون ، وان الامر قد استقر على تنصيب محمد بن عبد الله بن الحسن اماماً على المسلمين ..

(٢١٠) (الكافي) ج ١ ص ٢٤٢ .

أما الحقائق التي تشهد بصدق هذه المقولة ، فمن أهمها :

١ - أن السفاح والمنصور ، اللذين وليا الأمر في بداية الدولة العباسية كانا عضوين في تنظيم المعتزلة .. وبعبارة القاضي عبد الجبار : فان « السفاح والمنصور كانا على هذا المذهب » (٢١١) .. ويؤكد ذلك قول عمرو بن عبيد للمنصور ، بعد أن انشق العباسيون على المعتزلة ووثبوا على السلطة واستأثروا بها ، قوله للمنصور : « الست قد عرفت رأيي في السيف أيام كنت تختلف إلينا ؟ » (٢١٢) ... وكذلك صحبة المنصور لواصل بن عطاء ، وحديثه بحديث أهل العدل والتوحيد ، والاعراب عن شوقه لانتصار المعتزلة .. فلقد رووا أن المنصور ذهب إلى واصل ابن عطاء ، فحدثه أنه قد سمع أبياتا لسليمان بن يزيد العدوي - وكان معتزليا يلثغ لثغة واصل في الرأى - (٢١٣) وأنه يود سماعها منه ، فذهبا إلى منزل سليمان بن يزيد فأنشدتهما أبياته :

حتى متى لا نرى عدلا نسر به
ولا نرى لدعاة الحق أعوانا
مستمسكين بحق قائلين به
إذا تلون أهل الجور الواننا
يا للرجال لداء لا دواء له
وقائد هو أعمى قواد عميانا !

(٢١١) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٣ .

(٢١٢) المصدر السابق ص ٢٢٣ .

(٢١٣) (الحيوان) ج ٦ ص ١٩١ .

فقال أبو جعفر : وددت انى رايت يوم عدل ثم مت «
(٢١٤) !

فوجود السفاح والمنصور عضوين فى تنظيم المعتزلة
يستتبع ، استنتاجا ، ان يشتركا فى البيعة للامام الذى
عقدت له المعتزلة .

ب - ان امر بيعة العباسيين ، ضمن المعتزلة لمحمد
ابن عبد الله لا تقف عند « الاستنتاج » ، ذلك ان الطبرى
يذكر ان محمد بن عبد الله كان يذكر دائما « ان ابا جعفر
« المنصور » ممن بايع له ، ليلة تشاور بنو هاشم فيمن
يعقدون له الخلافة ، حين اضطرب امر بنى مروان ، مع
سائر المعتزلة الذين كانوا معهم هناك » . . وان ذلك كان
من اسباب زيادة همه باختفاء محمد بن عبد الله ، لان له
فى عنق المنصور بيعة تجعله صاحب الحق الشرعى دون
المنصور ! . . . (٢١٥) .

فمحمد بن عبد الله يؤكد اشتراك العباسيين ، والمنصور
بالذات ، فى البيعة له ، مع المعتزلة وغيرهم . .

ج - وغير قول محمد بن عبد الله ، يروى الطبرى عن
احد رواة ، وهو صالح صاحب المصلى ، قوله : « . . فكان
شده هرب محمد من ابي جعفر : ان ابا جعفر كان عقد
له بمكة فى اناس من المعتزلة . . » (٢١٦) .

د - وعثمان بن خالد ، تلميذ واصل ، واحد اعلام
المعتزلة ، وكبار التجار فيها ، يواجه المنصور بهذه

(٢١٤) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .
(٢١٥) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥١٧ (طبعة المعارف - احداث
سنة ١٤٤ هـ) .
(٢١٦) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٢٤ (طبعة المعارف - احداث
سنة ١٤٤ هـ) .

الحقيقة - بعد مقتل محمد بن عبد الله بقليل ، ويؤكد له أن خلافته غير شرعية ، وأن الإمام هو محمد بن عبد الله ، وأن له في عنق المنصور بيعة عقدها له مع المعتزلة بمكة . . فالتطري يروي عن محمد بن عروة بن هشام بن عروة قوله : « انى لعند أبى جعفر ، اذ أتى ف قيل له : هذا عثمان بن خالد قد دخل به . فلما رآه أبو جعفر قال : ابن المال الذى عندك ؟ قال : دفعته لأمير المؤمنين ، رحمه الله ! قال : ومن أمير المؤمنين ؟! قال : محمد بن عبد الله . قال : أبايعته ؟! قال : نعم ، كما بابعته ! » .

وفي رواية محمد بن عثمان بن خالد - الذى اعتقل مع والده ، وشهد هذا الحوار - يذكر أن المنصور أقبل على أبيه عثمان بن خالد فقال له : « هيه يا عثمان ! أنت الخارج على أمير المؤمنين ، والمعين عليه ؟! فقال عثمان ابن خالد : بايعت أنا وأنت رجلا بمكة ، فوفيت بيعتى ، وفدرت بيعتك ! قال : فأمر به فضربت عنقه » (٢١٧) !

هـ - وإلى هذه البيعة استند مالك بن أنس فى فتواه بأحقية محمد بن عبد الله فى الخلافة ، شرعا ، « بمقتضى العهد الذى كان بينه وبين العباسيين » (٢١٨) ، ودعوته الناس الى الثورة معه ضد أبى جعفر وأبراء ذمتهم من البيعة لبنى العباس لان يمين هذه البيعة كان يمين اكراه ! .

فالببيعة اذن قدمت للنفس الزكية ، لا لبنى العباس . . ثامنا : لكن . . اذا كان الامر كذلك . . فكيف وثب

(٢١٧) المصدر السابق . ج ٧ ص ٦٠٧ ، ١٠٨ (طبعة المعارف - احداث سنة ١٤٥ هـ) .

(٢١٨) (الميابة العربية والشيمه والاسرائيليات) ص ١٩٣ .
و (نظرية الامامة عند الشيعة الاثنى عشرية) ص ٢٨٢ .

العباسيون على السلطة ، فازاحوا النفس الزكية، وانشقوا على لمسنه . واستاثروا بالخلافة ، وساروا فيها على سيرة بنى أمية في ورائتها ملكا عضودا بعد أن ارادتها المعتزلة خلافة شوروية كما كان حالها على عهد الخلفاء الراشدين ؟؟ ..

حتى تتضح لنا الحقائق التى تجيب على هذا السؤال، لابد أن نتنبه الى أن الحركة التى كانت تسلك سبيل الثورة لتغيير السلطة وقلب الدولة الاموية ، كانت قاعدتها العريضة ، وكذلك قيادتها تشهد وجود تيارين :

احدهما : تيار شعوبى ، ينطلق فى عدائه للدولة الاموية الى جانب رفضه لظالمها - من منطلق العداء لعصبيتها العربية التى بلغت حد التعصب ، ولقد تصاعد به هذا الموقف من العداء للعصية العربية الى العداء للعرب كجنس ، وكذلك العداء للاسلام كدين عربى ، بواسطة اصحاب العقائد المانوية والمجوسية الذين اظهروا الاسلام واخذوا يكيدون له فى الخفاء .. وكانت فارس ، وخاصة خراسان ، موطن هذا التيار الشعبوى فى حركة الثورة والتغيير ، كما كان قائده هو أبو مسلم الخراسانى « ١٣٧ هـ ٧٥٤ م » « أمين آل محمد » .

ولقد كانت المواريث السياسية لهذا التيار تجعله يميل الى مبدا توارث الحكم ، لانه ابن الحضارة الفارسية ، عاش فى ظل فلسفة الملك الكسروى .. واذا كان الاسلام لم يمح من فكر الصحابى سلمان الفارسى آثار هذا الميراث ، فانطلق منه الى ما رأى من جعلها فى بيت محمد، يتولاها على بن أبى طالب ، الذى هو من معدنه .. اذا كان ذلك امر الصحابى سلمان - كما سبقنا اشارتنا - فان

سلطان هذا الميراث الملكي على العامة وقائدهم أبي مسلم
الخراساني غير غريب ..

وثانيهما : تيار يرفض الشعوبية ، ويرى في العسروية
حضارة تجمع كل الذين أصبحوا يستغلون بها ، بصرف
النظر عن أصولهم العرقية وموارثهم الحضارية .. وكان
المعتزلة في هذا التيار ، بل على رأسه ، كما أن فكرهم في
الشورى ومذهبهم في الإمامة بالاختيار يجعلهم ضد الميراث
الفارسي في توارث الملك والسلطان ..

ولما كان أبو مسلم الخراساني ، « أمين آل محمد » ،
مثالا للتيار الشعوبي في حركة التغيير ، فإننا نستطيع
أن نفهم خلافه ، بل وتدبيره اغتيال أبي سلمة حفص بن
سليمان الهمداني خلال « المقتول سنة ١٣٢ هـ مسة
٧٥٠ م » ، « وزير آل محمد » ، والذي كان عربيا ينتسب
الى همدان ، وهم عرب قحطانيون .. (٢١٩) ، ومن ثم
— وهو الاهم — أن نفهم لم كان أبو سلمة يرى أن يصير
الامر الى الامام الذي بايعته المعتزلة ، محمد بن عبد الله
ابن الحسن ، بكل مايمثله ذلك من رفض للشعوبية ونصرة
للشورى ، بينما اختار أبو مسلم الخراساني أن تكون
الامرة لابى العباس السفاح ، بكل مايمثله ذلك من ازدهار
الفكر الشعوبي وتغيير أشخاص الاسرة الاموية بالعباسية
مع بقاء نظام الوراثة في الحكم ، واستبدال العصبية
العربية الاموية بسيطرة الفرس على بلاط العباسيين
ومقدورات الدولة في سنواتها الاولى ..

فنحن ، إذن ، أمام تيارين مختلفين في اطار حركة

(٢١٩) ابن الاثير الجزري ، عزالدين (اللباب في تهذيب الاتساب)
ج ٣ ص ٣٩١ . طبعة دار صادر . بيروت .

التغيير ، أحدهما شعوبى ملكى ، والآخر قومى شوروى .
 أما كيف التقى التيار الشعبى الخراسانى بالعناصر
 العباسية فى حركة الهاشميين ، فاننا نعتقد ان العباسيين
 كانت لهم آمال فى الاستئثار بالسلطة ، وأن حظهم من
 الشرعية التى تكتسب بالقرب من الرسول لم يكن كحظ
 العلويين ابناء قاطمة عليها السلام ، وانهم كانوا يبحثون
 لهم عن انصار يرتكزون عليهم فى الوثوب الى السلطة ،
 خصوصا بعد أن تمت البيعة لعلوى هو محمد بن عبدالله
 ابن الحسن ، فكان التيار الشعبى الملكى هو المتناقض فكريا
 وقوميا مع التيار الذى بايع للنفس الزكية ، فاتجه
 العباسيون الى هذا التيار .. وفى الرسالة التى كتبها
 محمد بن على بن عبد الله بن العباس - الذى استهل
 دعوة العباسيين - الى دعائه وتقبائه دليل على هذا الذى
 نقول : فهو قد استعرض المدن والاقاليم فلم يجد موطنه
 للدعوة العباسية يمكن أن تقبل فيه وتكتسب الانصار
 سوى خراسان .. فالكوفة : شيعة على وولده والبصرة :
 تدين بجميع الفرق ، ولا يعينون احدا .. والجزيرة :
 غلبت عليها الخوارج .. والشام : يدينون بطاعة الامويين
 .. ومكة والمدينة : اغلب اهلها على الولاء لذكرى ابي بكر
 وعمر ثم خلص الى قوله لدعائه : « .. ولكن ، عليكم
 بخراسان » (٢٢٠) !

وفى اهل خراسان هؤلاء : خاصة تيار ابي مسلم
 الخراسانى ، كان الفكر الشعبى الطاقة المحركة فى ثورتهم
 ضد بنى امية . فقحطية بن شبيب ، احد قواد ابي مسلم

(٢٢٠) (شرح نهج البلاغة) ج ١٥ ص ٢٩٢ .

يخطب في جنده سنة ١٢٠ هـ ، فيقول : « يا أهل خراسان ، هذه البلاد كانت لأبائكم الأولين ، وكسانوا ينصرون على عدوهم لعدلهم وحسن تدبيرهم ، حتى بدلوا وظلموا ، فسخط الله عليهم ، فانتزع سلطانهم ، وسلط عليهم اذل أمة كانت في الأرض عندهم ، فغلبوهم على بلادهم ، واستنكحوا نساءهم ، واسترقوا أولادهم ، فكانوا بذلك يحكمون بالعدل ويوفون بالعهد وينصرون المظلوم ، ثم بدلوا وغيروا وجاروا في الحكم ، وأخافوا أهل البر والتقوى من عثرة رسول الله ، فسلطكم عليهم لينتقم منهم بكم ، ليكونوا أشد عقوبة ، لأنكم طلبتموهم بالثار » (٢٢١) !

فهذا الفكر الشعبي الملكي يقدم هنا فلسفة غريبة لأسباب الفتح والصراعات التي أدت إليها الفتوحات ..

فالفتح العربي واذلال العرب للفرس ، كان عدلا ، لانه عقاب للفرس على جورهم وظلمهم ! وانتصار الشعبية الفارسية على العرب واذلالهم هو عدل ، لانه انتقام من جور بني أمية ، وحرمان آل الرسول من حقهم في الملك .. وسيكون الانتقام الشعبي اشد لانه ، الى جانب اسبابه تلك ، فهو انتقام من فتح العرب واذلالهم للفرسيين !!

هذا هو منطق حركة أبي مسلم الخراساني ، التي وضع العباسيون آمالهم فيها ، كي يجدوا قديمهم مكانا في الصراع على السلطة والسلطان .. ولذلك نراهم يلتقون مع هذا التطرف الشعبي في العداء للعرب ، فيكتب ابراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ، الذي كان اول من تلقب بالامام ، يكتب الى أبي مسلم الخراساني سنة

(٢٢١) (تاريخ الطبري) ج ٩ ص ١٠٦ .

١٢٢ هـ يوصيه باستئصال العنصر العربي من خراسان، ويقول له : « ان استطعت الا تدع بخراسان احدا يتكلم بالعربية الا وقتلته فافعل ! وايا غلام بلغ خمسة اشبار، تهمه ، فاقتله ! وعليك بمضر ، فانهم العدو القسريب الدار ، فابد خضراءهم ، ولا تدع على الارض منهم ديارا ! » (٢٢٢) .

ولما وقعت هذه الرسالة في يد مروان بن محمد ، وساق ابراهيم الامام الى الموت بسببها ، اوصى ابراهيم - كما قيل - بالامر الى اخيه ابي العباس السفاح (٢٢٣) ، رغم ان السفاح كانت في عنقه يومئذ بيعة لمحمد بن عبد الله ابن الحسن ..

هكذا وجد التيار الشعبي ، الذي قاده بخراسان : ابو مسلم الخراساني ، وجد لنفسه قيادة من آل محمد ، في صورة الفريق العباسي الهاشمي .. وبدأت مهمة استبدال الدولة الاموية بالعباسية تلح على التنفيذ ، وبدأت محاولة التجاوز عن البيعة التي عقدت للنفس الزكية يسعى بها ابو مسلم وانصاره لازاحة التيار القومي الشوروي من الطريق ..

فبعد القبض على ابراهيم الامام في « الحميمة » ، رحل ابو العباس السفاح مع اهل بيته الى الكوفة ، سرا ونزول على « وزير آل محمد » ابو سلمة حفص بن سليمان الهمداني الخلال .. وعلم ابو سلمة بموت ابراهيم الامام

(٢٢٢) المصدر السابق . ج ٩ ص ١٢٣ . و (شرح نهج البلاغة) ج ٣ ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .
(٢٢٣) (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٤٢٣ (طبعة المطوف - احداث سنة ١٣٢٢ هـ) .

على يد مروان بن محمد ، فعزم على جعل الامر فى آل على
 أى فى محمد بن عبد الله بن الحسن ، بدلا من بنى العباس
 وكما يقول الطبرى : فلقد أراد أبو سلمة « تحويل الامر
 الى آل أبى طالب .. وبدأ له - « من البدء بمعنى إعادة
 النظر والعودة والتراجع » - فى الدعاء الى ولد العباس ،
 واضمر الدعاء لغيرهم .. « فانزل السفاح وآله ، سرا ،
 بدار الوليد بن سعد ، مولى بنى هاشم ، « وكنتم أمرهم
 نحوا من أربعين ليلة عن جميع القواد والشيعه .. » ..
 ولكن أنصار أبى مسلم فى الكوفة علموا خبر وجود السفاح
 وما أضمره أبو سلمة ، فسعوا الى منزل الوليد بن سعد ،
 ودخلوا على بنى العباس ، وسلموا على السفاح بالخلافة
 وأمارة المؤمنين .. ولما فشا الامر ، وأدرك أبو سلمة أن
 تدبيره قد انتقض ، دخل هو الآخر على السفاح وسلم
 عليه بالخلافة ، فاعلنه أنصار أبى مسلم بأنهم قد كشفوا
 تدبيره ، وأن بيعته للسفاح إنما هى تسليم بالامر الواقع ،
 وقال له أحدهم - أبو حميد - : « على رُغم أنفك يامامص
 بنظر أمه » (٢٢٤) !

وأدرك السفاح والمنصور أن هناك خلافا على جعل الامر
 فيهم ، ولكن خشيتهم كانت من أن يكون أبو مسلم قد
 تحول عنهم كما هى حال أبى سلمة ، وقال رجل منهم :
 « ما يدريكم ، لعل ما صنع أبو سلمة كان عن رأى أبى
 مسلم ! » فخافوا جميعا ، ولم يجب أحد ، وقال السفاح
 ان كان الامر كذلك فنحن معرضون للبلاء .. ثم عزم على
 ان يبعث المنصور الى أبى مسلم ، فركب قاصدا « مرو »

(٢٢٤) المصدر السابق ج ٧ ص ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ - (طبعة المعارف

- أحداث سنة ١٣٢ هـ) .

فاستقبله أبو مسلم ، وبعد ثلاثة أيام قضاهما في ضيافة أبي مسلم ، سأل : « ما أقدمك ؟ » فأخبره بفعل أبي سلمة ، فقال أبو مسلم : « فعلها أبو سلمة ؟! أكفيكموه ! » ثم طلب من مرار بن أنس الضبي أن ينطلق إلى الكوفة ، وقال له : « اقتل أبا سلمة حيث لقيته » ، فكن مرار لأبي سلمة وهو خارج من سمره لدى أبي العباس السفاح فقتله « وقالوا : قتله الخوارج ! » (٢٢٥) ، فطابت نفس بني العباس واطمأنت لتأييد أبي مسلم وانصاره لهم ضد المعتزلة ومحمد بن عبد الله بن الحسن ..

وكان أمر « مروان بن محمد » لا يزال قائما ، فلم يكن قد فر ولا قتل بعد ، وجيوشه كانت لا تزال تحارب الثائرين .. وكان مركز مقاومة بني أمية للثورة في العراق متمثلا في الجيش الذي يقوده ابن هبيرة ، والذي كان يواجه في « واسط » حصارا من جيش الثائرين الذي يقوده الحسن بن قحطبة . ولما طال الحصار ، وملت القنائل المحاربة مع ابن هبيرة حربها لحساب مروان بن محمد ، فكر ابن هبيرة في أن يبايع هو وجيشه لمحمد بن عبد الله بن الحسن ، وكما يقول الطبري : « فلقد هم ابن هبيرة أن يدعو إلى محمد بن عبد الله بن حسن ، فكتب إليه ، فأبطأ جوابه » .. وفي تلك الاثناء عاد المنصور من رحلته إلى « مرو » ، فوجه السفاح إلى « واسط » « وجرت السفراء بين المنصور وابن هبيرة » ، وعرض عليه الامان ، وان يكتب بذلك كتابا يمضيه الخليفة السفاح ..

(٢٢٥) المصدر السابق ج ٧ ص ٤٤٨ ، ٤٤٩ : (طبعة المعارف - احداث سنة ١٣٢٢ هـ) .

ولما كان جواب النفس الزكية قد ابطأ ، واخذ السسفاح يرسل الرسل الى القبائل اليمانية من أصحاب ابن هبيرة ، يعدهم ويمنيهم ، فلقد قبل ابن هبيرة البيعة لبني العباس (٢٢٦) ، فانتقلت بقايا القوة والشرعية الخاصة بالدولة الاموية في العراق الى صف العباسيين ، وانطلقوا بعد ذلك يطاردون مروان بن محمد ، فأجهزوا على بقايا دولته بالشام ، ولحقوا به في مصر فقتلوه .. وتم لهم الامر الذي افترضوه !



هكذا نشأت الدولة العباسية ، كانتصار للتيار الشعبي الملكي في حركة التغيير التي شبت ضد الامويين ، وهو الانتصار الذي تحقق ضد التيار القومي الشورى الذى كان يعبر عنه المعتزلة ومن معهم من الذين تابعوا لمحمد بن عبد الله بن الحسن كامام تعود به الخلافة شورى بين المسلمين كما بدأت على عهد الخلفاء الراشدين .

ومن هنا .. وبذلك وحده نستطيع أن نفرس موقف المعتزلة من الدولة العباسية ، منذ قيامها وحتى عصر المأمون .. ذلك الموقف الذى تمثل في رفض هذه الدولة ، وحجب الشرعية عن خلافتها وخلفائها ، ثم تراوح بعد ذلك بين الرفض والمقاطعة وبين الثورة والخروج بالسيف لانتزاع السلطة منها ..

أما الرفض والمقاطعة فلقد ساد حتى مات عمرو بن عبيد سنة ١٤٤ هـ .. وأما الثورة والخروج فلقد حدث في سنة

(٢٢٦) المصدر السابق . ج ٧ ص ٤٥٤ . (طبعة المأوف - احداث سنة ١٣٢ هـ) .

١٤٥ هـ بثورة المدينة التي قادها محمد بن عبد الله بن الحسن ، صاحب البيعة الشرعية .. ثم ثورة البصرة التي قادها اخوه ابراهيم بن عبد الله بن الحسن ، ضد ابي جعفر المنصور ..

المعارضة والمقاطعة :

لم تطل مدة حكم ابي العباس السفاح اكثر من اربع سنوات ، كانت فترة اجهاز على بقايا الامويين اساسا ، وتوطيد لاركان الحكم العباسي بالعسف والارهاب ، حتى لقد كان محمد بن عبد الله بن الحسن دائم التمثل يقول الشاعر :

ما ليت جور بني مروان دام لنا
ما ليت عدل بني العباس ما كانا !

وفي عهد السفاح قضى حبسه على مقاومة منصور بن جمهور الذي ظل يقاوم في العراق وفارس والهند منذ حكم مروان بن محمد سنة ١٢٧ هـ حتى هزيمته أمام جيش السفاح سنة ١٣٤ هـ ..

اما حكم المنصور فلقد دام اكثر من عشرين عاما ، وهو الذي شهد الوان المقاومة الاعتزالية لبني العباس ، من المعارضة والرفض والمقاطعة الى الثورة والخروج بالسلاح ...

ولقد عاش عمرو بن عبيد في حكم المنصور فعوا من ثمان سنوات - وكان موقفه ، وموقف المعتزلة تحت قيادته هو موقف المعارضة والمقاطعة للمنصور وحكمه ودولته .. وذلك بعد ان كان المنصور تلميذه « ايام كان يختلف الى

المعتزلة « كأحد أعضاء تنظيمها ، بل لقد كان عمرو بن عبيد أثيراً جداً لدى المنصور ، فكانت نفقة عمرو يجمعها له المنصور ، ثم تغير الوضع بعد اغتصابهم السلطة من الإمام المعتزلي محمد بن عبد الله بن الحسن . . وبعبارة القاضي عبد الجبار ، فإن المنصور « كان إذا دخل البصرة ينزل على عمرو بن عبيد ، ويجمع له نفقته ، ويحسن إليه ، فعند الخلافة شكر له ذلك » (٢٢٧) ١٢

ولقد بذل المنصور محاولات كثيرة وكبيرة لجذب المعتزلة إلى خدمة الدولة العباسية وتأييدها ، وزاد من أجله لرغبتها عمرو بن عبيد ، وحاول تقريبه منه والحفاظ على علاقاته السابقة به ، ولكنه فشل في ذلك تماماً . . فعندما طلب من عمرو أن يأمر المعتزلة بالتعاون مع الدولة رفض بحجة أنها دولة ظالمة . . قال المنصور :

« يا أبا عثمان ، اتئني بأصحابك استمعن بهم .

قال عمرو : أظهر الحق يتبعك أهله . « والحق هنا

معناه واسع يشمل إعطاء الإمامة لصاحبها الشرعي ! » -
ومر عمالك بالعدل والإنصاف .

قال المنصور : اني لاكتب لهم بالطوامير (٢٢٨) ،

فأمرهم بالعمل بكتاب الله وسنة رسوله ، فإذا لم يعملوا فما عسانا نفعل ١٢

قال عمرو : يمثل اذن الفارة يجزيك عن الطوامير ،

وانك لتكتب في حوائك فينفذونها ، وتكتب اليهم في طاعة الله فلا ينفذون . انك لو لم ترض من عمالك الا بالعدل لتقرب به اليك من لانية له فيه . ان الملوك بمنزلة السوق

(٢٢٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٤ .

(٢٢٨) صحائف الورق .

وانما يجلب الى السوق ما ينفق فيها .. ان حاشيتك
اتخذوك سلما لشهواتهم ، فانت كالأخذ بالقرنين ، وغيرك
يحب ! ان هؤلاء لن يقنوا عنك من الله شيئا ...

— فقال المنصور : — وقد نزع خاتمه — هذا خاتمى .
خذه ، وول من شئت ، واثت بأصحابك أولهم !

— قال عمرو : ان اصحابى لا يأتونك وهؤلاء الشياطين
على بابك ، فان هم اطاعوهم افضبوا الله ، وان عصوهم
اغروك واليوك عليهم — « والشياطين الذين عناهم عمرو
هم الخراسانية جند أبى مسلم واتباعه » .. ادعنا بعدلك
تسخ أنفسنا بعونك . يبابك ألف مظلمة اردد منها شيئا
نعلم انك صادق !

— فقال المنصور : وقد رغب عمرو فى الانصراف —
أمرنا لك بعشرة آلاف .

— قال عمرو : لا حاجة لى فيها .

— فقال المنصور : والله لتأخذنها .

— قال عمرو : والله لا أخذها .

— فقال المهدي : — وكان حاضرا — يحلف أمير المؤمنين،
وتحلف أنت ؟!

— فقال عمرو : من هذا الفتى ؟

قال المنصور : هذا محمد أبنى ، وهو المهدي ، وهو
ولى عهدى .

— فقال عمرو : اما والله لقد البسته لباسا ماهو من
لباس الابرار ، ولقد سميته باسم ما استحقه عملا ،
ولقد مهدت له امرا أتمم ما يكون به ، اشغل ما يكون
عنه ! — ثم التفت الى المهدي وقال — : نعم يابن أخى ،

إذا حلف أبوك أحشه عمك ، لان إياك أقوى على الإفكارات
من عمك ؟!

— قال المنصور : بلغنى ان محمد بن عبد الله بن الحسن
كتب اليك كتابا !

— فقال عمرو : قد جاءنى كتاب يشبه ان يكون كتابه .

— قال المنصور : اجبته ؟

— فقال عمرو : الست قد عرفت رابى فى السيف أيام
كنت تختلف الينا ؟

— قال المنصور : افتحلف ؟

— فقال عمرو : ان كذبتك تقية لاحفن لك تقية ؟!

— قال المنصور : انت والله الصادق البار ! .. فهل

لك من حاجة ؟

— فقال عمرو : نعم ، لا تبعث الى حتى اجيئك !

— قال المنصور : اذا لا تلقنى ابدا !

— فقال عمرو : هى حاجتى !

فاستودعه الله ، ونهض ، فاتبعه المنصور ببصره ،
وقال :

كلكم يعشى رويدا كلكم يطلب سب صيد

غير عمرو بن عبيد ! « (٢٢٩)

وكان عمرو بن عبيد لا يتسامح مع أحد من المعتزلة ان
هو عمل فى خدمة العباسيين ، وعندما ولى ولاية الأهواز
أحد أصحابه - وهو شبيب بن شبة - قاطعه عمرو ،
فلما زاره يوما رفض أن يكلمه .. ويروى الرواة أن شبيب

(٢٢٩) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٢ - ٢٣٥ . و (مروج
الذهب) ج ٢ ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ و (عيون الأخبار) مجلد ١ ص ٢٠٩ ،
مجلد ٢ ص ٣٣٧ . و (أمالي المرتضى) ق ١ ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

عطس في حضرة عمرو ، فلم يقل له : يرحمك الله ،
فجعل شبيب يرفع صوته بعبارة : الحمد لله ، ثم يكررها ،
فقال له عمرو : « لو أعدتها حتى تخرج نفسك ما سمعت
منى : يرحمك الله » (٢٣٠) .

وكان فريق من فتيان المعتزلة ورجالها يحبذون مناخزة
العباسيين بالقتال والخروج عليهم بالسيف ، ولكن مذهب
عمرو في التمكن ، واستكمال شروط الخروج ، وربما
تجارب الفشل أيام زيد بن علي سنة ١٢٢ هـ ويحيى بن
زيد سنة ١٢٥ هـ ويزيد بن الوليد سنة ١٢٧ هـ كلها
كانت تزيد من إصراره على الوقوف في تلك المرحلة عند
المعارضة والمقاطعة للعباسيين ، ولقد انتقد أبو عمرو
الزعفراني موقف عمرو بن عبيد هذا ، بل هاجمه قائلا
له :

— « انى أخالك جباناً !

— فقال عمرو : ولم ؟!

— قال الزعفراني : لآنك مطاع ، ولا تنأجر هذا

الطائفة !

— فقال عمرو : ويحك ! هل الجند أشد من جندهم ؟

ورجالى أشد من رجالهم ؟! أما رأيت صنعهم بفلان ،
وخلدناهم لفلان ؟! .. والله لوددت أن سيفين اختلعا في
بطنى حتى يبلغا منحري ، كلما انتهيا إلى ذلك أعيدا ،
وإن الناس أقيموا على كتاب الله وسنة نبيه » (٢٣١) !

وقال أيوب القزاري يوما لعمرو بن عبيد : « ما تقول

في رجل رضى بالصبر على ذهاب دينه ؟! فقال : أنا ذاك !

(٢٣٠) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٦ .

(٢٣١) المصدر السابق . ص ٢٣٦ .

فقال أيوب : وكيف ، ولو دعوت اجابك ثلاثون ألفاً! فقال عمرو : والله ما اعرف موضع ثلاثة اذا قالوا وفوا ، ولو عرفتهم لكنت رابعهم « (٢٣٢) !

ويقال ان عمرو بن عبيد كان يشترط لتمام التمكن من الخروج أن يجتمع له ثلثمائة وبضعة عشر رجلا من نوعه هو ، وهم عدة الذين قاتلوا مع الرسول في غزوة بدر فهزموا اضعافهم من المشركين .. ويقال كذلك أن اشتراطه هذا النوع من الرجال - المائل له - قد ادخل الطمانينة على ابي جعفر المنصور ، حتى قال ردا على من انباه : « ان عمرو بن عبيد خارج عليك .. فقال : هو لا يرى أن يخرج على الا اذا وجد ثلثمائة وبضعة عشر رجلا مثل نفسه . وذلك لا يكون « (٢٣٣) !

ولقد كان ذلك هو ما حدث بالفعل .. فلما مات عمرو ابن عبيد سنة ١٤٤ هـ ، بدأت ثورة المعتزلة ضد العباسيين سنة ١٤٥ هـ .

ثورة المدينة :

قاد هذه الثورة محمد بن عبد الله بن الحسن ، وهو الامام الذي عقدت له المعتزلة والزيدية وغيرهما الامامة عندما اضطرب أمر الامويين زمن مروان بن محمد ، والذي بايعه العباسيون قبل أن ينكثوا بيعتهم له ويفتصبوا السلطة منه ومن المعتزلة وعامة المسلمين ..

(٢٣٢) (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٥٢٢ (طبعة المعارف - احداث سنة

١٤٤ هـ) .

(٢٣٣) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٢ . و (باب ذكر

المعتزلة من كتاب التنية والامل) ص ٢٤ .

وكان النفس الزكية ، واخوه ابراهيم قد اختفيا عن
أعين بنى العباس منذ سنة ١٢٢ هـ .. وكان السفاح يلج
فى ظليهما ، ويحب الى اييهما عبد الله بن الحسن يعول
له عنهما ما قاله الشاعر :

أريد حياته ويريد قتلى
عذيرك من خليك من مراد (٢٣٤) !

ولكن طلب المنصور لهما كان اشد من طلب السفاح ..
وكان نعر من بنى هاشم يخفون الامر على المنصور
بقولهم : ان اختفاء محمد راجع الى معرفته بأنك قد
بايعته من قبل بالخلافة ، فهو « يعلم أنك قد عرفته يطلب
هذا الشأن قبل اليوم ، فهو يخافك على نفسه ، ولا يريد
لك خلافا » ... ولكن نفرا آخر حذر المنصور ، وأنبأه
ان النفس الزكية يستعد للخروج ، وقال له : « والله
ما آمن وثوبه عليك ، وانه لا ينام ! فرأبك فيه ! » ..
ولقد اطلع المنصور عبد الله بن الحسن على كتاب بعثه
النفس الزكية الى هشام بن عمرو التغلبي يدعوه فيه الى
نفسه ، فحاول عبد الله بن الحسن ، عبثا ، أن يهدىء
من مخاوف المنصور .. (٢٣٥) .

وكان المنصور يعلم ما للنفس الزكية من سمعة حسنة
بين المسلمين ، وما له فى اعناق الكثيرين من بيمعة تمت
بالثورى والاختبار ، كما كان يعلم مذهب المعتزلة فى
الاستعداد للتمكن من النجاح فى الثورة والثوب .. ولقد
استقر فى نفوس الناس ، حتى عامتهم أن خروج النفس
الزكية أمر محتتم حتى قيل : انهم « كانوا يجدون خروجه

(٢٣٤) (الاغانى) ج ٢٤ ص ٨٢١١ .

(٢٣٥) المصدر السابق - ج ٢٤ ص ٨٣١٢ ، ٨٣١٣ .

على أبي جعفر في الرواية « (٢٣٦) والمأثورات ؟! .. ولذلك قرر المنصور أن يحارب هذه الثورة المنتظرة بخطة ذات شعب ثلاث :

أولها : أن يدس في صفوفها العيون كي يختبر المواقف والأشخاص .. فلقد أرسل يوما رسولا الى عمسرو بن عبيد ، بكتاب على لسان النفس الزكية ، فقرا عمسرو الكتاب ، ثم وضعه ، ولما طلب الرسول الجواب قال له : ليس له جواب ، قل لصاحبك : دعنا نجلس في هذا الظل ونشرب من هذا الماء البارد حتى تأتينا آجالنا في عافية ! ولم تجز عليه حيلة المنصور ودسيسته (٢٣٧) .

ولكن حيلة مثل هذه جازت على عبد الله بن الحسن . والد النفس الزكية ، فلقد بعث اليه المنصور عقبة بن سلم بن نافع بن الأزدر الهنائي ، بكتاب على لسان المعتزلة القاطنين ببعض قرى نواحي خراسان ، والحق عقبة - وهو متنكر - على عبد الله بن الحسن أن يكتب له جوابا الى الانصار الذين أرسلوه .. فقال له عبد الله بن الحسن : « أما الكتاب فاني لا اكتب الى أحد ، ولكن انت كسابي اليهم ، فأقرئهم السلام ، وأخبرهم ان ابني خارج لوقت كذا ... وكذا .. » فأسرع عقبة الى المنصور ، وأخبره الخبر .. (٢٣٨) .

وثانيتهما : أن يضيق عليهم الخناق ويرهقهم من أمرهم عسرا .. فجند العيون والجواسيس من رقيق الاعراب ،

(٢٣٦) (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٥٥١ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٤ هـ) .
(٢٣٧) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ٢٠٩ .
(٢٣٨) (الاماني) ج ٢٤ ص ٨٣١٤ .

وجعل لاحدهم البعير والآخر البعيرين ، وانطلقوا في مظان
 النفس الزكية وأخيه ، في صورة عابري السبيل والضالين
 وواردي المياه ، يظهررون فجأة ويفرون سريعا، ويتجسسون
 .. (٢٣٩) حتى اضطر النفس الزكية الا يقيم بمسوطن
 الا بقدر مسير البريد من موطنه هذا الى العراق (٢٤٠) ..
 ولقد اضطرته المطاردة والتضييق الى ان يلدع اقطار
 الارض من المدينة الى مكة الى الكوفة الى البصرة الى عدن
 الى السند ، راكبا البحر حيناً وسالكا الصحارى وشعاب
 الجبال احيانا ، حتى لقد سقط منه ابنه الصغير من فوق
 قمة جبل بالحجاز في احدى المطاردات ، فمات ! .. وحتى
 اضطر الى التنكر بالعمل في رفع الماء من بعض آبار المدينة
 « يتناول أصحابه الماء ، وقد انغمس فيه الى رأسه » ..
 وحتى اضطر اخوه ابراهيم الى الاختفاء من المنصور في
 الكوفة عندما هجما بحثا عنه ، فلما ضاقت عليه الارض
 فلم يجد ملجأ اضطر الى التنكر والجلوس على مائدة طعام
 المنصور ؟! .. (٢٤١) .

وثالثتها : العمل على التعجيل بثورتهم وخروجهم قبل
 ان يكتمل لهم التمكن والاستعداد . ولتحقيق ذلك كان
 يطعمهم ويفريهم بالكتب المزورة على السن قواده وانصاره
 الى النفس الزكية « يدعونه الى الظهور ، ويخبرونه انهم
 معه ، فكان محمد - « يصدق ذلك » - ويقول : لو التقينا

(٢٣٩) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥١٩ (طبعة المعارف - احداث
 سنة ١٤٤ هـ) .

(٢٤٠) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٣٤ (طبعة المعارف - احداث
 سنة ١٤٤ هـ) .

(٢٤١) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٢ . (طبعة المعارف - احداث
 سنة ١٤٥ هـ) .

مال الى القواد كلهم « (٢٤٢) ! وايضا باعتقاله اياهم عبد الله بن الحسن ، واعمامهم : حسن بن الحسن ، وداود بن الحسن ، وابراهيم بن الحسن ، ومحمد بن عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان - وهو اخوهم لامهم : فاطمة بنت الحسين - وعددا كبيرا من آل علي ، شدهم المنصور في الوثاق ، ومعهم نحو من اربعمائة من القبائل الموالية لهم بالمدينة مثل جهينة ومزينة وغيرها ، ساقهم الى السجن بالهاشمية في العراق ، حيث سجنوا في ظلام دامس ودائم حتى كانوا لا يعرفون مواقيت الصلاة « الا بأحزاب كان يقرؤها علي بن الحسن » ! .. ثم بدأ يقتلهم واحدا ، بعد واحد ، بالتدريج ..

وعندما قتلوا محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان اخذوا راسه فطافوا بها في المدن ، وكانوا يطفون للناس انها رأس محمد بن عبد الله ، موهمين اياهم أنه النفس الزكية ، حتى يتحلل الناس من بيعتهم له ، ويقبلون عن تعلقهم به وانتظارهم لخروجه وثورته على المنصور ! ..

ولقد ائمرت هذه الخطة ، ذات الشعب الثلاث ، التعجيل بخروج محمد بن عبد الله بن الحسن قبل اتمام الاستعداد ، حتى قال البعض من ذلك : « ان محمدا اخرج فخرج قبل وقته الذي فارق عليه اخاه ابراهيم » وان الحاح المنصور وعامله على المدينة رياح بن عثمان ابن حيان المري « اخرج محمدا حتى عسزم على الظهور » (٢٤٣) !

(٢٤٢) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٩ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ) .
(٢٤٣) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٢ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ) .

هكذا اجبرت خطة المنصور النفس الزكية على اجهاض الاستعداد للخروج .. فأعلن ثورته بالمدينة في اول رجب سنة ١٤٥ هـ - ويقال للبكتين بقينا من جمادى الآخرة - ولقد اعتزت المدينة لظهوره فيها - وكانوا ينادون عليه : المهدي ! المهدي ! - واضطرب الامر حتى اسرع الناس لشراء الطعام - فباع البعض حلى نسائه ! .. وهجم محمد ابن عبد الله بأنصاره على السجن فأفرج عن فيه ، ووضع الوالى وأصحابه مكانهم - واستولى على بيت المال ... وخطب في الناس خطبة أدان فيها اغتصاب العباسيين للحكم والخلافة ، وأعلن « ان أحق الناس بالقيام بهذا الدين أبناء المهاجرين الاولين والآنصار المواسين » .. وكان شعاره وشعار ثورته اللون الابيض ، فبيض وبيض الناس . على حين كان السواد شعار العباسيين .. وأعلن في الناس ان البيعة قد تمت له ، وانها عامة وشاملة ، وقال : « والله ماجئت وفي الارض مصر يعبد الله فيه الا وقد أخذ لى فيه البيعة .. » .. وجعل في ولاية المدينة : عثمان بن محمد ابن خالد بن الزبير ، وعلى قضائها : عبد العزيز بن المطالب ، ابن عبد الله المخزومى ، وعلى شرطتها : أبا القلمس عثمان ابن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعلى ديوان العطاء : عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسعود ابن مخزومة .. وافتى بالخروج معه وتأيده مالك بن انس ولما سأله الناس : ان فى اعناقنا بيعة لابی جعفر ؟ قال : « انما بایعتم كارهين ، وليس على كل مكره يمين ! » فأسرع الناس الى بيعة النفس الزكية .. (٢٤٤) ، وبایعه

(٢٤٤) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٦٠ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ) .

العلويون ، وولد جعفر وعقيل ابني ابي طالب ، وولد عمر ابن الخطاب ، وولد الزبير بن العوام ، وسائر قريش ، وأولاد الانصار .. (٢٤٥) ، وشرع يرسل الولاة من قبله الى المدن والاقاليم ، ويرسل الرسل والدعاة الى الانحاء ، فولى على مكة الحسن بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ، وعلى اليمن : القاسم ابن اسحاق ، وعلى الشام : موسى ابن عبد الله .. وولى أمر السلاح : عبد العزيز بن الدارودي .. (٢٤٦) ، وكان قد بعث باخوته وأولاده الى البلاد دعاة لبيعته ومبشرين بظهوره وامامته ، فبعث الى مصر ، على بن محمد ، والى خراسان : عبد الله بن محمد ، والى اليمن : الحسن بن محمد ، والى الجزيرة : موسى بن عبد الله ، والى الرى : يحيى بن عبد الله ، والى المغرب : إدريس بن عبد الله .. كما أن البصرة كان بها أخوه ابراهيم بن عبد الله بن الحسن .. (٢٤٧) .

ولقد وصل خبر ظهور النفس الزكية الى المنصور وهو بمكان على نهر دجلة يدعى « الخلد » ، فاستشار أصحابه ، فيشروه بفشل ثورة محمد بن عبد الله ، لان المدينة لاتملك مقومات الصمود والصبر على الحصار ، فهى بلد لا مال فيها ولا رجال ، ولا سلاح ولا كراع ، أهلها « ليسوا بأهل حرب ، بحسبهم ان يقيموا شأن انفسهم ! » ، وطلبوا منه أن يوجه جيشه ويجمع جموعه لما سينحدث بالبصرة ، مركز الاعتزال وشيعة العلويين .. فشرع المنصور فى ذلك

• (٢٤٥) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٢٣٣ .

(٢٤٦) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥٦١ (طبعة المعارف - احداث

سنة ١٤٥ هـ .

• (٢٤٧) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٢٣٤ .

لساعته .. كما شرع في حصار المدينة اقتصاديا ، فمنع الطعام والحبوب التي تأتي المدينة من الشام عن طريق حصارها عند وادي القرى (٢٤٨) ، وطلب الى والى مصر ان يسد خليج امير المؤمنين الذي حفره عمرو بن العاص عام الرمادة سنة ٢٢ هـ كي تصل عن طريقه الحبوب والغذاء من مصر الى بحر القلزم ، امر بسده حتى لاياتى الى المدينة مدد من انصار النفس الزكية بمصر (٢٤٩) .. ثم كتب الى كل امراء البلاد ان يرسلوا اليه الاجناد : بحيث يتوالى وصولها كل يوم ، وكانت الكوفة مركز التجمع والاستعداد لخروج البصرة وثورتها المنتظرة ..

اما المدينة فلقد ارسل اليها جيشا من جند خراسان ، يقوده عيسى بن موسى بن محمد بن على بن عبد الله بن العباس ، ومعه محمد بن ابي العباس السفاح .. وجهاز هذا الجيش تجهيزا عاليا : واغدى عليه المال والميرة والسلاح والخيول والبغال ..

ولقد ادرك النفس الزكية حرج مركزه في المدينة . وضعف امكانياتها في الصمود والقتال ، فاستشار انصاره : فحبذ البعض الخروج عنها الى مصر ، وقالوا له : « !لست تعلم انها اقل بلاد الله فرسانا وطعاما وسلاحا ، واضعفها رجالا ؟ فقال : بلى ، فقالوا : تعلم انك تقسائل اشد بلاد الله رجالا واكثرها مالا وسلاحا ؟ فقال : بلى : فقالوا : الراى ان تسير بمن معك حتى تأتى مصر ، فوالله لا يردك راد ، فتقاتل الرجل بمثل سلاحه وكراعاه ورجاله

(٢٤٨) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥٧٨ (طبعة المعارف - احداث سنة ١٤٥ هـ) -

(٢٤٩) القلقشندي (صبح الاعشى) ج ٣ ص ٢٩٨ -

وماله » .. ولكن نفرا من أهل المدينة استعاذوا بالله من الخروج منها ، فهي مدينة الرسول ، وروى أحدهم عن الرسول حديثا يقول فيه : « رأيتني في درع حصينة ، فأولتها : المدينة » .. وطلبوا منه أن يبقى في مدينة الرسول ، فهي الدرع الحصينة !

ولم يكن انصار النفس الزكية يشكون من قلة ، فالى جانب أهل المدينة ، عامة ، كانت معه كل القبائل التي تحيط بها ، ومن بينها : جهينة ، ومزينة ، وسليم ، وبنو بكر ، وأسلم ، وغفار .. ولكن المدينة لم تكن صالحة للصمود في الحصار ، خاصة بعد أن قطعت عنها امدادات مصر والشام ..

ولقد بدأ جيش المنصور حصاره لها في اليوم الثاني عشر من رمضان سنة ١٤٥ هـ ، فسد منافذها بالخييل والرجال والسلاح الا منفذا واحدا في ناحية مسجد أبي الجراح كي يفر منه من يرغب في الهرب من جيش محمد ابن عبد الله أو أهل المدينة .. ولما اشتد الحصار خطب النفس الزكية في أنصاره ، وقال : « ايها الناس ، ان هذا الرجل - « عيسى بن موسى » - قد قرب منكم في عدد وعدة ، وقد خطلتكم من بيعتي ، فمن أحب المقام فليقم ومن أحب الانصراف فلينصرف ! فتسللوا حتى بقى في شردمة ليست بالكثيرة » بعد أن كانوا نحوا من مائة ألف !

ودار القتال شديدا بين الفريقين ، وابلى اصحاب محمد ابن عبد الله بلاء حسنا ، وكان على راياتهم شعار النبي يوم حنين : « احد ، احد ! » ولكنهم هزموا في يوم الاثنين ، الرابع عشر من رمضان سنة ١٤٥ هـ ، وقتل النفس الزكية ، وقطعت راسه فأرسلت الى المنصور ،

حيث طيف بها في الآفاق .. أما أصحابه الذين صمدوا معه في القتال قتلوا ، ثم صلبوا صفين على جانبي الطريق مابين « ثنية الوداع » حتى دار عمر بن عبد العزيز . ووقف امام كل صليب حارس يحول دون الجثة ودون اهليها حتى لا يواروها التراب ، ودام ذلك ثلاثة أيام ، حتى تأذى الناس من الرائحة ، فأمر عيسى بن موسى بالجثث فألقيت من فوق جبل سلع لتسقط في « المفرح » مقبرة اليهود (٢٥٠) !

وهكذا اخفقت هذه الثورة التي قادها النفس الزكية كي يعيد بها الخلافة شوري ، واجهضت عندما فقدت شرط التمكّن الذي كان عمرو بن عبيد شديد الحرص على التمسك به والتأكيد عليه .

ثورة البصرة :

لم تكن ثورة البصرة التي قادها ابراهيم بن عبد الله بن الحسن ، أخو النفس الزكية ، مستقلة عن ثورة المدينة التي تحدثنا عنها ، بل كانت جزءا منها وتابعة لها .. فلقد كان محمد و ابراهيم معا ، يدبران ويختفیان ، كما كانا عضوين في تنظيم المعتزلة ومن أئمة هذا التنظيم .. ولقد كان الاجل المضروب بينهما لاعلان الثورة في الحجاز والعراق في آن واحد لم يحن بعد عندما نجحت خطة المنصور في اجبار النفس الزكية على التعجيل بظهوره واعلان ثورته بالمدينة ، ولذلك يروى البعض أنبأ ظهور

(٢٥٠) (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٥٧٧ - ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩٧ ، ٦٠١ ، ٦٠٣ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ) .

النفس الزكية عندما جاء الى ابراهيم بالبصرة ، مع امره له بالظهور واعلان الثورة هو ايضا ، أصاب ابراهيم الرعب والظم والوجوم .. ولكن أصحابه سهلوا عليه الامر .. (٢٥١) ، وكان ابراهيم مختفيا قبل ذلك في البصرة ، يتردد بينها وبين الكوفة ، ويأخذ البيعة لآخيه النفس الزكية بامرة المؤمنين .. وكان والى البصرة من قبل أبى جعفر المنصور - سفيان بن معاوية - يميل الى غض الطرف عن نشاطه الثورى ضد الدولة ، بل لقد قيل أنه بايعه سرا ، وضل اثنين من قادة المنصور كانا قد حضرا يرقبان الامر ويتجسسان اخبار ابراهيم ، وفي الليلة التى ظهر فيها ابراهيم - اول ليلة من رمضان سنة ١٤٥ هـ - دعاهما سفيان عنده ، فاحتبسهما حتى يسهل لابراهيم الخروج ، فخرج ابراهيم بأنصاره ، واقتحم السجن فأخرج من فيه من المعارضين ، وكانت عدة جند جيش ابراهيم الذين يأخذون العطاء من ديوانه يوم خرج أربعة آلاف ، قيههم كوكبة من فرسان المعتزلة وأبرز المقاتلين الذين قاتل بعضهم فى ثورة يزيد بن الوليد وما بعدها من الوقائع وأيام اللقاء ..

ولقد استقر الامر لابراهيم فى البصرة والاهواز وفارس واكثر سواد العراق ، ولما بلغه خبر مقتل النفس الزكية ، حول أنصاره البيعة بالامامة له ، وازدادت عزيمتهم وتصميمهم على قتال المنصور ، لان من يقتل النفس الزكية لابد أن يكون جديرا بالعداء مستوجبا للقتال ، وبعبارة الطبرى : فان ابراهيم لما اتاه نعى أخيه .. « أخبر الناس

(٢٥١) المصدر السابق . ج ٧ ص ٦٢٨ (طبعة المعارف - أحداث سنة

١٤٥ هـ) .

.. فازدادوا في قتال أبي جعفر بصيرة ! » وعند ذلك خرج ابراهيم بجيشه « في المعتزلة وغيرهم من الزيدية ، يريد محاربة المنصور » (٢٥٢) ، وكان ذلك بعد العيد .. والتقى ابراهيم بجيشه مع جيش المنصور في « باخمري » من ارض « الطف » على مسافة ستة عشر فرسخا من الكوفة (٢٥٣) ، وكان على جيش المنصور عيسى بن موسى ، الذي قاتل النفس الزكية بالمدينة في رمضان .. وكاد النصر أن يكون من نصيب ابراهيم وجيشه ، بل لقد بدأ أصحاب عيسى بن موسى في الفرار .. وكان الحر شديدا ، فتضايق ابراهيم من « قبائه الزرد » ، ففك أزراره ، فنزل الزرد الى ما تحت ثدييه ، وحسر عن لبتة (٢٥٤) ، فأنته تشابة عائرة - « أي نبل لا يدري من رمى به » - فأصاته في لبتة ، فعاتق فرسه ، وتقهر ، فاستدار أصحاب عيسى بن موسى ، وشغل أصحاب ابراهيم بأمرده ، فدارت الدائرة عليهم ، « فقتل ابراهيم وقتلوا عن آخرهم وقتلت المعتزلة بين يديه صبرا وكان فيهم بشر الرجال - من أئمة المعتزلة - يقاتل بين يدي ابراهيم ، وعليه مدرعة صوف ، متقلدا سيفاً حمائله تسعة ، تشبها بعمار ابن ياسر ! .. وكان بشير زاهدا ، سمي بالرجال لأنه كانت له رحلة للحج كل عام ، وهو القاتل يعبر عن بغضه للمنصور : ان في قلبي حرارة لا يسكنها الا برد العدل

• (٢٥٢) (مقالات الاسلاميين) ج ١ ص ١٥٤

• (٢٥٣) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٢٣٥

• (٢٥٤) اللبة : موضع القلادة من الصدر

أو حر السيف ! (٢٥٥) .. » . ولقد أسكنها حر السيف
عندما قاتل ثم قتل مع وجوه أصحابه في يوم الاثنين لخمس
ليال بقين من ذى القعدة سنة ١٤٥ هـ ، أى بعد ظهور
ابراهيم في البصرة بثلاثة أشهر الا خمسة أيام ..

والدور الذى نهض به قادة المعتزلة فى ثورة البصرة
يتحدث عنه قتال رجالاتهم فى معارك هذه الثورة ، وخاصة
يومها الاخير ، كما يتحدث عنه دورهم فى الجهاز الادارى
والعسكرى الذى أقامته هذه الثورة منذ اعلانها ، فكانت
قيادة الشرطة فى المعتزلة ، تولاه ابراهيم بن نعيملة
العشمى ، وكان خليفة ابراهيم بن عبد الله بن الحسن .
وكان على القضاء عباد بن منصور .. أما مقدمة الحشر
فكان عليها المضاء بن القاسم الثعلبى .. وكان صاحب
راية القتال عبد الله بن خالد بن عبيد الله الجدى ...
وكان الوالى على فارس : عمرو بن شداد .. كما كان هناك
كثيرون من الفرسان ، وبيعة الحلق (٢٥٦) ، الذين تحدث
عنهم البخارى والجاحظ والقاضى عبد الجبار .. ولما
انهزمت الثورة فر عدد من الذين نجوا من القتل الى بلاد
المغرب - وفيهم بعض اولاد بشر الرحال - فلحقوا
بمعتزلتها ، وأسهموا فى نشر الاعتزال هناك (٢٥٧) .

(٢٥٥) (مقالات الاسلاميين) ج ١ ص ١٥٤ . و (فضل الاعتزال وطبقات

المعتزلة) ص ١١٣ .

(٢٥٦) الحلق - تضبط بفتح الحاء والذال - والهدقة : سواد العين

الاعظم . والبراد : مهرة الرماة .

(٢٥٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٢ - ٢١٥ . و (تاريخ

الطبرى) ج ٧ ص ٦٢٢ - ٦٢٤ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٣ - ٦٣٨ ، ٦٤٦ ،

٦٤٧ . (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ) . و (باب ذكر المعتزلة

- من كتاب التنية والامل) ص ٢٤ .

هكذا قامت ثورة المعتزلة ضد المنصور سنة ١٤٥ هـ .
فاستمرت ما بين المدينة والبصرة خمسة اشهر قبل أن
تهزم امام تفوق جند الخراسانيين . وهكذا اضساف
المعتزلة الى قائمة الائمة الذين استحقوا الامامة بالاختيار
والبيعة ، والعقد : محمد بن عبد الله بن الحسن ، واخاه
ابراهيم . لانهم — كما يقول القاضي عبد الجبار — : « ثبت
في جملتهم من يصح بيعته اقامة الامام : خصوصا ابراهيم
فان عامة أصحابه كان من المعتزلة » (٢٥٨) .

(٢٥٨) (المصنف) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٤٩ .

الفصل الخامس

حقبة المعارضة والثأيد

كانت ثورة المعتزلة سنة ١٤٥ هـ هي آخر ثورات المعتزلة المسلحة ، ونهاية نشاطهم المسلح ضد العباسيين ، وبعدها تميز نشاطهم من نشاط الزيدية ، وبدأت الزيدية تواصل مسيرة الخروج والمقاومة المسلحة ، منفردة بقيادة ذلك النمط من أنماط التغيير للسلطة ، ومحتفظة في ذات الوقت بعلاقات فكرية تربطها بالمعتزلة ، ومتمتعة ، في نشاطها هذا ، بتأييد قطاع من المعتزلة ، هم مدرسة البغداديين على وجه التحديد ..

ففي خلافة المأمون خرج وثار الامام الزيدى محمد بن ابراهيم بن طباطبا « المتوفى سنة ١٩٩ هـ سنة ٨١٤ م » .. وبعد موته بايعت الزيدية لمحمد بن محمد بن زيد بن على .. كما ظهرت في بلاد الطالقان بخراسان دعوة زيدية قادها محمد بن القاسم بن عمر بن على بن الحسين سنة ٢١٩ هـ ، وبايعته الزيدية اماما مهديا ... وفي سنة ٢٥٠ هـ ظهر في الكوفة يحيى بن عمر بن الحسين بن عبد الله بن اسماعيل بن جعفر بن ابي طالب ، وقاد الزيدية في ثورته وثورتهم ضد العباسيين .. وفي نفس التاريخ قامت دولة زيدية ، كثمرة لثورة زيدية ، في

طبرستان " ٢٥٠ - ٣١٦ هـ " .. وفي سنة ٢٨٨ هـ
تأسست في صنعاء ، باليمن أشهر دول الزيدية وأهمها :
عندما يبيع بالإمامة يحيى بن الحسين سنة ٢٨٨ هـ ..
(٢٥٩) . وهى الدولة التى ظلت قائمة حتى اسقطتها ثورة
اليمن سنة ١٩٦٢ م .

كان هذا هو الاستمرار الزيدى فى المقاومة المسلحة
والخروج .. اما المعتزلة فانهم سلكوا للمقاومة سبلا أخرى
لم يكن من بينها الخروج المسلح . ربما لفقد شرط التمكن
وتخلف ضمان النجاح . وربما لعبرة الفشل فيما تقدم لهم
من ثورات ، وربما لتزايد النشاط الفكرى والعقلى الذى
استدعاه قيام التحديات الفكرية التى ظهرت من الشعبية
وفرق المانوية والمجوس ، وكذلك الغنوصية والنساطرة
ثم النصارى واليهود .. وما تطلبه ذلك من الاهتمام
بالفلسفة ، وفلسفة اليونان خاصة . وأدوات الجدل
العقلى ، ومتطق أرسطو بالذات ، مما طبع المعتزلة بالطابع
الفلسفى الغالب ، وكثر فى صفوفها الفلاسفة والحكماء .
وباعد بينها وبين جماهير العامة ، فابتعد بها عن امتلاك
وقود الثورة ، وأثقل خطاها على درب الثورة بقيود
الحكمة والرزانة التى هى شأن الفلاسفة وطابع أصحاب
النظر العقلى وديدن الحكماء .

أما السبل التى سلكتها المعتزلة فى معارضة الدولة
العباسية ، فلقد كانت كثيرة ومتنوعة ..

✽ فهم قد تصدوا للفكر الشعبى الذى أسفر عن
وجهه ، وكذلك الذى استتر بمذاهب الفرس وفكرها
الدينى القديم ، وما أدخله أصحاب هذا الفكر فى المجتمع

(٢٥٩) (ثورة زيد بن علي) ص ١٥٦ - ١٦٢ .

العباسي من زندقة وتحلل والحاد ومجون . استخدموا
كأسلحة لتسفيه أحلام العرب وهدم عقائد الاسلام . . ومن
يقرا الجزء الخامس من « المغنى » لعاضى القضاة عبد الجبار
ابن احمد يعلم جهد المعتزلة فى محاربة الفرق التى
ظهرت فى ذلك العصر كى تجتث العروبة والاسلام من
الاساس . .

✽ وهم قد ظلوا على موقف النقد والمعارضة للعباسيين
مما جر عليهم الاضطهاد والسجن والتعذيب ، ولقد استمر
ذلك حتى عهد المأمون « ١٩٨ - ٢١٨ هـ ٨١٣ - ٨٣٣ م »
فدخل السجن فى عهد الرشيد أبرز قادة المعتزلة ومفكرهم
سجنهم بالجملة ، وأصدر أوامره بمنع فكرهم والجدل
فى نظرياتهم ، وتحريم علم الكلام ، الذى كانوا هم فرسانه
وأول من أنشأه فى الثقافة الاسلامية ، حتى اضطر - كما
سبق أن ذكرنا فى القسم الاول من هذه الدراسة - الى
الافراج عن نفر منهم كى يناظروا « السمنية » فى بلاط
ملك السند عندما تحدى فكر الاسلام ، وأرسل بذلك
الى الرشيد . . ومن الذين سجنوا فى ذلك العهد بشر بن
المعتمر ، وثمامة بن أشرس . . وغيرهما كثيرون . .

✽ على أن أهم مظهر يجسد معارضة المعتزلة للعباسيين
فى ذلك العصر كان تأسيس مدرسة المعتزلة البغداديين
. . تلك المدرسة التى كان تأسيسها فى النصف الثانى من
القرن الثانى الهجرى ، أى عقب فشل ثورة سنة ١٤٥ هـ
والتي كان مؤسسها بشر بن المعتمر « المتوفى سنة ٢١٠ هـ
٨٢٥ م » .

وكل الذين أرخوا للمقالات ، وكذلك الذين أشاروا فى
دراساتهم الى المعتزلة ومدارسها وتياراتها ، يتحدثون عن

وجود مدرستين في صفوف المعتزلة .. على العهد العباسي . مدرسه البصريين ومدرسه البغداديين .. دون ان يدبر واحد منهم الاسباب التي اوجدت تلك الخلافات العنصرية . مما استتبع قيام مدرستين في اطار الاعتزال .. وقبل ان تقدم تفسيرنا لهذه الظاهرة ، بود أن ننبه الى أن هذه التسميات - البصريين والبغداديين - لا تعنى ان هذا التمايز والاختلاف قد حكمته اسباب جغرافية ، فمن بين من عاش ببغداد من أئمة المعتزلة من كان في تيسار المعتزلة البصريين . ومن بين المعتزلة البغداديين من لم يكن مستقره في بغداد .. فهما مدرستان تتمايزان فكريا ، لا جغرافيا .. اما سر تسمية احدهما بالمعتزلة البصريين ، والثانية بالبغداديين فراجع الى القضية التي من أجلها تم هذا التمايز والاختلاف في اطار الاعتزال ..

فلقد مر في الحديث عن الفضل ، والافضل ، والمفضول - بالقسم الثاني من هذه الدراسة - ... ان قدامى المعتزلة ، أي أولئك الذين سبقوا عصر تأسيس بغداد « ١٤٥ هـ - ٧٦٢ م » على يد المنصور العباسي . كانوا يفضلون : ابا بكر ، فعمر ، فعليا ، فعثمان ... وان مدرسة المعتزلة البغداديين ، أي الذين ظهروا في العصر العباسي : بعد تأسيس بغداد ، قد اجتمعوا على تفضيل على بن ابي طالب على سائر الصحابة .. فتفضيل على كان هو القضية التي اوجدت ماسمى بمدرسة المعتزلة البغداديين ، وهي قضية اثارها هذا النفر من أئمة المعتزلة في العصر العباسي ، أي عندما اغتصب العباسيون السلطة ، وضرّبوا وقهروا الثورة المعتزلية التي كان العلويون يحاربون فيها مع المعتزلة ، ثم استعروا في قهر

ثورات العلويين ، زيدية وغير زيدية .. ومارسوا ضدهم ما مارسه الامويون ضد الهاشميين .. فكان تفطيسيل مدرسة البغداديين المعتزلية لعلی بن ابی طالب موقفا سياسيا تعاطفت فيه وبه هذه المدرسة مع العلويين المضطهدين ، واتخذت به موقفا مناوئا ومعارضاً لسلوك العباسيين هذا ، بعد ان عجزت عن المناوأة والمعارضة بالثورة والسيف والخروج .. فهو اذا موقف سياسى ، وليس مجرد جدل عقيم حول قضية عقيمة عفى عليها الدهر وتجاوزها الزمان !

اما مدرسة المعتزلة البصريين فانها هى التى استمر اعلامها يرون فى التفضيل ، وترتيب الصحابة فيه ، نفس مذهب اسلافهم الذين عاشوا قبل تأسيس بغداد ، اى قبل العصر العباسى ، وسميت « بالبصريين » ، لان البصرة كانت فى ذلك التاريخ السابق موطن قيادة المعتزلة الذين قرروا هذا المذهب فى التفضيل ..

فهذا التمايز والخلاف الذى حدث بين المعتزلة ، كان المظهر الجسد للموقف السياسى الذى اتخذه من الدولة العباسية ، عندما كان رفضهم للحكم العباسى يعبر عن نفسه تأسيس مدرسة البغداديين الرافضة لقهر بنى العباس لثورات العلويين ونشاطهم السياسى ، وهو الرفض الذى استمر فى التعبير عن الموقف العام للمعتزلة ، حتى جاءت اواخر سنوات حكم الرشيد ، فبدأ فى المعتزلة تيار يهادن العباسيين ، ثم يمنحهم قدراً متزايداً ونامياً من التأييد ، فتبلور هذا التيار فى مدرسة المعتزلة البصريين ..

واذا كانت نشأة مدرسة المعتزلة البغداديين قد ارتبطت بالسياسة ، كما اشرنا ، فان الحال كان كذلك

أيضا في نشأة مدرسة المعتزلة البصريين .. فلقد أشرنا من قبل الى ان اغتصاب العباسيين للسلطة والدولة والثورة من المعتزلة كان ثمرة لقلبة تيار العنصر الشعوبي الخراساني . الذي قاده أبو مسلم الخراساني ، على التيار القومي العقلاني الذي كان يمثلته المعتزلة ومن والاهم ، ولم يؤد قتل المنصور لأبي مسلم « ١٣٧ هـ - ٧٥٤ م » الى تخليص الدولة من نفوذ ذلك التيار . وانما الذي حدث هو استبدال قبضة أبي مسلم العسكرية الفظة في تعاملها مع الخلفاء الذين صنعهم : بقبضة البرامكة الناعمة المترفة التي تملك الوزارة والنفوذ ، وتحتضن التيارات الفكرية الشعوبية ، وترعى اصحاب العقائد القديمة والنحل التي يناسبها المعتزلة العداء .. ولذلك فاننا نريد أن نلفت النظر الى ذلك العام ١٨٨ هـ - سنة ٨٠٣ م الذي تخلص فيه الرشيد من نفوذ هذه الاسرة وحكمها بما سمي « ينكبة البرامكة » ، وأن نؤرخ به لعهد جديد بدأ فيه العباسيون مرحلة حاولوا فيها الافلات من قبضة التيار الشعوبي الخراساني الذي صنع خلافتهم ، وأن يقيموا نوعا من التوازن بين عناصر الامة والاصول الحضارية لاجناس رعاياها ، وذلك طلبا لاسترداد السلطة والنفوذ الذي استأثرت به الاسرة البرمكية ، وتقربا الى العناصر المعارضة والثائرة ، واستهدافا لبلورة الشخصية الموحدة للامة الواحدة : مستفيدين من حالة الرخاء والامن التي سادت عصر الرشيد ، والتي جعلت الدولة لا تحتاج كثيرا ، كما كان الحال في الماضي ، للقبضة الخشنة للجند الخراسانيين .

ونحن نريد أن نربط بين التخلص من نفوذ البرامكة :

وبين افراج الرشيد ، بشكل جماعى ، عن ائمة المعتزلة المسجونين ، فليس ماتقدمه كتب المقالات والفرق من سبب لذلك بالمقنع وحده ، فهى تقول : انه افرج عنهم لينظروا رجلا من السعنية فى بلاط ملك السند (٢٦٠) ! وتلك ، لعمرى ، مهمة لا تحتاج للافراج عن حزب سياسى وفرقة مذهبية بكاملها ، وتخفيف ما فرض عليها وعلى فكرها ونشاطها من قيود . . اذ ان ذلك الهدف المتواضع يكفى فيه الافراج عن مناظر او اثنين ، مثلا ، اما اطلاق سراح المعتزلة ، اعداء الشعوبية ، والذين قاتلوا ضد سيطرة الجند الخراسانى على الدولة العربية الاسلامية ، فاننا نراه ثمرة من ثمرات الجهد الذى بذله الرشيد لتخليص الدولة من تلك السيطرة التى كانت للشعوبية عليها بنكبته للبرامكة سنة ١٨٨ هـ .

ويؤكد مذهبنا هذا ان الرواية تذكر ان الرشيد قد اعتقل بشر بن العتيم لانه قيل له : ان بشرا « رافضى » ، اى علوى شيعى ، فلما قال بشر فى سجنه شعرا بوضوح مذهبه ، وجاء فى هذا الشعر قوله عن مذهب المعتزلة :

لسنا من الرافضة الفلاة
ولا من المرجئة الجفاة
لا مفرطين ، بل نرى « الصديقا »
مقدما والمرضى « الفاروقا »
نبرا من عمرو ومن معاوية

ونقل هذا القول الى الرشيد « افرج عنه » (٢٦١) ! .
فهو افراج سياسى ، لامسباب فكرية وسياسية ، وهو

(٢٦٠) (باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنية والامل) ص ٣١ .
(٢٦١) المصدر السابق . ص ٣٠ .

تعبير عن تحول جزئي في موقف الدولة من المعتزلة ، جاء ثمرة لضرب النفوذ الشعبي الذي كان البرامكة يعملونه حقيقة وبرعونه عمليا في أوساط الفكر والادب ودواوين الحكم ببغداد ومختلف الاقاليم ..

ونحن نقول : ان هذا التحول في موقف الدولة العباسية كان جزئيا ، ولم يكن كلياً ، لاننا تقيسه بمقاييس المعتزلة الفكرية والسياسية ، فهم قد ظلوا على موقفهم من ان نظام الحكم العباسي ملكي وراثي ، وليس بالخلافة الشورية ، وعلى موقفهم من معارضة قهر العباسيين للعلويين واستبعادهم لهم من مراكز الحكم ودوائر النفوذ والتأثير .. ولذلك فان اطلاق الرشيد لسراح المعتزلة لم ينه معارضة المعتزلة للحكم العباسي ، اذ استمرت المعارضة، بل والرفض ، قائمين في صفوف المعتزلة البغداديين ، على حين بدأ تيار المهادنة والتأييد لبنى العباس ، في صفوف المعتزلة ، ينمو ويتبلور في شكل مدرسة المعتزلة البصريين ، وخاصة في عهد : المأمون « ١٩٨ - ٢١٨ هـ - ٨١٣ - ٨٣٣ م » والمعتصم « ٢١٨ - ٢٢٨ هـ - ٨٣٣ - ٨٤٢ م » والواثق « ٢٢٨ - ٢٣٣ هـ - ٨٤٢ - ٨٤٧ م » وهم الخلفاء الذين تعاطفوا مع الفكر الاعتزالي ، وبلغ نفوذ المعتزلة على عهدهم قمة ما بلغه من ازدهار ..

واذا شئنا امثلة نضربها لمعارضة المعتزلة البغداديين ، بل ورفضهم لسلطة الدولة العباسية ، ومقاطعتهم أجهزة دولتها ووظائف دواوينها وادانتهم لنمط الحياة فيها .. فان هناك الكثير من هذه الامثلة .. فمعناها ، على سبيل المثال :

١ - موقف أبي موسى عيسى بن صبيح الرمدار « المتوفى

سنة ٢٢٦ هـ سنة ٨٤٠ م « على عهد المعتصم - ولقد كان المردار زاهدا عابدا ، حتى لقب براهب المعتزلة - وكان موقفه من العباسيين ، بمن فيهم المعتصم ، الذي كان معتزليا ، هو موقف الرفض والإدانة ، بل لقد أفتى بكفر من يخدم الدولة وسلطانها ، وحكم انه لا يرث ولا يورث ! على حين ان غيره من البغداديين المعتزلة كان يقول ، فقط بنفسق « من لابس السلطان » حتى من المعتزلة البصريين ! . والبغدادى يحكى هذا الراى عن المردار ، ويعجب كيف لم يقتله العباسيون ، فيقول : « والعجب من سلطان زمانه ، كيف ترك قتله ، مع تكفيره اياه وتكفير من خالطه؟! » (٢٦٢) :

٢ - موقف ابي محمد جعفر بن مبشر الثقفى « المتوفى سنة ٢٣٤ هـ سنة ٨٤٨ م » ، على عهد الواثق - الذى كان معتزليا ايضا - فلقد رفض ابن مبشر ان يتعاون مع الدولة ، او ان يلى القضاء فيها ، واستنكر قبول هداياها بل ورفض ان يستقبل الوزير المعتزلى احمد بن ابي دؤاد .. ولما قال الواثق لابن ابي دؤاد : « لم لا تولى اصحابى - « اى المعتزلة » - القضاء ، كما تولى غيرهم ؟! » قال ابن ابي دؤاد : « يا امير المؤمنين ، ان اصحابك يمتنعون من ذلك ، وهكذا جعفر بن مبشر ، وجهت اليه بعشرة آلاف درهم فابى ان يقبلها ، فذهبت اليه بنفسى ، واستاذنت ، فابى ان ياذن لى ، فدخلت من غير اذن ، فسل سيفه فى وجهى ، وقال : الان حل لى قتلك ! ... فانصرفت عنه . فكيف اولى القضاء مثله ؟! » (٢٦٣) .

(٢٦٢) (الفرق بين الفرق) ص ١٥١ ، ١٥٢ .
(٢٦٣) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٦٦ . و (باب ذكر المعتزلة) ص ٤٤ .

٣ - ومثل جعفر بن مبشر ، في موقفه ، موقف أبي الفضل جعفر بن حرب الحمداني « ١٧٧ - ٢٣٦ هـ ٧٩٣ - ٨٥٠ م » : فعندما تمذهب بمذهب المعتزلة البغداديين ، ترك مناصبه في الدولة ، وكانت من كبار المناصب ، وتخلص من الاموال التي احتازها اثناء ملابسته لخدمة الدولة : حتى ما كان منها ملابس يستر بها جسده . . في قصص تروى عن موقف دونه مواقف القديسين (٢٦٤)!

٤ - موقف أبي عمران موسى بن الرقاش - « من الطبقة السابعة في طبقات المعتزلة » - ، وكان يقيم الدولة العباسية تقييما يرى به أن دارها « دار كفر » ، ويحرم « المكاسب » التي تأتي في ظلها وظل سلطتها وسلطانها (٢٦٥) ! .

٥ - موقف محمد بن اسماعيل العسكري « من الطبقة السابعة في رجالات المعتزلة » - . . وكان يناوئ الدولة العباسية ، ويحقر شأنها : الى الحد الذي وصف فيه كتاب السلطان بقوله : « هذا الكتاب أهون على من التراب » (٢٦٦) !

٦ - موقف سعيد بن حميد بن بحر - « وكان وجهاً من وجوه المعتزلة » . . فلقد أدت معارضته لاحمد بن أبي دؤاد الى دخوله السجن عندما اتهمه ابن أبي دؤاد

(٢٦٤) آدم منز (الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري) ج ٢ ص ٨٦ . ترجمة د. محمد عبد الهادي ابورية . طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .

(٢٦٥) (باب ذكر المعتزلة) ص ٤٤ .

(٢٦٦) المصدر السابق . ص ٤٠ .

بالشعبوية والزندقة .. ولقد هجا ابن أبي دؤاد بقصيدة قال فيها :

لقد أصبحت تنسب في أباد
بأن يكنى أبوك : أبا دؤاد
فلو كان اسمه عمرو بن معدى
دعيت إلى زييد أو مراد
لئن أفسدت بالتخسوف عيشي
لما أصلحت أصلك في أباد
وان تك قد أصبت طريف مال
فبخلك باليسير من التلاد (٢٦٧) !

فهذه أمثلة من مواقف المعتزلة البغداديين الذين ظلوا على رفضهم للسلطة العباسية ، والمعارضة لها ، والمقاطعة لجهاز حكومتها ، والذين كان تفضيلهم لعلي ابن أبي طالب وتقديمهم له ، وتعاطفهم مع العلويين - حتى سموا شيعة المعتزلة - موقفا سياسيا رفضوا به سلطة بنى العباس وسلطانهم ..



أما تيار المعتزلة الذي ظل ، في قضية التفضيل ، على مذهب قدماء المعتزلة من أهل البصرة ، والذي سمي لذلك بالمعتزلة البصريين ، تميزا له عن تيار المعتزلة البغداديين ، فلقد اتخذ من الدولة العباسية ، خاصة في عهد المأمون ، والمعتمد ، والواثق موقف المساندة والتأييد .

ولم يكن تأييده هذا يعنى التخلي عن فكر المعتزلة في الإمامة ورفض النظام الملكي في توارث الخلافة ، لأن عهد

(٢٦٧) (الأغاني) ج ٢٠ ص ٦٦٣٩ ، ٦٦٤٠ .

الأمون - من وجهة نظر هذا التيار - كان يمثل تفسيراً أساسياً في طبيعة السلطة يستدعي ، بالتبعية ، تفسيراً أساسياً في الموقف منها والتقييم لها . . ونحن نستطيع ان نكشف هذا التغيير الذي طرأ على السلطة في حقيقتي رئيسيتين :

الاولى : ان موقف السلطة من نظام توارث العرش قد طرأ عليه تغيير يبتعد بها عن طبيعة النظام الملكي . . . فلقد مر بنا رفض عمرو بن عبيد لعهد المنصور لابنه المهدي بولاية العهد ، لانه لا يصلح لها ، ولانه في اطار الوراثة . وهو الامر الذي يرفضه أغلب مفكرى الاسلام ، كما اشرنا عند الحديث عن ولاية العهد ، اذ منعوا ان يعهد الامام بها الى أحد من اصوله أو فروعه ، وجعلوا امضاء ذلك مشروطاً برأى اهل الاختيار ، اى جعلوا العهد كلا عهد . . اما التغيير الذى أحدثه الأمون فكان ذلك الذى قام به في سنة ٢٠٢ هـ سنة ٨١٧ م عندما أنهى الموقف العباسى التقليدى الذى يمارس الاضطهاد والقهر ضد العلويين . فعقد ولاية العهد الى امام علوى هو على بن موسى الرضا ، وعقد له على ابنته كذلك (٢٦٨) . . حتى لقد ثار ضده امرأ بنى العباس ، واتهموه بالتشيع ، وقالوا في ذلك شعراً هجوه به . . فقال فيه عمه ابراهيم بن المهدي - المعروف بابن شكلة - :

اذا الشيعى جمجم فى مقال
فسرك أن يسوح بذات نفسه
فصل على النبى وصاحبيه
وزريه وجماريه برمسه !

(٢٦٨) (تاريخ الشعوب الاسلامية) ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

فرد عليه المأمون هاجيا إياه بقوله :
 اذا المرجى سرك أن تراه
 يموت لحينه من قبل موته
 فجدد عنده ذكرى على
 وصل على النبي وآل بيته (٢٦٩) !

ولن يقدح في موقف المأمون هذا أن على بن موسى
 الرضا قد مات قبل المأمون ، فلم يل الخلافة ، وأن العهد
 بها قد كان من نصيب المعتصم العباسي ، لأن العهد إذا ماتم
 عن رضا من أهل الاختيار فهو غير مردود ولا مرفوض
 في مذهب أهل العدل والتوحيد .. فنحن أمام تغير
 حقيقى فى موقف السلطة من العلويين ..

كما لا يقدح فى موقف المأمون أن طريقه الى الخلافة لم
 يكن الاختيار والبيعة والعقد على النحو الذى يقول به
 المعتزلة ، لأننا قد سبق وأشرنا الى توليهم لعمر بن عبد
 العزيز ، عندما قالوا أنه استحق الامامة بعدله وأن كان
 قد نالها بعهد من سبقه من أمراء الجور الامويين ..

والثانية : ان المأمون كان على مذهب المعتزلة ، ومن هنا
 فان تقييمهم لسلطته ودولته كان طبيعيا أن يكون ايجابيا
 وبالتأييد والمساندة .. وأبو الهذيل العلاف « ١٣٥ -
 ٢٣٥ هـ ٧٥٢ - ٨٤٩ م » يحدث المأمون فيقول له : ان
 تأييدهم له راجع ، فقط ، الى قوله بالعدل والتوحيد ..
 يقول : « يا أمير المؤمنين ، انى ما أتيتك لمزية دينار ولا
 درهم ، ولكن لنفيك الشبهين عن الله : شبه الخلق ،
 وشبه الجور .. » (٢٧٠) .

(٢٦٩) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ .
 (٢٧٠) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٣ .

ولقد انعكس هذا الموقف المذهبي للامامون في تفريسه
 المعتزلة . وتوليته المشورة لاحمد بن ابي دؤاد . تم توسيته
 من بعده باستمرار المشورة فيهم وبعانها بيد ابن ابي دؤاد .
 . . فلقد جاء في وصية الامون للمعتصم : « . . وابو عبد
 الله احمد بن ابي دؤاد . لا يفارئك التركة في المشورة ن
 كل امرئ ، فانه موضع ذلك . ولا تتخذن بعسدي
 وزيراً . » (٢٧١) .

ولقد انعكس هذا التغير الذي حدث في موقف السلطة
 من المعتزلة والعلويين . وهو التغير الذي ارتبط بتمذهب
 الامون بمذهب المعتزلة ، انعكس في تبلور مدرسة المعتزلة
 البصريين التي ايدت وساندت دولة العباسيين . .

فهشام بن عمرو الفوطي ، الشيباني « المتوفى ٢١٨ هـ
 ٨٢٢ م » - وهو من ائمتهم المقدمين - كان مقرباً الى الامون
 عظيم القدر لديه « حتى كان اذا دخل على الامون يتحرك
 حتى يكاد يقوم ! » . . (٢٧٢) .

وعندما كان الامون بمدينة مرو ، وادركه الحيرة في
 ماهية الموقف الصواب في قضية الامامة ، وعلاقة كل من
 العباسيين والعلويين بها ، دعا الفكريين الى الكتابة فيها .
 وان يرفعوا اليه ابحاثهم ، فيما يشبه ما تنظمه الدول
 الحديثة من مسابقات ، فاشترك الجاحظ « ١٥٩ - ٢٥٦ هـ
 ٧٧٥ - ٨٦٩ م » - من المعتزلة البصريين - في التأليف
 فيها ، ورفع كتابه الى الامون ، فوافق مذهب المعتزلة
 ما كان يبحث عنه الامون ، واستدعى الجاحظ للقائه ،

(٢٧١) د . البير نصري نادر (فلسفة المعتزلة) . ج ١ ص ٢٩ .
 طبعة الاسكندرية .
 (٢٧٢) (باب ذكر المعتزلة) - من كتاب المتية والامل (ص ٣٥)

وكتب الجاحظ عن ذلك يقول : « .. ولما قرأ المأمون
كتبي في الإمامة ، فوجدها على ما أمر به ، وصرت إليه -
وكان قد أمر اليزيدي بالنظر فيها ليخبره عنها - قال لي :
قد كان بعض من نرتضى عقله ونصدق خبره خبرنا عن
هذه الكتب بإحكام الصنعة ، وكثرة الفائدة ، فقلت له .
قد تربى الصفة على العيان ، فلما رايتها رايت العيان
قد أدبى على الصفة ، فلما فليتها أدبى القلى على العيان ،
كما أدبى العيان على الصفة ، وهذا كتاب لا يحتاج الى
حضور صاحبه ، ولا يفتقر الى المحتجين عنه ، قد جمع
استقصاء المعانى واستيفاء جميع الحقوق ، مع اللفظ
الجزل ، والمخرج السهل فهو سوقى ملوكى ، وعامى
خاصى » (٢٧٣) !

ولقد كان مذهب الجاحظ في الإمامة - كنموذج
لفكر مدرسة معتزلة البصرة فيها - يقوم على السخرية
من الدعوى القبلية فيها وادعاء احياء قريش لها .. ولقد
سلك لذلك طريقا غريبا غعض مقصده من سلوكه على
كثير من الباحثين .. فهو قد صنف كتابا في « امامة ولد
العباس » ينتصر فيه لمذهب الراوندية التى قالت : انها
لولد العباس خاصة دون بطون قريش وحيائها .. وهو
قد صنف « كتاب العثمانية » ينقض فيه حجج الشيعة
العلويين الذين يفضلون عليا على أبى بكر ، وينتصر فيه
لمذهب المعتزلة في أن ابا بكر هو الافضل ، وأن امامته
هى الحق - ونلاحظ أن ذلك يتعارض مع مذهب
الراوندية ويهدمه من أساسه .. وهو قد صنف كتابا في

(٢٧٣) (البيان والتبيين) ج ٣ ص ١٨٦ . (طبعة المطبعة السلفية) .

امامة امير المؤمنين معاوية بن ابي سفيان « ذكر فيه رجال الروائية ودافع عن حق بني امية في الامامة - وهو ما يخالف مذهب كتاييه السابقين - !

ولقد اثارت كتب الجاحظ هذه جدلا كثيرا ، فنقضها الشيعة - ومن نقضها منهم المسعودي - ونقضها المعتزلة البغداديون - ومن نقضها منهم ابو جعفر الاسكافي - . . وفسر المسعودي تأليف الجاحظ لكتب في الامامة لاتحوى مذهبه بأن نوعا من « التمساج والتطرب » هو الذي دعاه الى ان يؤلف كتابا لم تكن على مذهبه ولا يمثل فكرها اعتقاده . . . (٢٧٤) . ولكننا نعتقد ان الجاحظ قد اراد من وراء نصرة كل المذاهب التي تنطلق الى الامامة من منطلق عرقي وقبلي ان يقول : ان كل هذه المذاهب باطلة ، بدليل ان نصرتها جميعا ممكنة ، وهدمها جميعا ممكن ، وبما ان الحق واحد ، فلا بد ان يكون الحق غيرها جميعا ، فليست الوصية بطريق للامامة ، سواء اكانت مدعاة لعلي او لابي بكر او للعباس . . وليس الملك ، على مذهب الامويين والروائية ، بالمذهب الحق ، وانما الحق في هذا الامر هو الشورى والاختيار والعقد والبيعة كسبيل لتمييز الامام وتنصيبه ، كما قال ويقول اهل العدل والتوحيد . .

واذا كنا قد ذكرنا موقف المعتزلة البغداديين ومذاهبهم في مقاطعة الدولة العباسية ، حتى على عهد : المأمون ، والمعتصم ، والواثق ، فان موقف يوسف بن عبد الله بن اسحاق الشحام « ١٥٣ - ٢٣٣ هـ - ٧٦٧ - ٨٤٧ م » هو

(٢٧٤) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

نموذج لتأييد المعتزلة البصريين لهذه الدولة ، فى تلك
العهود ، بل واشتراكهم فى جهاز حكمها ، فمما رفضه
جعفر بن مبشر قبله ونهض به الشحام .. فلقد « روى أن
الوائق » ٢٢٨ - ٢٣٣ هـ ٨٤٢ - ٨٤٧ م « أمر أن يجعل
مع أصحاب الدواوين رجال من المعتزلة ومن أهل اندلس
والطهارة والنزاهة ، لانصاف المتظلمين من أهل الخراج ،
فاختار ابن أبى دؤاد أبا يعقوب الشحام فجعله ناظرا على
الفضل بن مروان ، فقمعه ، وقبض يده عن الانبساط
فى الظلم » (٢٧٥) !

وأبو معن ثمامة بن اشرس النميرى « المتوفى سنة ٢١٣ هـ
سنة ٨٢٨ م » كان من مدرسة المعتزلة البغداديين ، وكان
ينتقد المأمون ويتهمه بالبخل ، ولما عاتبه المأمون فى ذلك
قال له : « يا أمير المؤمنين ، انى ما تكثرت بك من قلة ،
ولا تعزرت بك من ذلة ، وما بى وحشة من الله الى أحد ! »
(٢٧٦) .. ومع ذلك فلقد اجتهد المأمون فى تقريبه منه
والاستعانة به ، فكان ينهض بتفقد أمور الدولة فى الأقاليم ،
وتصفح أحوال البريد والعمال والخراج ... الخ .. الخ
ثم يتقدم الى المأمون باقتراح ما يراه سبيلا للإصلاح ،
فيأمر المأمون بتنفيذ ما يقترحه من اصلاح (٢٧٧) .

هكذا شهدت الدولة العباسية ، فى تلك الفترة مدرسة
اعتزالية تعارض وتقاطع وتنبأ ، وأخرى تؤيد وتساند
وتدفع الدولة أكثر فأكثر نحو مذهب أهل البيت
والتوحيد ..

(٢٧٥) (باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنية والامل) ص ٤٠ .

(٢٧٦) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٥٨ .

(٢٧٧) (رسائل الجاحظ) ج ٢ ص ٢٦٦

ولقد استمر هذان الموقفان والنهجان في صفوف المعتزلة
حتى ولى الحكم المتوكل العباسي سنة ٢٣٢ هـ سنة
٨٤٧ م . .



أما منذ عهد المتوكل ، وبعد الانقلاب الفكري والسياسي
الذي أحدثه ، وأزاح به المعتزلة والعلويين من مراكز
الدولة وأجهزة حكمها فان موقف المعتزلة - جميعا - بصريين
وبغداديين ، قد عاد الى التوحد والاتفاق على معارضة
الدولة ورفض سلطتها ومناوأة سلطانها ، وازداد التقارب
في تلك الحقبة الزمنية بين المعتزلة والزيدية - الذين كانوا
يواسلون الثورة والخروج - وكذلك الشيعة العلويين . .

وشاعر المتوكل على بن الجهم يعبر عن عدائه وعداء
حزبه للمعتزلة - الذين يسميهم أحيانا « بالواقعية » ،
نسبة للواقعي ! - وعدائه للشيعة كذلك ، فيقول :

تضافرت السروافض والنصارى

وأهل الاعتزال على هجائي

وعابوني وما ذنبى إليهم

سوى علمى بأولاد الزنماء

أنا المتوكلى هوى وأبى

وما « بالواقعية » من خفاء

وعندما نفى المتوكل زعيم المعتزلة أحمد بن أبى دؤاد :

هجاه على بن الجهم ، شامتا ، فقال فيه وفي المعتزلة :

يا أحمد بن أبى دؤاد دعوة

بعثت إليك جنادلا وحديدا

ما هذه البدع التى سميتها

بالجهل منك العدل والتوحيد !

أفسدت أمر الدين حين وليته
ورميته بأبى الوليد وليدا (٢٨٠)

وعندما يعرض ابن أبى دؤاد ، يشمت فيه على بن
الجهم ، ويتحدث عن انتصار « أصحاب الحديث » على
المرتزقة بانقلاب المتوكل عليهم ، فيقول :

لم يبق منك سوى خيالك لامعا
فوق الفراش ممهدا بوساد
فرحت بمصرعك البرية كلها
من كان منهم موقنا بمعاد
كم مجلس لله قد عطلته
كى لا يحدث فيه بالاسناد
ولكم مصاييح لنا اطفأتها
حتى يزول عن الطريق الهادى
ولكم كريمة معشر أرملتها
ومحدث أوثقت فى الاقياد
ان الاسارى فى السجون تفرجوا
لما أتتك مواكب العواد (٢٨١)!

وهكذا . . فمنذ حدوث ذلك الانقلاب الفكرى والسياسى
الذى أخرج أصحاب الحديث من السجون ، ووضع مكانهم
المرتزقة والعلميين . . علت نبرة النقد والرفض للدولة
العباسية جميع دوائر الاعتزال .

قابو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخى

(٢٨٠) يشير الى أبى الوليد محمد بن أحمد بن أبى دؤاد . . الذى ول
الأمر بعد والده .
(٢٨١) (الاغانى) ج ١٠ من ٣٦٧٠ - ٣٦٧٢ ، ٣٦٨١ ، ٣٦٨٢ ،
٣٦٩٤ .

التكمبى « المتوفى سنة ٣١٩ هـ » - من الطبقة التاسعة
للمعتزلة - استقال من خدمة الدولة على عهد المقتدر
« ثم تاب من ذلك واصلح ؟! » (٢٨٢) ، كما يتوب
الانسان من الذنب تقترفه بداه ... !

ومحمد بن عمر الصيمرى - « من الطبقة التاسعة »
- قد حكم على المجتمع العباسى الذى غلب عليه الجبر
والتشبيه بأنه « دار كفر » ، واتفق مع مذهب
« الهدوية الزيدية » - اتباع يحيى بن الحسين - فى هذا
التقييم .. (٢٨٣) !

ولقد بلغ انقلاب الدولة على المعتزلة الى الحد الذى
اسقطت فيه شهادتهم أمام القضاء، اى جردتهم من
« حقوقهم المدنية » ، بتعيرنا الحديث ؟! .. فكان
أبو محمد عبد الله بن العباس الرامهرمزي - « من الطبقة
التاسعة » - يذل للقضاة الاموال كى يقبلوا شهادات
المعتزلة ويرونهم متصفين بالعدالة اللازمة للشهود !! كما
بنى لنفسه منزلا فى مزرعة نائية ، سماه « الرباط » ،
كان يلجأ اليه عند الخوف من السلطان (٢٨٤) .

ولقد امتثلت الدولة الفزنوية وقائدها محمود الفزنوى
(٣٩٠ - ٤٨١ هـ ٩٩٩ - ١٠٣٠ م) لأوامر الدولة
العباسية باضطهاد المعتزلة ، فأخذ الفزنوى يجمع
المعتزلة من البلاد ليضعهم فى سجن اتخذه لهم فى

(٢٨٢) (باب ذكر المعتزلة) - من كتاب النية والامل (ص ٥٢)

(٢٨٣) المصدر السابق - ص ٥٧ -

(٢٨٤) (فضل المعتزلة وطبقات المعتزلة) ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

« عزدار » .. (٢٨٥) ، فكان ممن اعتقل من نيسابور :
 أبو الفتح الاصفهاني ، وامام مسجدھا الجامع : أبو
 الصادق ، وعالم النحو : أبو الحسن الصابري ، - وهم
 من الطبقة الثانية عشرة - فحبسوا حتى ماتوا هناك
 (٢٨٦) ! .

وكما عم انقلاب المتوكل المعتزلة بالاضطهاد ، فلقد
 شمل به الشيعة العلويين كذلك . فالامويون قد قتلوا
 الحسين ، والمتوكل هدم قبره وسواه بالتراب ، ثم
 حرث أرضه وزرعها كي لا يزوره احد من الناس !! مما
 جعل ابن السكيت يقول :

بالله ان كانت امية قد اتت
 قتل ابن بنت نبيها مظلوما
 فلقد اتته بنو آية بمثله
 ففدا لعمر ك قبره مهدوما
 اسفوا على الا يكونوا شاركوا
 في قتله ، فتبعوه يتيما (٢٨٧) ؟!

كما أصدر ابن المتوكل « محمد المستنصر » أوامره ،
 بعد موت آية ، بالتضييق على العلويين اقتصادا ،
 ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية ! فكتب كتابا
 الى الامصار بمنعهم من « ثقب الضياع » أي منعهم من
 وضع « المتزمين » وحرمانهم من حقوق « الالتزام » ،

(٢٨٥) وهي قلعة (عز) ، في رستاق برذعة ، بنواحي اران ، شمال
 اذربيجان ، بعد نهر الرس .. انظر (مرصد الاطلاع على أسماء الامكنة
 والقلاع) .

(٢٨٦) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٦٧ .
 (٢٨٧) (نظرية الامامة عند الشيعة الاثني عشرية) ص ٣٩٢ (والبيت
 الاخير نرى انه لو انتهى بكلمة (ربيما) لكان اوفق) .

والأ يركبوا الخيل ، والأ يغادروا مدينة القسطنطين ، والأ يزيد ما يملكه أحدهم من الرقيق على عبد واحد ، والأ تقبل شهاداتهم فى الخصومات ، وأن تقبل شهادات خصومهم دون أن يطالبوا ببينة على هذه الشهادات !! (٢٨٨)

ولعل هذا هو الذى جعل نفرا من المعتزلة - منهم أبو على الجبائى - يفكر ويسعى كى يوحد صفوف المعتزلة والشعبة ، لأن الاضطهاد قد عمهم معا ، وقال : « لقد وافقونا فى التوحيد والعدل ، وانما خلافتنا فى الإمامة ، وواجب أن نجتمع حتى نكون بدا واحدة ! .. » (٢٨٩)

ولقد توجهت الدولة العباسية اضطهادها هذا للمعتزلة ، وكرسته ، وجعلته قانونا وفكرا رسميا للدولة بذلك الكتاب الذى أشرف على وضعه الخليفة القادر « ٣٨١ - ٤٢٣ » هـ ٩٩١ - ١٠٣١ م « وسماه « الاعتقاد القادرى » وجعل علماء السنة وأصحاب الحديث يوقعون عليه ، ثم أمر به فعمم فى الأقاليم ، وقرئ فى الدواوين ، وتلى على المنابر .. ولقد أدخل هذا الكتاب - الذى صدر ليحرم فكر المعتزلة ويجرمه - فى الاسلام « كهنوتا » اعتقاديا مستعارا من قرارات الجامع الكنسية ، غريبا عن روح الاسلام وطبيعته .. وفى هذا « الاعتقاد القادرى » صدرت أوامر الخليفة بأن :

١ - يمنع تدريس علم الكلام والمناظرة فى مسائله ،

(٢٨٨) (خط القريظى) ج ٣ ص ٢٧١ .

(٢٨٩) على فهمي خشم (الجبائىان : أبو على وأبو هاشم) ص ٢٩٤ .

طبعة ليبيا سنة ١٩٦٨ .

خاصة الاعتزال ومقالات أهله . وأنذر المخالفين بالعقوبة
والتكال .. قتلا ونفيا وسجنا ..

٢ - يلعن المعتزلة على منابر المساجد ، حتى يصير
ذلك سنة متبعة من سنن الاسلام !

٣ - تحريم قول المعتزلة في « التوحيد » ، حيث
يثبت « الاعتقاد القادري » لله الصفات التي ينفيها عنه
تنزيه المعتزلة وتوحيدهم ، فيقول عن الله سبحانه
وتعالى : انه « هو القادر بقدره » والعالم بعلم أزلي
غير مستفاد ، وهو السميع بسمع ، والبصر ببصر ...
متكلم بكلام .. وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها
رسوله فهي صفة حقيقية لا مجازية... وأن كلام الله
تعالى غير مخلوق ، تكلم به تكلما ، وأنزله على رسوله
على لسان جبريل بعدما سمعه جبريل منه .. ولم يصر
بتلاوة المخلوقين مخلوقا ، لانه ذلك الكلام بعينه الذي تكلم
الله به ، فهو غير مخلوق .. ومن قال انه مخلوق ،
على حال من الاحوال ، فهو كافر ، حلال الدم ، بعد
الاستنابة منه ! .

٤ - تحريم قول المعتزلة في « العدل » والاختيار ،
حيث يقول « الاعتقاد القادري » : ان الله « هو مدبر
السموات والارضين ومدبر ما فيها ومن في البر
 والبحر ، لا مدبر غيره ... والخلق كلهم عاجزون .. »
سواء منهم : « الملائكة والنبيون والمرسلون والخلق كلهم
اجمعون » .

٥ - تحريم قول المعتزلة في « المنزلة بين المنزلتين » ،
وذلك بتقرير « الاعتقاد القادري » ، لمذهب المرجئة في

معنوية وصحبه عندما يقول : اننا « لا نقول في معاوية إلا خيراً ... » .

ولقد أصدرت الدولة هذا الكتاب باعتباره « اعتقاد المسلمين . ومن خالفه فقد فسق وكفر ! » (٢٩٠) ، فجعلت من اضطهاد المعتزلة ونفيهم من المجتمع الرسمي ودوائر الفكر والتوجيه والتأثير وإبادة تراثهم . جعلت من ذلك قانوناً وعقيدة دينية على الجميع أن يراعوها ويضعوها موضع التطبيق .. فكانت تلك قمة المحنة الفكرية والسياسية التي حرمت الحضارة العربية الإسلامية من الثراء الفكري الذي تمثل في الفكر العقلاني الذي مثله المعتزلة ، ومن الفكر السياسي الذي قدمود . والذي تمثل أول ما تمثل ، وأكثر ما تمثل في فكرهم عن الإمامة وفلسفة الحكم ، سواء منه الجانب النظري أو تلك الجهود التي بذلوها لوضع هذا الفكر في التطبيق .

ولكن هذا الاضطهاد الذي أصاب المعتزلة منذ عصر المتوكل العباسي لم يفلح في اجتثاث فكرهم العقلاني من أرض الحضارة العربية الإسلامية ، فعاش نفر من اعلامهم يفكرون وييسرون ويكتبون دون أن يعلنوا على الملأ مذهبهم في الاعتزال ، وإذا تحدثوا عن أسلافهم سموهم « بعلماء الكلام » أو « متكلمي البصرة » ! ، وهكذا ، كما صنع أبو الحسن الماوردي « ٣٦٤ - ٤٥٠ هـ ٩٧٤ - ١٠٥٨ م » وأمثاله .. كما أن التناقضات

(٢٩٠) (الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري) ج ١ ص ٢٨١ - ٢٨٣ .

الفكرية والسياسية التي قامت بين خلافة بغداد وبين بعض الدول الإسلامية التي قامت وقوى نفوذها على حساب نفوذ الخلافة العباسية قد أتاح للمعتزلة قدراً من الحرية - كما حدث في ظل الدولة البويهية « ٣٣٤ - ٤٤٧ هـ - ١٠٥٥ م » - مما مكن فكر المعتزلة من صحوة ازدهر فيها إنتاج أعلامهم وعطاؤهم الفلسفي والسياسي ، وهي الصحوة التي يعد القاضي عبد الجبار ابن أحمد الهمداني « المتوفى سنة ٤١٥ هـ » علماً عليها . . وهو الأمر الذي حفظ لنا تراث المعتزلة الحديث بعد أن باد تراثهم القديم ، فأصبح بالإمكان أن ندرس المعتزلة ونقيم فكرها من خلال تراثهم هم ، لا من خلال ما كتبه عنهم الخصوم والاعداء .

خلاصة البحث

لن نجعل من الحديث عن خلاصة هذا البحث مناسبة لايجاز الافكار الرئيسية التي عرضناها في ابوابه وفصوله: ففى ذلك تكرار لا نحمده ، وترديد لا تدعو اليه الحاجة .. وتؤثر على ذلك ان تكون الخلاصة اشارة مركزة الى ان الصراع الفكرى الذى خاضته فرق الاسلام حول قضية الامامة واصول الحكم وفلسفته - وهو الصراع الذى عرض له هذا البحث - قد دار حول قضية رئيسية كانت هى المحور والمنبع والملقى .. تلك هى قضية : طبيعة السلطة فى المجتمع .. ادينية هى ؟ ام مدنية ؟؟ ..

وبعبارات الاسلاف : هل الامامة ركن من اركان الدين؟ والسماء هى التى تختار الامام وتعينه ؟ وهل هو وكيل الله ، يحكم نيابة عنه ، وينطق بقانونه ؟؟
ام ان الامامة من الفروع ، وليست من الاصول ، ولذلك فهى ليست من اركان الدين ؟ والامام يستند الى جماعة المسلمين ، الذين يختارونه وينصبونه ويحاسبونه ويعزلونه ؟ فهو حاكم باسم الامة ، يقضى بشريعتها ، وتفوضه فيما هو من مصالح دنياها ؟؟ ..

حول الإجابة على هذه الاسئلة اختلفت فرق الاسلام، وبالتحديد نشأ التياران الرئيسيان في هذا التفكير .. فقالت الشيعة بنظرية : الوصية والتعيين من الله للامام وسلبت الامة حقها في تقرير مصير الحكم في مجتمعها ... وذلك عندما جعلت طبيعة السلطة دينية ، بان قاست الامامة على النبوة ، وقررت ان طبيعتهما واحدة ، ومهمتهما واحدة ، والغاية منهما واحدة ، فوقفت مع ما نسميه اليوم : الحكم « بالحق الالهي » ، والقول « بالدولة الدينية » !

وترتبيا على هذا الموقف المحوري قالت الشيعة بعصمة الائمة قياسا على عصمة الانبياء والمرسلين ... وبالعالم اللامحدود الذي يتصف به الامام .. وباتصال نبأ السماء وأخبارها بالامام ، بواسطة « روح القدس » ، على نحو يضمن له ما ضمنه الوحي للانبياء ! ومن ثم فلقد فسرت الصراع على السلطة في المجتمع الاسلامي تفسيراً دينياً ، فكفرت الصحابة الذين قدموا ابا بكر في الخلافة على علي بن ابي طالب ، ونزعت صفة الايمان والاسلام عن كل خصوم الشيعة السياسيين !

تلك هي الفكرة المحورية في الفكر الشيعي عن الامامة واصول الحكم وفلسفته : القول بالحق الالهي ، والدولة الدينية ، ووحدة السلطتين : الدينية والزمنية في ذات الامام وحكمه .. وعلى هذه الفكرة رتبوا كل النتائج التي توصلوا اليها ، وانطلاقاً منها وصلوا الى كل الاحكام التي اصدروها ، مما عرض له هذا البحث فيما تقدم من صفحات ...

وكان المعتزلة على وعي تام بأن تلك هي القضية

الاساسية والفكرة المحورية فى الصراع ، ومن ثم فلقد ساقوا حججهم وادلتهم وبراهينهم لتفنيدها ، ولايات مذهبيهم فى مدنية السلطة والحكم ، بما يترتب على هذه الفكرة من نتائج وتؤدى اليه من احكام ... فكانت نظريتهم فى هذا المقام ، كما عرض لها هذا البحث ، متمثلة فى عدد من النقاط ، اهمها :

١ - ان دولة الخلافة الراشدة كانت نظاما سياسيا اسيم المسلمون بارادتهم البشرية فى بنائه ، ومن ثم فان الطابع السياسى ، وليس الدينى ، هو الذى يطبع بناءها .. فمصطلحات مبحث الامامة .. وشؤون التشريع السياسى .. والصراع على السلطة .. كانت مباحث وقضايا سياسية ، واجتهادات انسانية ، تمت فى اطار وصية الدين العامة بالعدل واداء الامانات الى اهلها ، ومن ثم فلا حق لمسلم ان يتخذ منها سبيلا للقول بكفر خصمه لان الخلاف والاتفاق فى هذه الامور قد تم وحدث بين ابناء الدين الواحد والملة الواحدة والقبلة الواحدة .

٢ - ان نشأة البحث النظرى فى نظرية الامامة ، وخاصة القول بالنص والوصية على مذهب الشيعة ، قد حدث بعد انقضاء عهد دولة الخلفاء الراشدين ... وليس فى كتاب الله ولا سنة نبيه الصحيحة ولا فى تراث الصحابة ما شهد لهذه النظرية الشيعية او بصحتها او بواقعها .. فهى لا تعدو ان تكون نظرية سياسية طرات على الفكر الاسلامى ، واجتهد اصحابها كى يجدوا لها سندا من الدين ، وذلك حتى ينتقلوا بمبحثها من اطار الفروع والسياسة الى اطار الاصول والدين .

ولكن النشأة السياسية لكل الفرق الاسلامية الكبرى

ومن ثم الطبيعة السياسية لفكرها الاساسى تقف دون محاولة الشيعة المزج بين نظريتهم فى الامامة وبين اصول الدين .

٣ - ان الطبيعة المدنية والاجتماعية لاي مجتمع يتكون من اية جماعة بشرية تتطلب قيام سلطة تفوضها هذه الجماعة القيام بعدد من المهام التى تتنازل عنها هذه الجماعة لهذه السلطة بمقتضى عهد الرضا وعقد التفويض - ومن هنا فان الامام قائم لمصلحة الدنيا وانتظام امرها - على حين ان الدين قد قام بالنبوة التى اختتم طورها محمد عليه الصلاة والسلام ، ولا زال قائما بالكتاب والسنة المتواترة والاجماع المستند اليهما - وجماعة المسلمين ، التى تختار الامام بواسطة ممثليها ، هى سند هذا الامام وقاعدة قوته وشوكته وسلطته ، ولها مراقبته ، وحسابه ، والاخذ على يده ، وكذلك خلعه اذا اخل بشروط عقد التفويض ، ان سلما وان بالثورة والقتال حسب ما تقتضيه مصلحة الناس .. فالثقة فى الامة ، والعصمة لها وحدها !..

٤ - ان الطبيعة المدنية والسياسية للمهام التى ينصب الامام لانجازها هى التى تحدد صفاته والشروط التى يجب ان تتوافر فيه .. فهو حاكم اعلى فى الدولة ، تشترط فيه شروط الحكام التى تضمن له التمكن من تنفيذ الشريعة والقانون ، وليس صاحب سلطان دينى تتطلب فيه العصمة والاتصال بنبا السماء . بل ان التقدم فى السياسة والحرب ورباطة الجأش مقدم فى صفات الامام عن الصلاح والتقوى والفقہ فى الدين وزيادة النسك وكثرة العبادات ، لان طبيعة المهام الموكولة

اليه هي التى تحدد الشروط المطلوبة فيه والصفات التى لابد وان يتصف بها .

٥ - ان سلطة الامام والدولة لا تقف عند حد : حماية بيضة الامة والدفاع عن استقلالها وحريتها ، وكذلك حفظ امنها الداخلى ، والقضاء فى المنازعات والفصل فى القضايا التى يترافع بها الناس الى القضاة .. بل ان لهذه السلطة مدخلا فى الكثير من أمور المجتمع والافراد . فلها السلطة والسلطان فى كل ما هو عام ، يمس مصلحة المجموع ، ولها كذلك ان تتدخل فى شؤون الفرد اذا عجز عن تسييرها على النحو الاصلح له والمجتمع .. فالطابع « الشمولى » يغلب على اختصاصها والمدى الذى يذهب اليه سلطانها ..

٦ - ان الفكر النظرى الذى قدمه المعتزلة فى الامامة و اصول الحكيم وفلسفته قد تعدى نطاق البحث والفكر والجدل ، وذلك عندما حاولوا وضعه موضع التطبيق ، بالسلم حيناً وبالثورة حيناً آخر .. وذلك لانهم لم يكونوا مجرد فلاسفة البهين ومفكرين نظريين ، بل كانوا كذلك ساسة وثوارا ، اقاموا تنظيميا « فكريا - سياسيا » تسلم بالعقل ، وتناضل فى سبيل دولة : بحل فيها الفكر القومى القائم على الحضارة محل العصبية القبلية والتعصب الشعبى .. ويسود فيها العقل على الخرافة ، ويتقدم على غيره من الادلة وسبل الاستدلال .. ويصبح فيها « اهل الاختيار » الذين يكونون « الراى العام المستنير » هم سند الدولة وقوتها ، وهم كذلك الرقباء عليها والمحاسبون لها .. دولة تسود فيها اصول المعتزلة الخمسة ، وترتفع فيها رايات اهل العدل والتوحيد !

كلمة عن مصادر هذا البحث

كانت طبيعة هذا البحث هي المعيار الذي حكم اختيارنا لمصادره ، وحدد لنا طبيعة المراجع التي بحثنا عن مادته فيها .. وحتى يكون لهذه العبارة المجملة معنى واضحا ، وكذلك حتى تكون قائمة « المصادر » التي يدل بها البحث ذات قيمة للناظر فيها ، فلقد آثرنا أن نلقى بعض الضوء على المعيار الذي حدد اختيارنا لهذه المصادر دون غيرها ، والعطاء الذي قدمته لنا هذه المصادر في بحثنا الذي قدمناه عن : الإمامة وفلسفة الحكم وأصوله .

وهذه الاضواء التي نود تسليطها على هذه المصادر توجزها هذه النقاط :

أولا : في بحث يرتاد ، للمرة الاولى ، دراسة فكر المعتزلة في الإمامة وفلسفة الحكم وأصوله ، كان لابد وأن نستقي هذا الفكر من منابعه الاصلية والاصيلة ، وهو الامر الذي تطلب منا أن نرجع الى كل ما تيسر حتى الآن للباحثين من آثار المعتزلة ، مطبوعة كانت تلك الآثار ام مخطوطة .. وذلك بالإضافة الى ماورد عن آرائهم في كتب المقالات .

ولقد كان في مقدمة المصادر الاعتزالية التي رجعنا إليها موسوعة قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني « المتوفى سنة ١٥٤٠ هـ » : « المغنى في أبواب التوحيد والعدل » وهي أوفى مصدر يضم آراء المعتزلة ويبسط القول في أصولهم الفكرية الخمسة ، ويجادل الفرق المخالفة لهم ، اسلامية كانت تلك الفرق أو غير اسلامية ...

و « المغنى » كُتبه القاضي عبد الجبار في عشرين جزءاً ، اكتشف منه وطبع حتى الآن أربعة عشر جزءاً ، تقع في ستة عشر مجلداً .. ولقد اختص الحديث عن الإمامة بمجلدين من مجلداته هما الجزء العشرون بقسميه : الاول والثاني ، كما تنائرت آراء واحاديث عنها في مختلف أجزائه الأخرى ، ومن ثم كانت كل أجزاء « المغنى » مصدراً رئيسياً من مصادر بحثنا هذا ، لأنها قد أحاطت بكثير من الأصول والقضايا التي تتصل بمبحث الإمامة على نحو من الانحاء ..

أما القضايا الرئيسية التي توزعت على أجزاء هذا المصدر فإنها تتضح من هذا الثبوت بهذه الأجزاء .

١ - الجزء الرابع : ويضم مباحث « أصل التوحيد » من مثل : عدم جواز الحاجة على الله ، ونفى الرؤية عنه ، واثبات وحدانيته .. الخ .

٢ - الجزء الخامس : ويضم مباحث : الفرق غير الاسلامية وحجج المعتزلة ضد مقالاتها .. ثم البحث في أسماء الله سبحانه وتعالى .

٣ - الجزء السادس : - ويقع في مجلدين - يضم

الاول مبحث : « التعديل والتجوير » ، ويختص الثاني بمبحث : « الإرادة » .

٤ - الجزء السابع : ويضم مبحث : « القرآن » والخلاف حول خلقه وقدمه ونظرية المعتزلة في هذا المبحث .

٥ - الجزء الثامن : ويضم مبحث : « المخلوق » الذي يتناول أفعال الانسان وحرية واختياره .

٦ - الجزء التاسع : ويضم مبحث : « التوليد » الذي يتصل بمبحث الجزء الثامن في الحرية والاختيار .

٧ - الجزء الحادى عشر : ويضم مباحث : « الأجل والارزاق » ، والأسعار والرخص والفلاء ، والتكليف » ، وهى تتصل بمبحث الاختيار .

٨ - الجزء الثانى عشر : ويضم مبحث : « النظر والمعارف » .

٩ - الجزء الثالث عشر : ويضم مبحثى : « اللطف » ، والالام » .

١٠ - الجزء الرابع عشر : ويضم مباحث : « الأصاح ، واستحقاق الذم ، والتوبة » .

١١ - الجزء الخامس عشر : ويضم مبحث : « النبوات » .

١٢ - الجزء السادس عشر : ويضم مباحث : « الأخبار ونسخ الشرائع ، وثبوت نبوة محمد عليه الصلوة والسلام ، واعجاز القرآن » .

١٣ - الجزء السابع عشر : ويضم مبحث : « أصول الفقه » ..

١٤ - الجزء العشرون : - ويقع في مجلدين - يضمن
مبحث : « الإمامة » .

وغير موسوعة « المغنى » هذه رجعنا الى اثار القاضي
عبد الجبار الاخرى ، مثل : « شرح الاصول الخمسة »
و « المجموع المحيط بالتكليف » - في أسفاره المخطوطة
و « تثبيت دلائل النبوة » - بجزئيه - و « فضل
الاعتزال وطبقات المعتزلة » و « مختصر أصول
الدين » .

كما رجعنا الى ماكتبه الحدثون عن القاضي عبد
الجبار ، وكذلك ماكتبوه عن الجبائيان : أبى على وأبى
هاشم ، وهما من شيوخ القاضي عبد الجبار .
ومما يجدر التنبيه اليه أن كتابات القاضي عبد الجبار
تعرض لأراء المعتزلة جميعا ، وتحكم مقالات البصريين
والبغداديين منهم ، ولكن موسوعة أبى الحسب
« شرح نهج البلاغة » - التى تقع فى عشرين مجلدا - تهتم
أكثر من غيرها بعرض مقالات المعتزلة البغداديين ،
ولذلك كانت هذه الموسوعة - مع نقض الاسكافى لاثمانية
الجاحظ - من أهم مصادرنا التى استقيناه منها أراء هذا
الفريق من المعتزلة ..

أما مقالات المعتزلة البصريين فيعرضها ويدافع عنها
الجاحظ ، ومن هنا كان رجوعنا الى كل آثاره الفكرية ،
تقريبا ، وفى مقدمتها :

١ - رسائل الجاحظ : بجزئها .. ففيها تناثرت أراء
المعتزلة ومقالاتهم فى عدد من أهم مباحث الإمامة
وقضاياها .

٢ - العثمانية : وهو الكتاب الذي جعل منه طابعه
الجدلى مصدرا من مصادر الامامة الهامة عند الجاحظ .

٣ - الحيوان : بأجزائه السبعة ، اذ تناثرت فيه
عدة آراء ومباحث في الامامة وقضاياها .

٤ - التاج في أخلاق الملوك : باعتباره من كتب
السياسة التي تعرض فيها الجاحظ لشؤون الحكم .

٥ - البيان والتبيين : الذي يعرض لأمور سياسية
بين ثنايا الروايات والعصص الأدبي .

كما رجعنا الى كتاب الخياط « الانتصار والرد على
ابن الراوندي الملحد » . وهو الكتاب الذي عرض لمقالات
المعتزلة من خلال دفع تهم خصومهم عنهم .. وكذلك كتاب
أبي الحسين البصري : « المعتمد في أصول الفقه » الذي
يمثل لونا متميزا من فكر المعتزلة غير علم الكلام .

كذلك رجعنا الى كتاب ابن المرتضى « المنية والامل في
شرح كتاب الملل والنحل » وكتاب الحاكم بن كرامة
الجشمي « شرح عيون المسائل » ، وهما يعرضان لمقالات
المعتزلة وطبقات رجالهم .. وكذلك لكتاب البلخي عن
طبقاتهم التي عرض لها في مؤلفه : « مقالات الاسلاميين »
.. وكذلك كتابات صاحب بن عباد في « رسائله »
ورسالته عن « الابانة عن مذهب أهل العدل » ...
وايضا كتب الماوردي : « الاحكام السلطانية » و « أدب
القاضي » و « أدب الدنيا والدين » ..

واخير ارجعنا الى كتابات المحدثين عن المعتزلة ومقالاتهم
وأعلامهم ، سواء منهم العرب أو المستشرقين .
هذا عن المصادر الاصلية لفكر المعتزلة التي اعتمدنا

عليها في استيفاء مقالاتهم في الإمامة وأصول الحكم
وفلسفته ..

ثانيا : وينفس المعيار ذهبنا نستقى مقالات الشيعة
ومذاهبها في الإمامة . فعمدنا الى أوثق مصادرها التي
كتبها أئمتها وأعلامها .. فرجعنا الى مصادر الشيعة
الإمامية الأساسية . وفي مقدمتها :

« الأصول من الكافي » للكليني .. وهو أوثق مصدر
شيعة روت فيه الإمامية أحاديث أصولها ومقالاتها عن
أئمتها .. و « الغدير في الكتاب والسنة والادب » الذي
ضمنته الإمامية كل شاردة وواردة روتها هي أو سواها
عن البقية وأحاديثها .. و « مجمع البيان في تفسير
القرآن » للطبرسي : وهو نموذج للتفسير الشيعي الإمامي
للقرآن الكريم ..

و « تلخيص الشافي » للطوسي « أبي جعفر » الذي
يمثل رد الإمامية على المعتزلة ، وبالدات على « المفنى »
للقاضى عبد الجبار .. و « تجريد الكلام » و « تلخيص
المحصل » للطوسي « نصير الدين » .. و « اثبات
الوصية » للمسعودي .. و « منهاج الكرامة في معرفة
الإمامة » لابن المطهر الحلي ..

كما رجعنا الى آثار إمام الشيعة في عصره : الشريف
المرتضى ، من مثل « أمالى المرتضى » بقسميها ، ومخطوط
« المجموع من كلامه » ورسائله عن « اتقاد البشر من
الجبر والقدر » ، وهى الآثار التى تنائرت فيها آراؤه
في الإمامة ، ومثلت مع كتابه « الشافي » ، الذى رد به
على أستاذه القاضى عبد الجبار ، جماع فكر الإمامية في
نظرية الإمامة وفلسفتها .

كما رجعنا الى اثار مفكرى الامامية المحدثين ، وخاصة
محمد رضا المظفر فى « عقائد الامامية » وعبد الحسين
شرف الدين الموسوى فى « المراجعات » ..

واخيرا استأنسنا ببحث الدكتور احمد صبحى عن
« نظرية الامامة لدى الشيعة الاثنى عشرية » .. فاكتملت
لنا مقالات الشيعة الامامية من أوثق مصادرها ..

وكذلك فعلنا بمقالات الشيعة الاسماعيلية - عندما
رجعنا الى الكرمانى فى « راحة العقل » وأبى حنيفة
النعمان المغربى فى « دعائم الاسلام » وهما من أهم
مصادرها التى احاطت بمقالاتها .. ثم أضفنا اليها بحث
المستشرق الدكتور برنارد لويس عن « أصول
الاسماعيلية » .. فاكتملت معالم مذهبها فى الامامة من
منابعها الفكرية الخاصة بها ..

وذات الشئ صنعناه ونحن نستقى فكر الشيعة
الزيدية .. وذلك عندما رجعنا الى كتابات أئمتهم :
القاسم الرسى ، ويحيى بن الحسين فى « رسائل العدل
والتوحيد » بجزئها .. والى مخطوط ابن أبى يحيى الذى
يرد فيه على المعتزلة ، وعنوانه « النقض على صاحب
مجموع المحيط فيما يخالف فيه الزيدية من الامامة »
.. وكذلك آراء ابن متويه التى ضمنها تدوينه لشرح
القاضى عبد الجبار للاصول الخمسة .. ثم أضفنا الى
ذلك دراسة حديثة عن « ثورة زيد بن على » كتبها ناجى
حسن ، كرسالة جامعية ..

ثالثا : أما فكر الخوارج فى الامامة ، وتاريخ ثوراتهم ،
فلقد اجتهدنا ، فى استقاء مادتهما ، أن نسلك نفس
السبيل ، فرجعنا الى أوثق مصادر التاريخ القديمة ،

وكتابات المحدثين في جمع مادة ثوراتهم وتاريخها .. ثم اعتمدنا - الى جانب كتب المجلات التي كتبها غدير الحوارج - في جمع مادة مذهبهم في الامامة على نص لكتاب منهم هو ابو حفص عمر بن جميع ، فرجعا الى « متن عقيدة التوحيد » والى الشروح التي كتبها الخوارج عليها ، وخاصة شرحي : السماخي والثلاثي . فاستطعنا ان نجعل منهجنا في الرجوع الى المصادر الاصلية لاصحاب المذاهب والفرق مطردا ومتسقا حتى في هذا الموطن الذي تعز فيه المادة وتندر الآثار الاصلية المتاحة للباحثين ..

رابعا : وفيما يتعلق بمقالات اصحاب الحديث ، والاشعرية ، والظاهرية ، وعامة من يطلق عليهم اسم : أهل السنة ، فلقد اجتهدنا ان تكون مصادرنا هي مؤلفات اعلامهم الاول ، وكذلك كتب المقالات التي اרך بها هؤلاء الاعلام للمذاهب والفرق .

فمن اصحاب الحديث نجد في مصادرنا آثار ابي يعلى الفراء : « الاحكام السلطانية » و « كتاب الامامة » .. وكتب ابن تيمية في : « العقود » و « السياسة الشرعية » و « منهاج السنة النبوية » ..

ومن مفكري الاشعرية نجد - على سبيل المثال - : مؤلفات الاشعري : « اللمع » و « الابانة » و « مقالات الاسلاميين » .. ومؤلف « التمهيد » للباقلاني .. ومؤلفي الجويني : « الارشاد » و « لمع الادلة » .. وكتب الفخر الرازي : « معالم اصول الدين » و « محصل افكار المتقدمين والمتأخرين » و « اعتقادات فرق المسلمين والمشركين » .. ومؤلفات الغزالي : « فضائح الباطنية »

و « الاقتصاد فى الاعتقاد » و « احياء علوم الدين » ..
ثم كتب البغدادى « الفرق بين الفرق » و « اصول
الدين » .. وكتب الشهرستانى : « الملل والنحل »
و « نهاية الاقدام » ..

ثم .. شرح التفتازانى « للعقائد النسفية » .. وشرح
الجرجاني « للمواقف » ..

اما فكر المدرسة الظاهرية فلقد استقيناه من مؤلفات
علمها ابن حزم الظاهرى ، وبالدات : « الفصل فى الملل
والاهواء والنحل » و « المحلى » و « الاحكام فى اصول
الاحكام » ..

فاجتمعت لهذا البحث مادة مقالات اهل السنة فى
الامامة من اوثق مصادر ائمتها واعلامها ..

خامسا : اما وقائع التاريخ واحداثه التى عرض لها
هذا البحث فان مصادرها كانت هى الاخرى اقدم
واوثق مصادر ثقافتنا وحضارتنا فى التاريخ .. فالى
جانب صحيحى البخارى ومسلم - باعتبارهما مصدران
من مصادر التاريخ ايضا - هناك الطبرى فى تاريخه ..
وابن قتيبة فى « المعارف » و « الامامة والسياسة »
و « عيون الاخبار » .. وابن سعد فى طبقاته .. وابن
عبد البر فى « الدرر » .. وابن النديم فى « الفهرست »
.. والمسعودى فى « مروج الذهب » ... والمبرد فى
« الكامل » .. وعز الدين بن الاثير فى « اسد الغابة »
و « اللباب » .. ونصر بن مزاحم فى « وقعة صفين »
.. ثم النويرى فى « نهاية الارب » .. والقلقشندي
فى « مآثر الاناقة » .. والمقرئى فى « الخطط » ..

وابن خلدون في مقدمته .. وذلك علاوة على الوثائق السياسية لعصر صدر الاسلام والخلفاء الراشدين .

فهنا ، ايضا ، امهات مصادر التاريخ وأوثق مراجعه ..

سادسا : ونفس المنهج قد اتبعناه عندما تطالب الامر مصدرا في اللغة نرجع اليه في تفسير المصطلحات .. او مرجعاني تقسيم العلوم وتعريف الفنون وتصنيف المصطلحات - او قائمة لرصد المطبوعات .. فلقد رجعنا الى امثال : ابن منظور ، والخوارزمي ، والتهانوي ، والجرجاني ، وطاش كبرى زاده ، وحاجي خليفة ، وسركيس ...

سابعا : واخيرا .. فان تركيزنا على استقاء مقالات الفرق من مصادرها الاصلية الاصلية لم يمنعنا من الاستئناس بآراء المحدثين والمعاصرين ، فضمت مصادر هذا البحث أسماء كوكبة من اعلام فكرنا الحديث والمعاصر ، عربا ومستشرقين ، قدموا في اطار هئله الدراسات أعمالا فكرية جادة وممتازة ، فقدموا لنا في بحثنا هذا اسهامات يستحقون عليها الثناء والشكر والتقدير ..

تلك كلمة عن مصادر هذا البحث ، لعلها تفيد المطلع على قائمة المصادر ، فتحولها الى قائمة ناطقة بدلا من أن تظل خرساء لا تكاد تبين ! ..

المصادر

- ابن أبي الحديد : (شرح نهج البلاغة) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم • طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م •
- ابن أبي يحيى : (أبو الفضل جعفر بن أحمد بن عيد السلام) :
(المنقضى على صاحب مجموع المحيط فيما يخالف فيه الزيدية
من الإمامة) مخطوط مصور يدار الكتب المصرية (فى نيل
المجموع المحيط : للقاضى عبد الجبار) •
- ابن الاثير (عز الدين ، الجزرى) : (أسد الغابة فى معرفة
الصحابة) طبعة دار الشعب ، القاهرة •
- (اللباب فى تهذيب الانساب) طبعة دار صاندر ، بيروت •
- ابن تيمية : (نظرية العقد « العقود ») تحقيق : محمد حامد
المقفى • طبعة القاهرة سنة ١٩٤٩ م •
- (السبىسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية) مراجعة
وتعليق : محمد عبد الله المسمان • طبعة القاهرة سنة
١٩٦١ م •
- (منهاج السنة النبوية) • تحقيق : د • محمد رشاد سالم •
طبعة القاهرة سنة ١٩٦٢ م •
- ابن جميع (أبو حفص عمر) : (متن عقيدة التوحيد) نشر -
موتيلينسكى • طبعة باريس سنة ١٩٣٠ م •
- (مقدمة التوحيد وشرورها) شرح : بدر الدين ابى العباس
أحمد بن سعيد الشماخى (المتوفى سنة ٩٢٨ هـ) وأبى
سليمان داود بن ابراهيم التلاتى (المتوفى سنة ٩٦٧ هـ) •

تصحيح وتعليق : أبو اسحق ابراهيم اطفيش الجزائرى .
طبعة القاهرة سنة ١٢٥٢ هـ .

ابن حزم (أبو محمد على بن أحمد بن سعيد) : (المحلى)
تحقيق : أحمد محمد شاكر . طبعة القاهرة سنة ١٢٤٧ هـ .
(كتب الفصل فى الملل والأهواء والنحل) طبعة القاهرة
سنة ١٢٢١ هـ .

(الاحكام فى أصول الاحكام) طبعة القاهرة ، الثانية ،
مطبعة الامام .

ابن خلدون (عبد الرحمن) : (المقدمة) طبعة القاهرة سنة
١٢٢٢ هـ .

ابن سعد : (المطبقات الكبرى) . طبعة دار التحرير ، القاهرة .
ابن انططقي (محمد بن على بن طباطبا) : (الفخرى فى الآداب
السلطانية والدول الاسلامية) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨ م .

ابن عبد البر (يوسف) : (الدرر فى اختصار المغازى والسير)
تحقيق د . شوقى ضيف . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينورى) : (المعارف)
تحقيق : د . ثروت عكاشة . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م .
(عيون الاخبار) . طبعة دار الكتب ، القاهرة سنة ١٩٧٢ م .
(كتاب الامامة والسياسة) . طبعة القاهرة سنة ١٣٣١ هـ .

ابن المرقضى (أحمد بن يحيى) : (كتاب النية والامل فى شرح
كتب الملل والنحل) . مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .
(باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنيل والامل) تحقيق : توما
ارنولد . طبعة حيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣١٦ هـ .

ابن المطهر الحلى (جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف
ابن على) : (منهاج الكرامة فى معرفة الأئمة) . مطبوع
بكتب (منهاج السنة) لابن تيمية .

ابن منظور : (لسان العرب) طبعة القاهرة .

ابن الفديم : (القهرست) طبعة لبيزج .

أبو حنيفة المغربي (النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد التميمي) (دعائم الاسلام ، ونكر الحلال والحرام ، والقضايا والاحكام عن أهل رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام) تحقيق : أصف بن علي أصغر فيضى . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .

أبو ريذة (محمد عبد الهادي - لكتور) : (ابراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية) . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٦ م .

أبو يعلى (محمد بن الحسين الفراء) : (الاحكام السلطانية) تحقيق : محمد حامد الفقى . طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨ م .
(كتاب الامامة) ورد ضمن كتابه (المعتمد فى اصول الدين) مخطوطة الظاهرية ، بدمشق ونشرة : يوسف ايبش بكتاب (نصوص الفكر السياسى الاسلامى « الامامة عند السنة » ، طبعة بيروت سنة ١٩٦٦ م .

أبو يوسف : (كتاب الخراج) . طبعة القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .
أدم مقر : (الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى . أو : عصر النهضة فى الاسلام) ترجمة د . محمد عبد الهادى أبو ريذة . طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .

أرسطو : (رسالة أرسطوطاليس الى الاسكندر فى سياسة المدن) تحقيق : يوسف بيلافسكى . طبعة وارسو سنة ١٩٧٠ م .
أرنولد (توماس) : (الخلافة) ترجمة : جيل معلى . طبعة دمشق سنة ١٩٤٦ م .

الاسكافى (أبو جعفر) : (مناقضات أبى جعفر الاسكافى لبعض ما أورده الجاحظ فى العثمانية ، من شرح نهج البلاغة ،

- (لأبي الحديد) جمع وتحقيق : عبد السلام هارون . طبعة
 القاهرة سنة ١٩٥٥ م . « فى نهاية كتب (العثمانية) » .
 الأشعري (أبو الحسن على بن إسماعيل) : (الإبانة عن أصول
 الدين) طبعة القاهرة . إدارة الطباعة المنيرية .
 (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين) تحقيق : محمد
 محيى الدين عبد الحميد . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
 وطبعة أمستردام سنة ١٩٢٩ م . بتحقيق : هـ . ريتز .
 (كتاب اللمع فى الرد على أهل الزيغ والبدع) . طبعة :
 يوسف أيش فى كتاب (نصوص الفكر السياسى الإسلامى :
 الإمامة عند السنة) بيروت سنة ١٩٦٦ م .
 الأصبهاني (أبر الفرج على بن الحسين بن محمد القرشي) :
 (كتاب الأغاني) تحقيق : إبراهيم الأبياري . طبعة دار
 الشعب ، القاهرة .
 البير نصري نادر (نكتور) : (فلسفة المعتزلة) : طبعة
 الاسكندرية .
 الاميني (عبد الحسين أحمد الاميني النجفي) : (الفيلسوف : فى
 الكتاب والسنة والادب) طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .
 الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد) : (التمهيد فى الرد
 على الملحدة والمعتلة والرافضة والخوارج والمعتزلة)
 تحقيق : محمود محمد الخضيرى ود . محمد عبد الهادي
 أبو ريذة . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧ م .
 بدوى (عبد الرحمن - نكتور) : (مذاهب الإسلاميين) طبعة
 بيروت سنة ١٩٧١ م .
 بروكلمان (كارل) : (تاريخ الشعوب الإسلامية) ترجمة : نبيه
 أمين فارس ومنير البعلبكي . طبعة بيروت سنة ١٩٦٨ م .

- البيغدادى (عبد القاهر) : (الفرق بين الفرق) طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م .
- (كتاب أصول الدين) طبعة استانبول سنة ١٩٢٨ م .
- البلخى (أبو القاسم) : (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) تحقيق : فؤاد سيد طبعة تونس سنة ١٩٧٢ م .
- النفقازافى (سعد الدين) : (كتاب شرح العقائد النسفية) طبعة القاهرة سنة ١٩١٣ م .
- النهانوى (محمد أعلى بن على) : (كشف اصطلاحات الفنون) طبعة كلكتة ، بالهند سنة ١٨٩٢ م .
- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) : (رسائل الجاحظ) تحقيق وشرح : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٦٥ م .
- (مجموعة رسائل) طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة ، سنة ١٣٢٤ هـ .
- (العثمانية) تحقيق : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م .
- (الحيوان) تحقيق : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة ، الثانية .
- (التاج فى اخلاق الملوك) تحقيق : محمد أنيب . طبعة بيروت سنة ١٩٥٥ م .
- (البيان والتبيين) تحقيق : فوزى عطوى . طبعة بيروت سنة ١٩٦٨ م .
- جب (هاملتون) : (دراسات فى حضارة الاسلام) ترجمة : د . احسان عباس ، د . محمد نجم ، د . محمود زايد . طبعة بيروت سنة ١٩٦٤ م .
- الجرجاني (على بن محمد بن على) : (التعريفات) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨ م .
- (شرح المواقيت) طبعة القاهرة سنة ١٣١١ هـ .

جمال الدين القاسمي الدمشقي : (كتاب تاريخ الجهمية والمعتزلة)
طبعة القاهرة سنة ١٣٣١ هـ .

الجويني (امام الحرمين أبو المعالي عبد الملك) : (كتاب الارشاد
الى قواطع الادلة في أصول الاعتقاد) تحقيق : د . محمد
يوسف موسى ، على عبد النعم عبد الحميد . طبعة القاهرة
سنة ١٩٥٠ م .

(لمع الادلة في قواعد عقائد اهل السنة والجماعة) تحقيق :
د . فوقية حسين محمود . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

جيوم (الفريد) : (الفلسفة وعلم الكلام) ترجمة : جرجيس
فتح الله . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م . ضمن كتاب : (تراث
الاسلام) من تاليف جمهرة من المستشرقين ، باشراف :
توماس آرنولد .

حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله) : (كشف الظنون عن اسامي
الكتب والفنون) طبعة استانبول سنة ١٩٤١ م .

الحاكم الجشعي (الحسن بن كرامة) : (شرح عيون المسائل)
مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .

الحسن البصري : (رسالة في القدر) تحقيق : محمد عمارة .
طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م . ضمن كتاب (رسائل العدل
والتوحيد) ج ١ .

الخياط (أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان) .
(الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد) تحقيق : د .
نيبرج . طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥ م .

الخوارزمي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف) .
(مفاتيح العلوم) طبعة القاهرة سنة ١٣٤٢ هـ .

الدهلوي (ولي الله ، عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم) .
(حجة الله البالغة) . تحقيق : الشيخ السيد سابق .
طبعة دار الكتب الحديثة - القاهرة .

ليورانت (ول) : (قصة الحضارة) طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة .

الرازي (فخر الدين محمد بن عمر) : (معالم أصول الدين) طبعة القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ . على هامش (المحصل) .
(محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والمتكلمين) . طبعة القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ .

(اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) تحقيق : د . على سامي النشار . طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨ م .

الرئيس (محمد ضياء الدين - دكتور) : (النظريات السياسية الاسلامية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م .
(الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦١ م .

الزركلي (خير الدين) : (الاعلام) طبعة بيروت ، الثالثة .
زهدي حسن جار الله : (المعتزلة) طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧ م .
سانتيليا (دافيد دي) : (الفتنون والمجتمع) ترجمة : جرجس فتح الله . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م . ضمن كتاب : (تراث الاسلام) .

سركيس (يوسف اليان) : (معجم المطبوعات العربية والمعربة) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٦ م .

الشهرستاني (غيد الكريم) : (الملل والنحل) طبعة القاهرة سنة ١٣٢١ هـ . على هامش (الفصل) لابن حزم .
(نهاية الاقدام في علم الكلام) تحقيق : المفرد جيوم . طبعة بلون تاريخ وبلون تحليل مكان الطبع .

الصاحب بن عباد : (الابانة عن مذهب اهل العدل) تحقيق : محمد حسن آل ياسين . طبعة - ضمن مجموعة - بغداد سنة ١٩٦٣ م .

(رسائل الصاحب بن عباد) تحقيق : د . عبد الوهاب

- عزام ، د . شوقي ضيف . طبعة القاهرة سنة ١٣٣٦ هـ .
- صباحي (أحمد محمود - دكتور) : (نظرية الامامة لدى الشيعة
الاثني عشرية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
- صفى الدين البغدادي (عبد المزن بن عبد الحق) : (مراصد
الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع) تحقيق : على
البيجاوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
- طاش كبرى زاده (أحمد بن مصطفى) : (مفتاح السعادة ومصباح
السيادة) طبعة القاهرة . دار الكتب الحديثة .
- الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) : (تاريخ الامم والملوك)
تفسير القرآن) طبعة طهران . شركة المعارف الاسلامية .
- الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) : (تاريخ الامم والملوك)
طبعة القاهرة الاولى . وطبعة دار المعارف ، بتحقيق : محمد
أبو الفضل ابراهيم .
- طه الحاجري (دكتور) : (الجاحظ : حياته وآثاره) . طبعة
القاهرة سنة ١٩٦٢ .
- طه حسين (دكتور) : (الفتنة الكبرى) . طبعة القاهرة سنة
١٩٧٠ وسنة ١٩٦٩ م .
- (الشيخان) . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
- الطهطاوي (رفاعة رافع) : (نهاية الايجاز في سيرة ساكن
الحجاز) طبعة القاهرة ، الاولى .
- (انوار توفيق الجليل) . طبعة القاهرة ، الاولى .
- الطوسي (أبو جعفر) : (تلخيص الثنفي) تحقيق : السيد حسين
بحر العلوم . طبعة النجف سنة ١٢٨٢ - ١٢٨٤ هـ .
- الطوسي (نصير الدين) : (تجريد الكلام) طبعة القاهرة سنة
١٣١١ هـ . على هامش (شرح المواقف) .

(تلخيص محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين) طبعة القاهرة
سنة ١٢٢٢ هـ ، على هامش (المحصل) للرازى •

عبد الجبار (أبو الحسن عبد الجبار الاسد آبادى - قاضى
القضاة) : (المغنى فى ابواب التوحيد والعدل) طبعة
القاهرة •

(مختصر أصول الدين) تحقيق : محمد عمارة • طبعة
القاهرة سنة ١٩٧١ • ضمن كتاب : (رسائل العبد
والتوحيد) ج ١ •

(المجموع المحيط بالتكليف) مخطوط مصور بدار الكتب
المصرية •

(شرح الاصول الخمسة) تحقيق : د • عبد الكريم عثمان •
طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ •

(تثبيت دلائل النبوة) تحقيق : د • عبد الكريم عثمان •
طبعة بيروت سنة ١٩٦٦ •

(فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) تحقيق : فؤاد سيد •
طبعة تونس سنة ١٩٧٢ •

عبد السلام هارون « تحقيق » : (نواذر المخطوطات) - المجلد
الاول • الطبعة الثانية ، القاهرة سنة ١٩٧٢ م •

عبد الكريم عثمان (كتور) : (قاضى القضاة : عبد الجبار بن
أحمد الهمداني) طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م •

على ساهى النشار (كتور) : (نشأة الفكر الفلسفى فى
الاسلام) • طبعة المعارف ، مصر ، سنة ١٩٦٩ م •

على بن أبى طالب : (نهج البلاغة) طبعة دار الشعب ، القاهرة •
على عبد الرزاق : (الاجماع فى الشريعة الاسلامية) طبعة القاهرة
سنة ١٩٤٧ م •

(الاسلام وأصول الحكم) لدراسة وتقديم : محمد عمارة •
طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م •

على فهمى خفيم (كتور) : (الجبائيان : أبو على وأبو هاشم)
طبعة طرابلس - ليبيا سنة ١٩٦٨ م •

الغزالي (أبو حامد) : (فضائح الباطنية) تحقيق د. عبدالرحمن
بدوى . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ .

(كتاب الاقتصاد فى الاعتقاد) طبعة القاهرة - محمود
على صبيح .

(احياء علوم الدين) . طبعة دار الشعب ، القاهرة .

فان فلوقن : (السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات فى عهد
بنى أمية) ترجمة : د. حسن إبراهيم حسن ، محمد زكى
ابراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

فلهوزن (يوليوس) : (تاريخ الدولة العربية) ترجمة د. محمد
عبد المهادى أبو ريذة . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

(الخوارج والشيعة) ترجمة : د. عبد الرحمن بدوى .
طبعة القاهرة سنة ١٩٥٨ م .

القاسم الرسى : (رسائل العدل والتوحيد) دراسة وتحقيق : محمد
عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .

القرافى (أحمد الرئيس بن عبد الرحمن) : (الاحكام فى تمييز
الفتاوى عن الاحكام وتصرفات القاضى والامام) تحقيق :
عبد الفتاح أبو غدة . طبعة حلب سنة ١٩٦٧ م .

القلقشندي (أحمد بن عبد الله) : (مآثر الاناقة فى معالم
الخلافة) تحقيق : عبد الستار فراج . طبعة الكويت سنة
١٩٦٤ م .

الكلينى (أبو جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق) : (الاصول
من الكافى) تحقيق : على أكبر العفارى . طبعة طهران
سنة ١٣٨٨ هـ .

الكرمانى (أحمد حميد الدين) : (راحة العقل) تحقيق : د.
محمد كامل حسين ، د. محمد مصطفى حلمى . طبعة
القاهرة سنة ١٩٥٢ م .

لويس (برنارد - دكتور) : (اصول الاسماعيلية) ترجمة :

خليل أحمد جلو ، جاسم محمد الرجد • طبعة القاهرة - دار
الكتاب العربى •

الموردى (أبو الحسن على بن محمد بن حبيب) : (الاحكام
السلطانية والولايات الدينية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م •

(أدب القاضى) تحقيق : محيى هلال السرحان • طبعة
يقداد سنة ١٩٧١ م •

(أدب الدنيا والدين) تحقيق : مصطفى السقا • طبعة
القاهرة سنة ١٩٧٢ م •

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) : (الكتمل - باب الخوارج)
طبعة دمشق سنة ١٩٧٢ م •

محمد حميد الله الحيدى أبادى « جمع » : (مجموعة الوثائق
السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة) • طبعة القاهرة
سنة ١٩٥٦ م •

محمد رشيد رضا : (الخلافة أو : الامامة العظمى) طبعة القاهرة
سنة ١٣٤١ هـ •

محمد عبيده (الامام) : (الاعمال الكاملة للامام محمد عبيده)
دراسة وتحقيق محمد عمارة • طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م •

محمد بن على بن الطيب البصرى المعتزلى (أبو الحسين) :
(كتاب المعتمد فى أصول الفقه) تحقيق : محمد حميد الله ،
أبو بكر ، حسن حنفى • طبعة دمشق سنة ١٩٦٥ •

مذكور (ابراهيم - لكتور) : (فى الفلسفة الاسلامية - منهج
وتطبيقه) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م •

المرتضى (على بن الحسين الموسوى - الشريف) : (آمالى
المرتضى - غرر الفرائد ودرر القلائد) تحقيق : محمد
أبو الفضل ابراهيم • طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م •

(مجموع من كلام السيد المرتضى) مخطوط مصور بدر
الكتب المصرية (١٥٩ عقائد تيمور) •

(انقاذ المبشر من الجبر والقدر) تحقيق : محمد عمارة •
طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م • ضمن كتاب (رسائل العدل
والتوحيد) ج ١ •

المسعودي (أبو الحسن علي بن الحسين بن علي) : (مروج
المذهب ومعادن الجواهر) تحقيق : محمد محيي الدين عبد
الحמיד • طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م •
(اثبات الوصية) طبعة طهران سنة ١٣١٨ هـ •

المظهر (محمد رضا) : (عقائد الامامية) طبعة النجف - دار
النعمان للطباعة والنشر •

المقريزي (تقى الدين أحمد بن علي) : (خطط المقريزي : كتاب
المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) طبعة دار التحرير ،
بالقاهرة •

(معرفة ما يجب لآل البيت النبوي من الحق على من عداهم)
تحقيق : محمد أحمد عاشور • طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ م •
(اتعاط الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء) ، تحقيق
د. جمال الدين الشيال • طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م •

الموسوي (السيد عبد الحسين شرف الدين) : (المراجعات) طبعة
حلب - سوريا سنة ١٩٧١ م •

ناجي حسن : (ثورة زيد بن علي) طبعة بغداد سنة ١٩٦٦ م •
نصر بن مزاحم المنقري : (وقعة صفين) تحقيق : عبد السلام
هارون • طبعة القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ •

نعيم زكي فهمي (كتور) : (طرق التجارة الدولية ومحطاتها
بين المشرق والغرب) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ م •

تليانو (كارلو الفونسو) : (بحوث في المعتزلة) ترجمة : •
عبد الرحمن بدوي • طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ • ضمن كتاب
(التراث اليوناني في الحضارة الاسلامية) •

- أنفويختى (الحسن بن موسى) : (كتاب فرق الشيعة) تحقيق : ه . ريتر . طبعة استنبول سنة ١٩٢١ م .
- أنفويرى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب) : (نهاية الارب فى فنون الادب) طبعة دار الكتب المصرية .
- واصل بن عطاء : (خطبة واصل التى أسقط منها الراء) تحقيق عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ . ضمن كتاب (نواذر المخطوطات) المجلد الاول .
- يحيى بن الحسين : (رسائل العدل والتوحيد) ج ٢ دراسة وتحقيق محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .
- يحيى هويدى (دكتور) : (تاريخ فلسفة الاسلام فى القارة الافريقية) ج ١ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .
- موسوعات : (صحيح البخارى) طبعة دار الشعب ، بالقاهرة .
- (صحيح مسلم - بشرح النووى) طبعة محمود توفيق ، بالقاهرة .
- (دائرة المعارف الاسلامية) طبعة دار الشعب ، بالقاهرة .
- (الموسوعة العربية الميسرة) طبعة دار الشعب ، بالقاهرة .
- (الموسوعة الفلسفية المختصرة) ترجمة : عبد الرشيد الصادق ، جلال العشرى ، باشراف : د . زكى نجيب محمود . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٢ م .

- صدرت هذه الطبعة - بكتاب الهلال - فى ثلاثة اقسام :
- ١ - الخلافة ونشأة الاحزاب الاسلامية - مايو سنة ١٩٨٣ م
 - ٢ - المعتزلة وأصول الحكم - ابريل سنة ١٩٨٤ م .
 - ٣ - المعتزلة والثورة - مايو سنة ١٩٨٤ م .

رقم الإيداع بدار الكتب ٣١٠٨ - ٨٤

الترقيم الدولي : ٦ - ٠٩١ - ١١٨ - ٩٧٧ ISBN

وكلاء اشتركت مجلات دار انجلى

الكويت : السيد / عبد العال بسيوني زغلول - الكويت -
الصفاء - ص. ب رقم ٢١٨٢٣ تليفون ٧٤١١٦٤

جدة - ص - ب رقم ٤٩٣
السيد هاشم على نخاس
المملكة العربية السعودية

ARABIC PUBLICATIONS
DISTRIBUTION BUREAU
1, Bishopsthorpe Road
London S.E. 26 ENGLAND

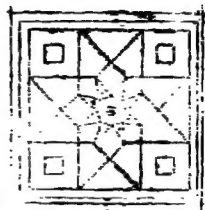
انجسرا :

Miguel Maccui Cury B 25
Catia Postal 7406, Sao Paulo, BRASIL

البرازيل :

اسعار البيع للعدد الممتاز فئة ٥٠٠ ملجم :

سوريا ٩٠٠ ق.س ، لبنان ٩٠٠ ق.ل ، الاردن ٨٠٠ فلس ، الكويت ١١٠٠
فلس ، العراق ١٨٠٠ فلس ، السعودية ٨ ريال ، السودان ١٠٠٠ م.س ،
تونس ١٢٥٠ مليما ، المغرب ١٢٥٠ فرنكا ، الجزائر ١٢٥٠ سنتا ، الخليج
٨٠٠ فلس ، غزة والضفة ٣٠٠ ليرة ، الصومال ٨٠ بنى ، داكار ٦٠٠ فرنك ،
نيجوس ٨٠ بنى ، اسمره ٦٠٠ سنت ، اليمن الشمالية ٨٠ بنى ، اديس ابابا
٦٠٠ سنت ، باريس ١٠ فرنكات ، لندن ١٠٠ بنس ، ايطاليا ١٥٠٠ ليرة ،
سويسرا ٤ فرنكات ، اثينا ١٠ دراخمة ، فينا ٤٠ شلن ، فرانكفورت ٥
مارك ، كوبنهاجن ١٥ كرونة ، استوكهولم ١٥ كرونة ، كندا ٣٠٠ سنت ،
البرازيل ٤٠٠ سنت ، كيويورك ٣٥٠ سنتا ، لوس انجلوس ٤٠٠ سنت ،
استراليا ٤٠٠ سنت ، هولندا ٥ فلورين ، عدن ٨٠ بنى .



هذا الكتاب

- بالعدل .. وبالحرية .. تتحقق انسانية الانسان !!
- لكن .. ما العمل اذا حال الاستبداد بين الانسان وبين العدل والحرية ؟!! هنا تختلف الاجابات :
- فالبعض يدعو الى الصبر !!
- والبعض يرى « مشروعية » الثورة ، كسبيل للتغيير ..
- وهنا يثور التساؤل عن موقف الاسلام من « الثورة » ؟!!
- وهل حقا ما يزعمه « فقهاء السلاطين » من أن الاسلام يدعو الى « شكر » الحاكم اذا عدل .. و « الصبر عليه اذا ظلم » ؟!!
- أم أن موقف الاسلام ، من الثورة ، قد تجاوز « مشروعيته » الى « وجوبها » ، كطريق لتحرير الامة من الجور والاستبداد ؟!!
- في هذا الكتاب يعرض الفكر الاسلامي الدكتور محمد عمارة لهذه القضية - « القديمة - الجديدة » ! - من خلال المصادر الاصلية لفكر الاسلام السياسي ، ليقدم لنا مواقف تيارات الفكر الاسلامي حيال هذا الموضوع .
- انها دراسة اصيلة ، تقدم الاجابة الاسلامية لتساؤل مطروح على الساحة الفكرية في العصر الذي نعيش فيه !!